جامعة مُحَمَّد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية وصيرفة اسلامية

من إعداد الطالبتين:

– مروة ميرة

– نصيرة قواوى

بعنوان:

دراسة تحليلية لسوق التأمين التكافلي السعودي
دروس مستفادة للجزائر

موسى بن منصور	أستاذ	رئيسا
وليد زهار	أستاذ محاضر– أ–	مشرفا
ياسين حريزي	أستاذ محاضر –أ–	مناقشا

السنة الجامعية: 2023–2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

قال الله تعالى في كتابه الكريم:

(وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ) سورة لقمان الآية 12.

أما بعد، نحمد الله عزوجل ونشكره على ما أسبغه علينا من نعم، وعلى تيسير السبيل، والذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، فله الحمد والشكر في كل وقت وحين، الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور المشرف "زهار وليد" على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، والذي كان لنا الشرف أن يكون مشرفا علينا، بارك الله فيه وجزاه الله عن ذلك خيرا.

كما يطيب لنا تقديم جزيل الشكر والتقدير إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

واخيرا يسعدنا تقديم كل الشكر الخالص لأساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية وصيرفة إسلامية، شكرا لكل من علمنا حرفا، كلمة، مقياسا....

شكرا لكل الأساتذة المحترمين، بارك الله فيهم جميعا وجزاهم الله عنا كل خير.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أهدي هذا العمل المتواضع إلى التي أفاضت علي بدعواتها ، إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها حفظها الله "أمي الغالية"

إلى سندي ومن تعب لأجلي وشجعني على إكمال دراستي "أبي الغالي"

إلى الأعزاء على قلبي إخوتي (عبد الرحمان وزوجته وإبنته تسنيم، سليم، أكرم، زينة وأولادها أنس بيان محمد)

إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد وساعدني في إنجاز هذه المذكرة

وإلى كل الأصدقاء والزملاء

نصيرة

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ﴾ (يوسف :الآية 76)

الحمد لله الذي بنعمته يتم كل عمل صالح ،الحمد لله على لذة الانجاز، والحمد لله عند البدء والختام .

وما توفيقي الا بالله ،وتعب ابي ،ودعاء امي ،اطال الله في عمرهما ورزقهما جنة الفردوس .

وبكل حب اهدي ثمرة تخرجي ونجاحي :

الى الذي زين اسمي بأجمل الالقاب ،من دعمني بلا حدود واعطاني بلا مقابل ،من علمني ان النجاح كفاح وسلاحها العلم والمعرفة ،داعمي وسندي بعد الله ،فخري واعتزازي :ابي حبيبي

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها ،واحتضنني قلبها قبل يديها ،وسهلت لي الشدائد بدعائها ،الى القلب الحنون الى سر قوتي واماني ونجاحي :امي حبيبتي

الى من ساندني بكل حب وازاح عن طريقي المتاعب ممهدا لي الطريق ،زارعا لي الثقة والاصرار بداخلي ،واضاء دربي وطريقي في كل خطوة اخطيها :اخوتي واخواتي دمتم لي الحب والسند والى زوجة اخي ،وصديقتي حسناء، كل الحب لكما والى براعمي الصغار ،اولاد أخواتي وابن اخي ، انبتكم الله نباتا حسنا

الى جميع من علموني وارشدوني ووجهوني وتركوا لي بصمة جميلة بأخلاقهم وتعاونهم ومحبتهم :دكاترتي الأعزاء ،جزاكم الله كل خير والى كل الاصدقاء والزملاء ،وفقكم الله لكل ما يحبه ويرضاه .

مروة

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية، وأخذ هذه التجربة كنموذج لمحاولة استخلاص أهم دروس تستفيد منها الجزائر، والكفيلة لتنمية قطاع التأمين التكافلي بالجزائر، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فقد حاولنا ابراز أداء التأمين التكافلي في السعودية خلال الفترة 2008-2022، حيث يقتضي تقييمه مجموعة من المؤشرات القطاعية الخاصة به في المملكة العربية السعودية، كما قمنا بإبراز أهم ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 21-81 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر وفق أحكام الشريعة الاسلامية.

ومن بين أهم الدروس التي تستفيد منها الجزائر لابد من وجود تغطية قانونية تنظم هذه الصناعة في الجزائر، تتماشى وخصوصية هذا النوع من جميع جوانبه وتفاصيله، واعادة هيكلة الهيئات التنظيمية والرقابية على القطاع تحت إشراف الوصاية، مع ضرورة الاهتمام بتأهيل العاملين والقائمين على هذه الصناعة، والعمل على نشر التوعية والثقافة التأمينية لدى المواطن الجزائري .

الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي، التأمين التجاري ، التجربة السعودية.

Abstract :

This study aimed to analyze the Takaful insurance market in the Kingdom of Saudi Arabia, and to take this experience as a model to try to extract the most important lessons that Algeria will benefit from, which will ensure the development of the Takaful insurance sector in Algeria. For this purpose, the descriptive analytical approach was relied upon. We tried to highlight the performance of Takaful insurance in Saudi Arabia. During the period 2008-2022, its evaluation requires a set of sectoral indicators in the Kingdom of Saudi Arabia. We have also highlighted the most important provisions of Executive Decree No. 21-81, which specifies the conditions and modalities for practicing Takaful insurance in Algeria in accordance with the provisions of Islamic Sharia.

Among the most important lessons that Algeria benefits from is that there must be legal coverage that regulates this industry in Algeria, consistent with the specificity of this type in all its aspects and details, and the restructuring of regulatory and supervisory bodies over the sector under the supervision of guardianship, with the need to pay attention to the qualification of workers and those in charge of this industry, and to work To spread insurance awareness and culture among the Algerian citizen.

Keywords: Takaful insurance, principles of Islamic law, the Kingdom of Saudi Arabia, Algeria, lessons learned.

مقدّمة

تمهيد:

تعتبر صناعة التأمين من الصناعات المتطورة في الدول المتقدمة والتي تساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الكلي للدولة وفي العديد من المجالات بدءا من توفير الحماية التأمينية للأفراد والمؤسسات والانتهاء بالعديد من الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين من أجل دعم موقفها المالي، الأمر الذي سيعمل على دعم نواحي عديدة في إقتصاديات الدول.

ولقد أدى الاهتمام بالتأمين التكافلي إلى بناء الركيزة الثالثة من ركائز منظومة الاقتصاد الإسلامي، باعتبار القطاع المصرفي الإسلامي الركيزة الأولى وقطاع الاستثمار الركيزة الثانية، وهذا يساعد المؤسسات المصرفية والإستثمارية الإسلامية على تغطية المخاطر التي تتعرض لها أعمالها وعملياتها، كما يساعد على الحد من سيطرة شركات التأمين التجاري والتي كانت تسبب حرجا شرعيا ساهم في تعطيل نمو مسيرة المؤسسات الإسلامية لفترة كبيرة، وتعتبر هذه الصناعة من الصناعات المالية الواعدة في المملكة العربية السعودية .

فقد شهدت صناعة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية تطورا وانتشارا كبيرا، حيث يعتبر سوق التأمين التكافلي السعودي من أكبر أسواق التأمين التكافلي نموا في العالم و من بين الدول التي تهتم بالتأمين التكافلي الإسلامي والأكثر نموا خاصة بعد تطبيق نظام مراقبة شركات التأمين التكافلي ودور الدولة في تنمية هذا النشاط التعاوني، الأمر الذي ساهم في تطوير ونمو الصناعة التكافلية، وزيادة عدد شركات التأمين التكافلي الرائدة أو تنوعها وتنمية أدائها.

والجزائر كباقي دول العالم الإسلامي ،تعاقب على النظام القانوني للتأمين التكافلي فيها العديد من التطورات ،حيث بدأ بصفة غير دقيقة المعالم في صورة المرسوم التنفيذي رقم 09-13 المتعلق بالشركات التعاضدية ،لينتقل إلى التشريع له من خلال مادة 203 مكرر تممت الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات المعدل والمتمم ، وتطبيقا لأحكام هذه المادة حظي التأمين التكافلي بعدما يزيد عن السنة بالمرسوم التنفيذي رقم 21-81 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي ،كتنظيم قانوني خاص بهذا النوع من التأمين لأول مرة في الجزائر.

أولا: إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية ؟ وما هي الدروس المستفادة للجزائر؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يختلف نشاط وأسس عمل شركات التأمين التكافلي عن الية عمل شركات التأمين التجارية ؟
- كيف نجحت المملكة العربية السعودية في تنمية وتطوير نشاط شركات التأمين التكافلي العاملة بها؟
- هل المرسوم التنفيذي رقم 21-81 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر يكفي وحده لتنظيم هذا القطاع في الجزائر؟

- هل يمكن للجزائر أن تستفيد من تجربة المملكة العربية السعودية في التأمين التكافلي ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- نشاط شركات التأمين التكافلي وأسس عملها لا يختلف عن الية عمل شركات التأمين التجارية، الا فيما يتعلق بتفادي المعاملات الربوية عند استثمارها للفائض التأميني؛
- أهم سبب لنجاح وتنمية صناعة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية تطلب النظر في التشريعات المنظمة لعمل شركات التأمين التكافلي ، وإصدار قانون هذه الصناعة في المملكة؛
- المرسوم التنفيذي رقم 21-81 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر لا يكفي وحده لتنظيم هذا القطاع ككل في الجزائر.
- يمكن للجزائر أن تستفيد من تجربة المملكة العربية السعودية في التأمين التكافلي، لأنه يعتبر أكبر سوق تأمين تكافلي نموا في العالم كله.

ثالثا: أهمية الدراسة: يعد البحث في موضوع التأمين التكافلي محاولة منا لتسليط الضوء على أهمية التأمين التكافلي ،باعتباره بديلا شرعيا عن التأمين التجاري ،فهو يحظى بإجماعٍ من كبار العلماء والفقهاء على جوازه ومشروعيته، ممّا يُضفي عليه ثقةً شرعيةً عالية، لاسيما أنه يُرسّخ مبدأ التكافل والمشاركة بين المؤمّنين، ممّا يُعزّز روح التعاون والتضامن في المجتمع، إذ يعد أداة فعالة لإدارة المخاطر وحماية الأموال والممتلكات، ممّا يُساهم في تحقيق الاستقرار المالي للأفراد والمؤسسات.

وتزداد أهمية هذه الدراسة باعتبارها خطوة لتنمية قطاع التأمين التكافلي بالجزائر، بمحاولة منا لاستخلاص دروس وسبل لتنمية ودعم صناعة التأمين التكافلي في الجزائر، وذلك من خلال الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية في مجال تنمية صناعة التأمين التكافلي .

رابعا: أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ماهية التأمين التكافلي والفرق بينه وبين التأمين التجاري؛
- توضيح آلية عمل شركات التأمين التكافلي، وصيغ الإدارة التي تعتمد عليها في إدارة نشاطها؛
- تحليل سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية، وإبراز واقعه وأدائه خلال الفترة الممتدة من 2008-2022؛
- عرض القانون المنظم لممارسة التأمين التكافلي في الجزائر؛
- استخلاص واقتراح جملة من السبل التي تساهم في دعم وتنمية صناعة التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء تجربة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية.

خامسا: أسباب اختيار موضوع البحث: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- الميول الشخصي لموضوع البحث، في التعمق في فهم هذا الموضوع، والمساهمة في نشر الوعي عنه، ودعمه وتطويره .
- الأهمية المتزايدة للتأمين التكافلي، فهو يشهد نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، وذلك لعدة أسباب، منها ازدياد الوعي بأهميته لدى الأفراد والمؤسسات، والبحث عن بدائلٍ شرعيةٍ للتأمين التجاري مِن قِبل المسلمين الذين يُفضّلون المعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- اختيار المملكة العربية السعودية التي تشهد تطوراً كبيراً في أداء صناعة التأمين التكافلي، وذلك بغرض التعرف على المجهودات التي تبذلها هذه الدولة في سبيل تنمية وتطوير هذه الصناعة، والاستفادة من تجربتها في قيامها بتغيير نظامهما التأميني التجاري (التقليدي) كليةً إلى نظام تأمين تكافلي.

-محاولة إيجاد سبل وفرص لدعم وتنمية وتطوير قطاع التأمين التكافلي في الجزائر وجعله أكثر تنافسية، وذلك من خلال بعث شركات تأمين شرعية تقدم بدائل تأمينية تكافلية جديدة، منافسة للمنتجات التأمينية التجارية الحالية.

-كما يعمل التأمين التكافلي على المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني وازدهاره وحمايته من استغلال شركات التأمين التجاري .

سادسا: حدود الدراسة: من أجل معالجة إشكالية الموضوع، قمنا بإنجاز هذه الدراسة ضمن الحدود الزمنية والمكانية التالية:

الحدود الزمانية: وتمثلت في الفترة الممتدة من 2008م إلى سنة 2022م، حيث كانت عبارة عن فترات زمنية متباينة بحسب الإصلاحات الحاصلة على قطاع التأمين في الدولة محل الدراسة.

الحدود المكانية: تقتضي الإجابة على الإشكالية المقدمة التقيد بالبعد المكاني الذي ورد في عنوان البحث، حيث قمنا بدراسة تجربة المملكة العربية السعودية التي تشهد تطوراً كبيراً في أداء صناعة التأمين التكافلي، وذلك بغرض التعرف على المجهودات التي تبذلها هذه الدولة في سبيل تنمية وتطوير هذه الصناعة .

الحدود الموضوعية: إبراز تجربة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية ،ومحاولة استخلاص دروس منها تستفيد منها الجزائر لتنمية وتطوير قطاع التأمين التكافلي فيها.

سابعا: الدراسات السابقة:

لقد حُظي التأمين التكافلي باهتمام أكاديمي ملحوظ، حيث تناوله العديد من الباحثين في دراساتهم، لاسيما تلك التي ركزت على التغطية الشرعية للتأمين التكافلي ومفاهيمه الأساسية، ومن بين هذه الدراسات:

- **دراسة معوش مُحَمَّد الأمين، متطلبات تنمية اليات عمل شركات التأمين في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية: ماليزيا، السعودية، الامارات العربية المتحدة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2020م:** والتي عالج الإشكالية التالية: ماهي متطلبات تنمية آليات عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية للتأمين التكافلي، وبالأخص التجربة الماليزية، السعودية والاماراتيّة، والتي توصلت إلى النتائج التالية:

- تطبق ماليزيا، السعودية والإمارات بشأن آليات عمل شركات التأمين التكافلي فيها جملة من المتطلبات الكيفية والكمية الموافقة للمعايير والضوابط الشرعية الدولية المعمول بها.

- تنمية التأمين التكافلي وآليات عمل شركاته في الجزائر على ضوء تجربة الدول الثلاث المختارة، تقتضي توفير متطلبات كيفية أكثر منها كمية، لتجنب الجوانب القانونية والتشغيلية والاحترازية.

- **دراسة فلاق صليحة، متطلبات تنمية التأمين التكافلي–تجارب عربية–رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، منشورة، 2015:** حيث تناولت هذه الدراسة متطلبات تنمية التأمين التكافلي على الصعيد العربي، حيث ركزت الباحثة على عرض تجارب بعض الدول العربية، وبالتحديد التجربة السودانية والتجربة السعودية في التأمين التكافلي، وهذا من خلال عرض شركتين رائدتين في الدولتين وإجراء المقارنة بينهما، لتعرج بعدها الباحثة إلى مقارنة أسلوب عمل هاتين الشركتين وأسلوب عمل شركة سلامة للتأمينات في الجزائر، لتختم هذه الدراسة بمجموعة من المقترحات كسبل للرقي بنشاط شركة سلامة للتأمينات في مجال التأمين التكافلي في الجزائر.

– دراسة عامر أسامة، أثر آليات توزيع الفائض على تنافسية شركات التأمين التكافلي دراسة مقارنة بين شركات تكافل بماليزيا والشركة الأولى للتأمين بالأردن خلال الفترة 2008م–2013، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2013: حيث ركز الباحث في الدراسة على توضيح مفهوم الفائض التأميني وطرق وآليات توزيعه في شركات التأمين التكافلي، ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث هي: أن شركات التأمين التكافلي تتقيد أثناء ممارسة نشاطها وإدارتها وبمختلف العمليات بضوابط موحدة ومحددة تختلف عن تلك المتبعة في شركات التأمين التجاري.

- **دراسة فهد بن حمود العنزي، معوقات صناعة التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة لملتقى التأمين التعاوني، الرياض المملكة العربية السعودية، ليومي 20 و22 جانفي 2009م:** حاول الباحث من خلال دراسته توضيح أثر التحديات الميدانية على صناعة التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال توضيح أنواع التحديات الميدانية التي تواجه صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية وهي: التحديات الشرعية، التحديات التي تتعلق بالمشتركين، التحديات التي تتعلق بإعادة التأمين، ندرة العنصر

التشغيلي والكوادر المؤهلة، كما ركز الباحث من خلال هذه الورقة البحثية كذلك على أهمية تنمية الجانب التسويقي ونشر الثقافة التأمينية التكافلية بغرض تنمية صناعة التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

- **دراسة كمال رزيق، التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع إلى حالة الجزائر، بحث مقدم ضمن ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، ليومي 25 و26 أفريل2011م:** حاول الباحث من خلال دراسته معالجة مشكلة الثقافة التأمينية كسبب لعزوف المؤمن لهم في الوطن العربي عموما والجزائر خصوصا، عن الإقبال على منتجات التأمين التجارية التقليدية، مبينا أن البديل والعلاج لهذا يكمن في تبني نظام للتأمين التكافلي، مشيرا في ذلك إلى حالة السوق الجزائرية مقارنة بنظيراتها ممن تتبع التأمين التكافلي وما تحققه هذه الأخيرة من نتائج ايجابية متزايدة من فترة إلى أخرى، ليتوصل في الأخير إلى سلسلة من التوصيات التي هي بمثابة وسائل وفرص للنهوض بالتأمين التكافلي في الجزائر .

مميزات الدراسة الحالية:

استكمالا لهذه الدراسات، وانطلاقاً من أهمية نظام التأمين التكافلي والدور الذي يساهم به، فإننا سنقوم من خلال دراستنا بإبراز واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية، وباقتراح جملة من السبل التي تساهم في دعم وتنمية صناعة التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء تجربة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية، ولذلك فإن ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات الأخرى ما يلي:

- تسعى هذه الدراسة لتحليل سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية وإبراز أدائه خلال الفترة الممتدة من 2008-2022، حيث يقتضي تقييمه مجموعة من المؤشرات القطاعية الخاصة به كحجم نشاط التأمين، إجمالي مطالبات التأمين، عمق وكثافة التأمين، معدل احتفاظ وربحية شركات التأمين في المملكة العربية السعودية .

- كما تسعى لأخذ تجربة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية كنموذج واستخلاص منها أهم دروس تستفيد منها الجزائر، والكفيلة لتنمية قطاع التأمين التكافلي بالجزائر .

ثامنا: منهج الدراسة: في إطار تناول موضوع البحث بشقيه النظري والتطبيقي، ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التطرق للأسس النظرية لنظام التأمين التكافلي، وكذا تحديد مقومات ومتطلبات صناعة التأمين التكافلي، بالإضافة إلى تحليل سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية وإبراز واقعه خلال الفترة 2008-2022م، والمجهودات التي تبذلها في سبيل دعم وتطوير

هذه الصناعة، مع أخذ هذه التجربة كنموذج لمحاولة استخلاص أهم دروس تستفيد منها الجزائر، والكفيلة لتنمية قطاع التأمين التكافلي بالجزائر.

أما بالنسبة إلى أدوات البحث المستخدمة في تجميع المعلومات والبيانات فقد تم الاطلاع على مجموعة من المراجع الورقية والإلكترونية، باللغتين العربية والأجنبية، حيث تنوعت هذه المراجع بين الكتب والمقالات العلمية ضمن الملتقيات الوطنية والدولية والمجلات العلمية المحكمة، بالإضافة إلى التقارير المالية الخاصة بصناعة التأمين التكافلي، والقوانين والمراسيم واللوائح التنفيذية المرتبطة بها لكل من المملكة العربية السعودية والجزائر .

تاسعا: هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتأمين التكافلي، أما المبحث الثاني مقومات ومتطلبات التأمين التكافلي، والمبحث الثالث حول شركات التأمين التكافلي، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم الإطار القانوني والتنظيمي للتأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تطور أداء قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2008-2022، والمبحث الثالث خصص للدروس المستفادة للجزائر، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

BROUILLON

تمهيد:

مِمَّا لا شك فيه أنّ كُل فرد يتعرض في حياته للعديد من المخاطر والتي غالباً ما تكون لها عواقب سلبية لا يستطيع مواجهتها بإمكانياته الخاصة، ولهذا فقط لجأ إلى إيجاد طرق ووسائل لتقليل حجم الخسائر في حالة وقوع هذه المخاطر، والوسيلة التي استرشد إليها ألا وهي التأمين.

ففكرة التأمين لم تولد اليوم بل نشأت منذ القِدم مع ظهور الحاجة للتعاون والتكافل بين الأفراد وتطورت هذه الفكرة مع تطور حاجات الإنسان إلى أن وصلت إلى الحد الذي هي عليه الآن.

ومن هنا تكمن أهمية التأمين في إعطاء الأمان والطمأنينة للفرد والمجتمع من خلال توفير الحماية المالية لهم في حالة وقوع الخطر أو المخاطر المحتملة مستقبلاً، وعليه سيضمن ديمومة الإنسان واستمرار نشاطه الاقتصادي.

ونظراً لأهميته فقد قام العديد من الباحثين والمفكرين بالبحث والتدقيق الفقهي حول مشروعيته، وبِهدف إيجاد عقد تأمين خالٍ من المحرمات، يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، فضلاً عن الملتقيات والندوات الفقهية المنعقدة في العديد من البلدان الإسلامية، لتُثمِر هذه الجهود وبإجماعٍ منهم على حُرمة التأمين التجاري واستبداله بالتأمين التكافلي الإسلامي، الذي يقوم على مبدأ التكافل والتضامن بين الأفراد والمجتمع، حيث يهدف إلى توفير الحماية المالية لهم بطرق متوافقة مع المبادئ والأحكام الشرعية.

وللقيام بذلك فإنه لابد من وجود شركات تُميزُه عن شركات التأمين التجاري، شركات تُجسد فكرته ومبادئه وضوابطه عبر ما تقدمه من خدمات تكافلية في السوق التأميني .

علاوة على ذلك، فإن قطاع التأمين التكافلي يشهد نمواً مستمراً وتوسعاً في تطبيقه حول العالم، وذلك لوجود عوامل ومقومات ساهمت في هذا النمو، إلاّ أنه وعلى الرغم من هذا للنجاح والتطور فإنّ هذه الصناعة لا تزال تواجه العديد من التحديات التي تهدد مستقبلها، وباعتبار التأمين التكافلي جزء لا يتجزأ من القطاع المالي في الاقتصاد، فإنه لابد من معالجة هذه المشاكل والتحديات التي يواجهها .

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على كل هذه العناصر بشيء من التفصيل، حيث ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو الآتي:

- **المبحث الأول**: الإطار المفاهيمي للتأمين التكافلي
- **المبحث الثاني**: مقومات ومتطلبات التأمين التكافلي
- **المبحث الثالث**: شركات التأمين التكافلي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتأمين التكافلي

يقوم التأمين الإسلامي على أسس ومبادئ تهدف إلى التعاون والتكافل الاجتماعي بين المؤمن لهم، فهو لا يقوم على أساس مبدأ الربح، بل على مواجهة الأخطار في المقام الأول، وتحمل الآثار المادية لأي خطر أو ضرر يلحق بالمؤمن له أو بممتلكاته، ويتعاون المشتركون فيما بينهم وفقاً لهذا المبدأ على تعويض أي فرد منهم يتعرض للضرر بفعل أي من الأخطار التي قد يتعرض لها. وهذا الأمر الذي يستدعي تقديمه من خلال هذا المبحث حيث سيتم عرض الإطار المفاهيمي للتأمين التكافلي، وذلك بإيضاح كل من نشأته ومفهومه، وكذا إبراز مشروعيته وأهم المبادئ التي يستند عليها، إلى جانب عقد التأمين التكافلي.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التأمين التكافلي

من أجل التعرف على ماهية نظام التأمين التكافلي لابد من التطرق أولاً إلى كيفية نشأته والمراحل التي مر بها عبر الزمن، ثم توضيح مفهوم التأمين التكافلي الذي ينسجم مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، ونستعرض في هذا المطلب نشأة التأمين التكافلي، تعريفه ومسمياته.

أولاً: نشأة التأمين التكافلي

ظهر التأمين التكافلي منذ القِدم في العديد من الصور، وشهد انتشارا وتوسعا مع مرور الزمن، فقد كانت بداية ظهوره بصفة تعاونية تكافلية، حيث عرفه العرب قبل الإسلام، والمصريين القدماء، وعند الأوربيين أيضاً، إلى غاية وصول هذا النظام تحت مسمى شركات التأمين التكافلي .

1- بداية ظهور التأمين التكافلي

اختلف المهتمون بالتأمين حول تحديد بداية ظهور التأمين التكافلي، فذهب البعض بأن بداية ظهوره كانت في بلاد العرب، وذهب فريق آخر للقول بأن بداية ظهوره كانت في أوربا، وذهب فريق للقول بأن قدماء المصريين في العصور القديمة هم أول من عرف نظام التأمين التعاوني، وفي ما يلي أسانيد هذه الآراء الثلاثة[1]:

أ – ظهوره في بلاد العرب

يرى أنصار هذا الرأي أن العرب أول من عرف نظام التكافل وذلك قبل ظهور الإسلام، أي في الجاهلية وبعد ظهور الإسلام، واستدل هؤلاء المهتمين بالتأمين على رأيهم هذا بالأسانيد التالية:

– الإيلاف الذي أبرمه بنو عبد مناف أثناء رحلتي الشتاء والصيف التي كانوا يقومون بها وقد ورد ذكرها في قوله تعالى: ﴿ لإِيلافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلافِهِمْ رِحلة الشتاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ من جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4) ﴾.(سورة قريش) [2]؛

---

[1]– عامر أسامة، **أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي – دراسة مقارنة بين شركة تكافل ماليزيا بماليزيا وشركة الأولى للتأمين بالأردن خلال الفترة 2008/ 2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014م، ص4.

[2]– **سورة قريش**، الآية 1-4.

وقد جاء في تفسير هذه السورة أن تجار قريش كانوا يخرجون للتجارة في رحلتين إحداهما في فصل الشتاء وفيها يذهبون إلى اليمن، والثانية في فصل الصيف وفيها يذهبون إلى الشام، وكانوا يتعرضون أثناء رحلاتهم هذه لمخاطر الطريق من غارات قطاع الطرق ونحب بضائعهم، وكذلك كانوا يتعرضون للكوارث الطبيعية، فعمد أصحاب الإيلاف(وهم أربعة أخوة من بنو عبد مناف إلى عقد اتفاق مع قاطني البلاد والمناطق التي يمرون بها ليأمنوا على تجارتهم من أخطار الطريق؛

وكان هذا الإيلاف أو العقد يقضي بإغاثة وتعويض مَن تتعرض تجارته للنهب أثناء الرحلة، وبموجب هذا العهد كان تجار قريش يخرجون إلى مختلف الأمصار فلا يتعرض لهم أحد ولا تتعرض تجارتهم للنهب، وكانوا يقومون بدفع تعويض لمن تتلف أو تنهب بضاعته ؛

-من صور التأمين التي تعارف عليها العرب قبل الإسلام أيضا، نظام العاقلة فقد كانت العواقل تتعاون في دفع الدية عن الجاني في الجناية الخطأ، وقد أقر الإسلام هذا النظام وأبقى عليه حتى أن صحيفة المدينة وهي أول دستور إسلامي نص على نظام العواقل وحث على العمل به، وهي صورة واضحة من صور التأمين التكافلي ؛

-نصت صحيفة المدينة التي وضعها رسول الله ﷺ على عدة صور من صور التأمين منها النص على فداء الأسرى المسلمين، عن طريق تعاون المسلمين على دفع ما يفدون به أسراهم، كذلك تضمنت الصحيفة بندا ينصب على وفاء دين الغارمين، وذلك عن طريق تعاون المسلمين واشتراكهم في دفع الدين عن من يعجز من المسلمين عن الوفاء بدينه، وهذا النظام عرف قبل فرض الزكاة، ونظام الوفاء بدين الغارمين كثير الشبه بنظام تأمين الدين الذي عُرف مؤخراً ؛

-قيام سيدنا عمر بن الخطاب بتسجيل أصحاب كل حرفة حسب سكنهم في سجل خاص بهم، فمن أصابه عجز عن العمل من أعضاء الحرفة ألزم بقية الأعضاء بدفع إعانة له.

ب – ظهور التأمين التعاوني في أوربا

يرى أنصار هذا الرأي أن التأمين التعاوني بدأ ظهوره في أوربا وفي ألمانيا على وجه التحديد، حيث ظهر فيها في القرن الخامس عشر أو السادس عشر الميلادي، وكان يغطي أخطار أوبئة ونفوق المواشي وأخطار الحريق، ثم اتسعت مظلته ليشمل التأمين في حالتي الوفاة أو المرض، وقامت أول جمعية تأمين تعاونية في ألمانيا عام 1726م، وبعد ذلك ظهرت بعض الهيئات الصغيرة في مختلف الدول كالجمعيات التعاونية للتأمين، وجمعيات التأمين الذاتي وصناديق التأمين الخاصة.

ج – ظهوره في العصور القديمة

ويرى أنصار هذا الرأي أن أول ظهور للتأمين التعاوني كان في العصور القديمة، حيث عرفه قدماء المصريين وطبقوه في جمعيات دفن الموتى، حيث كان المشتركين في الجمعية يقومون بدفع اشتراكات لمواجهة ارتفاع تكاليف التحنيط والدفن.

وبالتالي يتضح أن التأمين التكافلي من ضروريات الإنسان منذ القدم وتطور حتى أخذ أشكالاً عديدة، حتى وصل إلى إطار جديد قائم على المشاركة والتعاون بين كافة الأطراف المشاركة في هذا النظام تحت مسمى شركات التأمين التكافلي.

2– مرحلة النشأة الفعلية

أُقيمت مؤسسات اقتصادية إسلامية لتطبيق خدمات التأمين التعاوني، فكان تأسيس أول شركة إسلامية للتأمين على المستوى العالمي، والتي عرفت بشركة التأمين الإسلامية وقد أنشئت عام 1979م، وتعد أول شركة تأمين إسلامية في العالم ومقرها الخرطوم – السودان، ثم تبعتها الشركة الإسلامية العربية للتأمين (إياك) في عام 1980م، ومقرها القانوني إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بينما كان مقرها الفعلي جدة المملكة العربية السعودية، ثم شركة التكافل الإسلامية مقرها الرياض – المملكة العربية السعودية وتتبع المجموعة دار المال الإسلامي، وكان ذلك في عام 1982م، فشركة التكافل الإسلامية الماليزية ومقرها كوالالامبور ماليزيا في عام 1984م، وفي نفس العام تم إنشاء شركتين، وهما: بيت التأمين السعودي التونسي ومقره تونس، وشركة البركة للتأمين (السودان) ومقرها الخرطوم، وكلا الشركتين تتبعان المجموعة دلة البركة، ثم تلى ذلك إنشاء بقية الشركات في العالم[1].

ثانياً: تعريف التأمين التكافلي ومُسمياته

1–تعريف التأمين التكافلي

نظراً لقدم التأمين التكافلي، فقد وردت تعريفات عديدة له، والتي رغم اختلاف عباراتها إلا أنها تشترك تقريباً في المعنى، وعليه سنختار منها أشملها وأدقها.

يمكن تعريف التأمين الإسلامي: " بأنه اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين (حساب التأمين أو صندوق التأمين وبين الراغبين في التأمين (شخص طبيعي أو قانوني على قبوله عضواً في هيئة

[1]– حامد حسن محمَّد، **التَّأمين التَّعاوني الأحكام والضَّوابط الشَّرعيَّة، مداخلة مقدمة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي**، الدورة العشرون، سبتمبر 2012، وهران، الجزائر، ص 16.

المشتركين والتزامه بدفع مبلغ معلوم (القسط) على سبيل التبرع به وبعوائده لصالح حساب التأمين على أن يدفع له عند وقوع الخطر طبقاً لوثيقة التأمين والأسس الفنية والنظام الأساسي للشركة"[1].

– التأمين التكافلي: "هو نظام بين مجموعة من المؤمن لهم، يستعين به المؤمن أي «شركة التأمين» في إدارة الخطر، وفقاً لأسس فنية، بهدف تغطية الخسائر المادية في حالة حدوث حادث، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك في إطار قانوني يحدد العلاقة بين المؤمن والمؤمن لهم "[2].

كما يُعرف التأمين الإسلامي: " هو تعاون مجموعة من الأشخاص، يسمون« هيئة المشتركين»، يتعرضون لخطر أو أخطار معينة، على سبيل التبرع، على تلافي آثار الأخطار التي قد يتعرض لها أحدهم، بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع هذه الأخطار، وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين، يسمى «القسط» أو «الاشتراك» تحدده وثيقة التأمين أو عقد الاشتراك على سبيل التبرع، وتتولى شركات التأمين الإسلامية إدارة عمليات التأمين واستثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين، في مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال باعتبارها مضاربا، أو مبلغا معلوما باعتبارها وكيلا أو هما معا"[3].

وقد عرفت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة التأمين التكافلي الإسلامي بأنه:

وأيضا هو: "اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، (صندوق) يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقاً للوائح والوثائق . ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق"[4].

---

[1]– علي محيي الدين القره داغي، **التأمين الإسلامي– دراسة فقهية تأصيلية –مقارنة التأمين التجاري مع التطبيقات العملية**، الكتاب السابع، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1431 هـ – 2010م، ص 171.

[2]– حسين حامد حسان، **التأمني الإسلامي، أروقة للدراسات والنشر**، الأردن، الطبعة الأولى: 1437هـ - 2016م، ص 167.

[3]– سعد خليفة العبار، **التأمين من منظور إسلامي**، ، ليبيا، مكتبة النور، الطبعة الأولى ،2018م، ص 12.

[4]– المعيار رقم 26، **المعايير الشرعية الصادرة عن المجلس الشرعي لهيئة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، المنامة، البحرين، نوفمبر 2017، ص 687 .

– يعرف التأمين التكافلي بأنه: "عقد تأمين جماعي يقوم على التعاون من مجموعات أو أفراد يتعهدون بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بِأي منهم في حالة تحقق المخاطر المؤمن عليها، حيث يقوم كل مشارك بدفع مبلغ من المال على سبيل التبرع"[1].

من خلال التعاريف السابقة، يتبين لنا أن التأمين التكافلي هو نظام يقوم على التعاون والتكافل بين مجموعات أو أفراد في تحمل الأضرار عن المخاطر التي يمكن أن تلحق بأي منهم، من خلال إنشاء صندوق غير هادف للربح له ذمة مالية مستقلة، تجمع فيه الأقساط وتصرف منه المستحقات في حالة الضرر، وما تبقى هو الفائض، وتتولى إدارة هذا الحساب أو الصندوق شركة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

2–مُسميات التأمين التكافلي

يطلق البعض على التأمين التكافلي اسم التأمين التعاوني أو التأمين التبادلي أو التأمين الإسلامي:

وقد سُمي تعاونياً لتعاون مجموع المشتركين في تعويض الأضرار الناجمة عن المخاطر المؤمن منها التي تلحق أحدهم، أي أن مجموع المشتركين يتبادلون فيما بينهم تحمل الأضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة حصول الخطر المؤمن منه، بِاعت تبار أن كل عضو من هيئة المشتركين في التأمين يجمع بين صفتي المؤمن والمؤمن له.

ويُسمى تأميناً تبادلياً لسببين هما، أن مجموع المشتركين يتبادلون فيما بينهم تحمل الأضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة حصول الخطر المؤمن منه، وكل عضو من هيئة المشتركين في التأمين يجمع بين صفتي المؤمِن لغيره والمؤمَن له أو المستأمَن[2].

ويُسمى بالتأمين الإسلامي كونه يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللتميز بينه وبين التأمين التجاري .

وتجدر الإشارة لكون تسمية التأمين التكافلي تعد الأحدث نسبياً، حيث شاع استخدام هذا المصطلح بعد الندوة التي حملت هذا الاسم وعقدت بالخرطوم سنة 1995م[3].

---

(1)– زكية بوصيودة ومُحَّد عدنان بن ضيف، **التأمين التكافلي الإسلامي سوق واعد–عرض أهم التجارب العملية الرائدة مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمالية(JEF) ، جامعة الشلف –الجزائر، المجلد 07– العدد 02، سنة 2021م، ص219.

(2)–حضري دليلة وبغداوي جميلة، **صناعة التأمين التكافلي الاسلامي في دول مختارة بين الواقع، الآفاق والتحديات**، ورقة مقدمة للملتقى الدولي السابع حول "**الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول** "، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 03–04 ديسمبر 2012م، ص 4.

(3)– فلاق صليحة، **متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي– تجارب عربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية "منشورة"، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، الجزائر، 2015م، ص59.

المطلب الثاني: مشروعية ومبادئ التأمين التكافلي

أولاً: مشروعية التأمين التكافلي

لم يكن التأمين سواء التأمين التكافلي أو غيره معروف في العصور الأولى من الإسلام، وبالتالي نتج عن ظهور التأمين في العالم الإسلامي جدلا واسعا في المجال الفقهي حول شرعية التأمين التكافلي، حيث يعتبر هذا النظام بديلاً شرعياً لنظام التأمين التجاري وذلك بإجماع أغلب الفقهاء المسلمين واستناداً على أدلة شرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، كما أفتى بجوازه عددٌ من المجامع الفقهية، والهيئاتُ العلميةُ الشرعيةُ، كمؤتمر علماء المسلمين الثاني المنعقد بالقاهرة سنة 1965م والمؤتمر السابع المنعقد بليبيا عام 1972م، مجمع البحوث العلمية في المؤتمر السابع بالأزهر سنة 1976م، والقرار الصادر عن هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية سنة 1977م، وقرار المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي سنة 1978م، وقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي سنة 1985م.

ونستعرض بعض هذه الأدلة التي يستمد منها التأمين التكافلي مشروعيته من خلال ما يلي:

1 –قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شديد العقاب)، (سورة المائدة، الآية: 02)[1].

فالآية تحث على التعاون في شتى المجالات وتدل على أن الإسلام دين التعاون والتراحم، فالخالق سبحانه وتعالى أمرنا بالتعاون على الخير، وأوجب على الناس أن يعين بعضهم بعضاً في ميادين الحق والخير والبر.

2–روى البخاري عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال: ﴿إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم ﴾ [2] . إن فعل الأشعريين في هذا الحديث يدل دلالة واضحة على التعاون الجماعي والتكافل بين الأقرباء، وذلك لدفع الحاجة التي تنزل بأفراد العائلة أو القبيلة فالمسلم بطبيعته يقدم ما لديه كثيرا كان أم قليلاً، وهذا يندرج تحت باب التبرع، فلا يدري أيأخذ قليلاً أم كثيرا، لذلك لا يدخل فيه عنصر الغرر أو الربا أو القمار، ولقد مدح عليه الصلاة والسلام عمل الأشعريين، وحث المجتمع المسلم عليه في وقت الضيق والشدة ومثله في الرخاء والسعة.

و قوله أيضا قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا» [3].فهذه صورة مثالية للتكافل والتعاون، حيث يُبين النبي صلى الله عليه وسلم بأنّ المؤمنين في تآزرهم، وتماسك كل فردٍ منهم بالآخر، كالبُنيانِ الذي لا يَقْوَى على البَقاءِ إلَّا إذا تماسَكَتْ أجزاؤُه لَبِنَةً لَبِنَةً، فإذا تفَكَّكَتْ سَقَطَ وانهارَ.

---

[1]–**سورة المائدة**، الآية 02.

[2]– رواه البخاري برقم 2486، كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام، ومسلم برقم 2500، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب من فضائل الأشعريين رضي الله عنهم

[3]– رواه البخاري برقم 2446، كتاب المظالم، باب نصر المظلوم، ومسلم برقم 1928، أبواب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم.

ثانياً: مبادئ التأمين التكافلي

يقوم عقد التأمين التكافلي على مجموعة من المبادئ الأساسية يمكن ذكرها وتوضيحها على النحو الآتي[1]:

1- مبدأ المصلحة التأمينية:

المراد بالمصلحة التأمينية في التأمين التكافلي هو أن يكون المؤمن له المشترك في حالة من الأمان والطمأنينة، وبتالي تكون مصلحته في التأمين بدفعه الضرر عنه والحد من وطأته مع إخوانه أعضاء هيئة التأمين أو صندوق التكافل المتشاركون معه في التبرع ونفس المصلحة التأمينية كذلك، وعليه فهذا المبدأ لا يشكل أي مخالفة شرعية، بل هو تنظيم تقني يدخل ضمن السياسة الشرعية القائمة على تحقيق المصالح ودرء المفاسد.

2-مبدأ منتهى حسن النية

إن مبدأ منتهى حسن النية يترتب عليه منع التدليس والغش والاحتيال، ووجوب البيان والشفافية والوضوح والإفصاح في كل ما يتعلق بالمشترك من الصفات والأحوال المؤثرة في اتخاذ قرار التأمين، وعليه وجب على المؤمن له الراغب في الاشتراك في صندوق التكافل:

- الإدلاء بالقول الصادق في كل ما يقوله ويكتبه عند التقدم للانخراط في هيئة التأمين.

- الإفصاح وعدم الكتمان لجميع المعلومات المطلوبة والتي من شأنها التأثير على معرفة تبعات الخطر المراد التأمين عليه من باب الحفاظ على التوازن التقني والمالي لصندوق التكافل.

- منع التدليس والغش وغير ذلك من أفعال تخل بمشروعية العملية التأمينية .

أي عامل أخر ناشئ عن مصدر جديد يقطع تلك العلاقة المباشرة التي في معظم الأحيان تكون واضحة، ولكن في بعضها قد تحتاج إلى الاستعانة بالفحص والتحقيق والتحاليل للوصول إلى كشف مسؤولية المتسبب في الضرر.

إن مبدأ السبب المباشر في التأمين التكافلي يؤخذ بعين الاعتبار لكونه مقرر في الشريعة الإسلامية، لقاعدتها: (إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم إلى المباشر)، حيث تسند الأفعال إلى سببها المباشر أولاً في القضايا لينال كل متسبب جزائه بحجم دوره وبمقداره حتى تتحقق العدالة المطلوبة في الإسلام.

3- مبدأ المشاركة:

ويقصد به التشارك في حالة كون الشيء مؤمناً عليه في أكثر من شركة تأمين، فإن هذه الشركات التأمينية تشترك في دفع مبلغ التأمين لصالح المؤمن له الحامل لوثائقها التأمينية، مثل أن يؤمن الفرد على منزله ضد خطر

---

[1]- معوش محمد الأمين، **متطلبات تنمية آليات عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية: ماليزيا، السعودية، الإمارات العربية المتحدة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم اقتصادية "منشورة"، جامعة فرحات عباس- سطيف1، الجزائر، 2020، ص7.

الحريق بمبلغ تأمين لدى شركتي تأمين، فإن تحقق هذا الخطر فإنه يتحصل على مبلغ التأمين لا ضعفيه كون الشركتين تشترك في دفع مبلغ التأمين مناصفة له.

والملاحظ أن هذا المبدأ يتوافق وأسس ومقاصد التأمين التكافلي، كون هذا الأخير يراد به التعاون على تفتيت المخاطر ودفع الضرر عن المؤمن له ولا يراد به الإثراء والثراء، ومن جانب آخر فإن مبلغ التأمين في الفقه الإسلامي يقوم على جبر الضرر وإصلاحه فقط وليس على الإثراء وخلق الثروة، تبعا للقاعدة الفقهية التي تقضي بـ (الغرم بالغنم) و(إن النعمة بقدر النقمة والنقمة بقدر النعمة) .

4- مبدأ الحلول:

إن تطبيق مبدأ الحلول في التأمين التكافلي يختلف عنه في التأمين التجاري، كون التأمين التكافلي قائم على عقد الوكالة في حين الحلول في التأمين التجاري هو حلول قانوني، وعليه الحلول في التأمين التكافلي يتبع أحكام وقواعد عقد الوكالة لا عقد الحوالة.

فشركة التأمين التكافلي لا تدفع مبلغ التأمين للمؤمن له المتضرر من مالها الخاص، وإنما تدفعه من حساب التأمين التكافلي ومن أموال المشتركين فيه بصفتها وكيلا، وبتالي فإنها لا تحل محل المؤمن له حلولا قانونيا كما في التأمين التجاري، وهذا لاجتماع خاصية المؤمن والمؤمن له في أعضاء صندوق التأمين التكافلي، فحين شركة التأمين ما هي إلا مسيرا له بتوكيل منهم.

المطلب الثالث: عقد التأمين التكافلي

حتى يتمكن نظام التأمين من تقديم خدماتِه الموافقة لجملة المبادئ والضوابط الشرعية، والتي تختلف عن نظيرتها في التأمين التجاري، فإنه من الضروري وجود أو توفر الصيغة القانونية الملائمة لتحقيق كل هذا، صيغة تعاقدية يطلق عليها تسمية عقد التأمين التكافلي، الذي سنتناوله في هذا المطلب بِعرض مفهومه وأركانه، وأنواع وثائقه التأمينية، والإجراءات المتعلقة بإبرامه، وأهم ما يميزه عن عقد التأمين التجاري.

أولاً: مفهوم عقد التأمين التكافلي وأركانه

وفي هذا العنصر سنتطرق إلى مفهوم عقد التأمين التكافلي وأركانه .

1-مفهوم عقد التأمين التكافلي

يعرف التأمين التكافلي باعتباره عقدا بأنه اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي، باعتبارها ممثلة لـ هيئة المشتركين وشخص (طبيعي أو قانوني)، على قبوله عضوا في هيئة المشتركين، والتزامه بدفع مبلغ معلوم يسمى «القسط»، على سبيل التبرع منه ومن عوائد استثماره، لأعضاء هذه الهيئة، على أن تدفع له الشركة نيابة عن هذه الهيئة، من أموال التأمين؛ التي تجمع منه ومن غيره من المشتركين التعويض عن الضرر الفعلي الذي أصابه من جراء

وقوع خطر معين، وذلك في التأمين على الأشياء والتأمين من المسئولية المدنية، أو مبلغ التأمين، وذلك في التأمين على الأشخاص على النحو الذي تحدده وثيقة التأمين ويبين أسسه النظام الأساسي للشركة.[1]

كما يعرف بأنه: هو عقد تبرع يقوم به المشترك بالتبرع بناءًا على قبوله أن يكون عضوا في هيئة المشتركين، وتقوم الشركة بإدارة التأمين التعاوني عند توقيع العقد بقبول عضويته باعتبارها نائبة عن "هيئة المشتركين" التي تمتلك الأقساط لصالح أعضائها[2].

من خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن عقد التأمين التكافلي هو عقد تبرع يقصد به أصالة التعاون على توزيع الأخطار، والاشتراك في تحمل المسؤولية عند حدوث الكوارث، وذلك عن طريق مساهمة الأشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر.

2-أركان عقد التأمين التكافلي

يستخلص من خلال هذا التعريف الذي بين مفهوم التأمين التكافلي باعتباره عقدا قانونيا أركان عقد التأمين التكافلي وهي[3]:

أ- المتعاقدان: يتكون عقد التأمين التكافلي من طرفين هما: شركة التأمين أي المؤمن باعتبارها ممثلة " لهيئة المشتركين" ويتحلى دورها في تنظيم العمليات التأمينية من جمع الاشتراكات، ودفع التعويضات للمتضرر، واستثمار أموال التأمين نيابة عن جماعة المؤمن لهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى المشترك أو المؤمن له والذي يعتبر طرفا أساسيا في العقد حيث يقوم بدفع الاشتراكات على سبيل التبرع الشركة التأمين التعاوني.

ب –الصيغة: هي تبادل الإيجاب والقبول بين طرفي العقد، وتعتبر شركة التأمين التكافلي وكيلة عن هيئة المشتركين حيث إن الأصل في الإيجاب والقبول أنه يتم بين المشتركين أنفسهم، وبما أن الشركة وكيلة عن هيئة المشتركين فإنها تقوم بجميع أعمال عمليات التأمين التكافلي نيابة عنهم، وتعتبر هذه السمة من أهم السمات التي يتمتع بها التأمين التكافلي دون التأمين التجاري، وتختلف الصيغة في شركات التأمين التكافلي من حيث أن المشترك يقوم بالإقرار على التبرع بمبلغ القسط لصالح صندوق هيئة المشتركين، وبهذا انتفى عنصر المعاوضة فيها، وتقوم الصيغة أيضا على توكيل المشترك الشركة بإدارة جميع العمليات التأمينية لصالحه وصالح الهيئة، وهذه الصيغة التي تتم بين الطرفين تنظم العلاقة بينهما، وتحدد ماهية العلاقة التي تربط بينهما وتوجب الالتزامات والحقوق وبموجبهما يتم الإثبات عن طريق العقد .

---

(1)- حسين حامد حسان، **مرجع سابق**، ص164.

(2)- سلوى بن الشبهب وسليم بودليو، **التأمين التعاوني كنظام بديل للتأمين التجاري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 23 –عدد 1 –جوان، 2021، ص 218 .

(3)- ريمة شيخي، **التأمين التكافلي في الجزائر بين الضوابط والمعايير الشرعية لهيئة " AAOIFI" والضوابط القانونية**، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد07/ العدد: 03 (2022)، ص37.

ج –محل العقد: وهو الاشتراك (القسط) المتبرع به للشركة من طرف المشترك والذي يدفع إما دفعة واحدة أو على أقساط ليستفيد منه في الغرض الذي قامت له الشركة، فقد يكون لدفع الأخطار المحددة حسب نظام الشركة أو قد يكون لبرنامج تأمين الأبناء المرحلة الدراسة، أو للزواج، وغيرها من البرامج المعروضة من قبل شركة التأمين التكافلي وأموال الأقساط هي ملك الهيئة المشتركين وهم حملة الوثائق". بالإضافة إلى الاشتراك يشكل مبلغ التأمين أيضا محلا لعقد التأمين التكافلي حيث تدفعه شركة التأمين التكافلي للمشترك عند حدوث الخطر كتعويض عن الضرر الذي أصابه.

ثانياً: مراحل إبرام عقد التأمين التكافلي

وحتى ينعقد عقد التأمين التعاوني يجب أن يمر بعدة مراحل وهي كالاتي[1]:

1-طلب التأمين:

في الغالب يفرض الوسيط على الراغبين في التأمين مزايا التأمين، ويحثهم على إبرام العقد، فإذا استقر رأي الراغب قدم له الوسيط طلبا مطبوعا أعدته الشركة المؤمنة، يتضمن البيانات اللازمة ولاسيما الخطر المطلوب التأمين عليه الظروف التي تحيط به ومقدار القسط، ومبلغ التأمين، ومواعيد الدفع نحو ذلك من المعلومات المطلوبة والمزايا المشجعة، وحينئذ يملأ طالب التأمين الطلب المطبوع ويمضيه ويسلمه إلى الوسيط، أو يرسله مباشرة إلى الشركة المؤمنة، ثم تدرس الشركة الطالب المرسل إليها في حالة قبول الشركة طلب التأمين وبعد أن يتلقى الراغب الرد بالموافقة على التأمين متضمنا مقدار القسط المطلوب منه دفعه، يذهب لمقر الشركة بغرض توقيع عقد التأمين، وتجدر الإشارة إلى أنه قد يتم عقد التأمين دون الحاجة إلى طلب التأمين، حيث يتم التعاقد مباشرة والتوقيع على لوثيقة، وبالأخص في التأمينات الخاصة بالأشياء.

2. مذكرة التغطية المؤقتة

بعد وصول طلب التأمين الموقع من المؤمن والمؤمن له، والموافقة عليه فقد جرت العادة بأن يتفق طالب التأمين مع المؤمن على تغطيته مؤقتا وتأمينه من الخطر في الفترة التي تمضي قبل أن يتسلم وثيقة التأمين النهائية، وذلك عن طريق مذكرة تغطية مؤقتة يوقعها الطرفان، وله حالتان:

أ. حالة تعتبر فيها المذكرة دليلا مؤقتا على العقد النهائي، وتحل محله خلال الفترة، وعند تسليم الوثيقة ينتهي دور المذكرة.

ب . حالة تتضمن المذكرة اتفاقا مؤقتا لمدة محددة في مقابل قسط معين قائما بذاته يسري لحين صدور قرار المؤمن بشأن طلب التأمين، وفي هذه الحالة لا يوجد اتفاق نهائي بين الطرفين، وإذا وقعت الوثيقة بين الطرفين فيما بعد فإنه يعد اتفاقا جديدا يسري من يوم تسليمها إلى المؤمن له، وليس من وقت تسليم المذكرة.

---

[1]– علي محي الدين القره داغي، **مرجع سابق**، ص30- 37 .

3 – وثيقة التأمين:

بعد وصول الإيجاب والقبول من المؤمن إلى المؤمن له يتم تحرير وثيقة التأمين وتوقيعها.

4– ملحق وثيقة التأمين:

هو عبارة عن وثيقة يوقع عليها الطرفان المؤمن والمؤمن (له وتتضمن أي تعديل، أو إضافة في وثيقة التأمين الأصلية، وتسري على الملحق أحكام الوثيقة الأصلية من حيث الشكل ومن حيث الموضوع، وحتى تترتب على الملحق أثاره فلا بد من توافر عدة شروط هي:

أ. وجود عقد تأمين سبق برمه.

ب . رغبة المتعاقدين المؤمن والمؤمن له في إجراء تعديل أو إضافة على الوثيقة الأصلية كتعديل الأخطار المضمونة أو تغيير المستفيد، أو زيادة مبلغ التأمين، أو زيادة مدة العقد.

ج . أن يقتضي التعديل اتفاق طرفي العقد، أما إذا كان التعديل بحكم القانون فإنه لا يعتبر ملحقا للوثيقة الأصلية.

ثالثاً: أنواع وثائق التأمين التكافلي

هناك نوعان أساسيان لنظام التأمين التكافلي، هما التأمين التكافلي من الأضرار والتأمين التكافلي الخاص بالأشخاص (البديل عن التأمين على الحياة) نتناول كل نوع من خلال ما يلي:

1 –التأمين التكافلي من الأضرار:

يتفرع هذا النوع من التأمين إلى قسمين هما:

أ– التأمين التكافلي من المسؤولية: يشمل هذا النوع من التأمين، تعويض المشترك عن الأخطار الناتجة عن المسؤولية التي قد تترتب عليه تجاه الغير مثل المسؤولية عن الحريق حوادث العمل، حوادث النقل الأخطاء المهنية وتأمين المسؤولية المدنية بشكل عام كتأمين أصحاب العمارات عن مسؤوليتهم عن حوادث المصاعد. وبموجب عقد التأمين التكافلي على المسؤولية يمنح للمشترك (المؤمن له) كل ما فرض عليه من مبالغ بسبب الحوادث التي تعرض لها الغير نتيجة خطأ غير متعمد أو تقصير من جانبه.

ب التأمين التكافلي على الأشياء: يشمل التأمين التكافلي على الأشياء أنواعاً مختلفة من التأمين، تختلف باختلاف الخطر المؤمن عليه، فمنها التأمين عن تلف المزروعات التأمين على الثروة الحيوانية، التأمين الهندسي التأمين على الممتلكات التأمين الخيانة الأمانة التأمين البحري، تأمين النفط والطاقة تأمين الطيران .

2 –التأمين التكافلي الخاص بالأشخاص (البديل عن التأمين على الحياة):

أثار التأمين على الحياة نقاشاً أكثر من بين أنواع التأمين، حيث أن هناك من الفقهاء من أجاز بعض أنواع التأمين التجاري في حين حرم التأمين على الحياة بجميع صوره كالشيخ مُحَّد أحمد فرج السنهوي، والدكتور عبد العزيز الخياط.... أما الدكتور على محي الدين القره داغي فيرى أن التأمين على الحياة لا يختلف في جوهره وحقيقته عن التأمين من الأضرار، أو ضد الإصابات، أو التأمين الصحي، ولكن ربما أثر في اسمه الذي يفهم منه التأمين ضد الأقدار، أو عدم التوكل على الله عز وجل، لذلك اقترح تغيير مسمى التأمين على الحياة إلى التكافل الإسلامي لحماية الورثة والحالات الضعف وينقسم التأمين التكافلي البديل عن التأمين على الحياة إلى قسمان أساسيان، هما:

أ– التأمين في حالة الوفاة لحماية الورثة أو غيرهم: يتبرع المؤمن له في هذه الحالة بالأقساط لصالح الورثة، وبالتالي لا يعتبر وصية، وإنما تطبق عليه أحكام الهبة والتبرع، لذلك يجب أن يكون تأمينه لصالح الورثة جميعاً بعدل ومساواة وليس لصالح واحد منهم إلا إذا كان هذا الواحد له من الظروف البدنية ككونه ذا عاهة حيث أجاز جمهور الفقهاء هذه الرعاية الخاصة، كما لا يمنع شرعاً من التأمين لصالح شخص آخر غير وارث من باب التبرع، حيث يجوز التبرع للغير، بل قد يدخل في باب الصدقات المقبولة [1]، وقام الدكتور علي محيي الدين القره داغي بتقسيم هذا النوع من التأمين إلى تسعة صور هي[2]:

- التأمين التكافلي العمري لصالح الورثة جميعا بدفع رواتب شهرية أو سنوية لهم ما داموا أحياء بعد موت دافع القسط، وهذه الصورة تمثل إعانة للورثة؛
- التأمين التكافلي لصالح الورثة جميعا بدفع رواتب لهم لمدة معينة كعشر سنوات (إن عاشوا) بعد موت دافع الأقساط؛
- التأمين التكافلي لصالح الورثة جميعا بدفع مبلغ التعويض المتفق عليه مرة واحدة بعد موت دافع الأقساط؛
- التأمين التكافلي لصالح أحد الورثة (مع مبرر مشروع للتخصيص) بدفع رواتب له ما دام حياً بعد موت دافع الأقساط؛
- التأمين التكافلي لصالح أحد الورثة بدفع الرواتب له لمدة محددة كعشر سنوات إن عاش بعد موت دافع الأقساط هذه المدة المقدرة؛
- التأمين التكافلي لصالح أحد الورثة بدفع مبلغ التأمين إليه مرة واحدة بعد موت دافع الأقساط؛
- التأمين التكافلي لصالح الأجنبي (غير الوارث) بدفع رواتب له مدة حياته بعد موت دافع الأقساط
- التأمين التكافلي لصالح الأجنبي (غير الوارث) بدفع رواتب له لمدة عشر سنوات، مثلاً إن عاش بعد موت دافع الأقساط؛

---

[1]– فلاق صليحة، **مرجع سابق**، ص 65.

[2]– علي محي الدين القره داغي، مرجع سابق، ص30– 37 .

التأمين التكافلي لصالح الأجنبي (غير الوارث) يدفع مبلغ التأمين المتفق عليه مرة واحدة بعد موت دافع الأقساط مباشرة إن كان حياً.

ب – التأمين لدفع العوز عند العجزة: وهو تأمين يقوم به الشخص لصالح نفسه عند مرضه وشيخوخته، أو عند إحالته على المعاش، أو عدم قدرته على العمل، أو التجارة ونحوهما. وهنا يلتزم مع الشركة بدفع أقساط محددة، فتقوم الشركة بمقتضاه بدفع مبلغ التأمين إليه إن كان حياً، وإن مات فحكم ماله هذا يكون بحسب العقد، إما أن يبقى تبرعاً لصندوق التكافل بأن يكون فيه شروط بذلك، وإما أن يكون إرثاً للورثة. ويقسم هذا النوع إلى أربع صور:

- التأمين بدفع مبلغ التبرع أو التأمين دفعة واحدة عند العجز عن العمل؛
- التأمين بدفع مبلغ التبرع أو التأمين في صورة راتب عند العجز عن العمل؛
- التأمين بدفع مبلغ التبرع أو التأمين دفعة واحدة عند بلوغ سن الشيخوخة؛
- التأمين بدفع مبلغ التبرع أو التأمين على شكل راتب عند بلوغ سن الشيخوخة.

رابعاً: مقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

توجد العديد من الفروق الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري وهي تمثل لُبّ الاختلاف بين التأمينين، ويمكن تلخيص اهمها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

البيان	التامين التكافلي	التامين التجاري
طبيعة العقد	يقوم على أساس التبرع والتكافل بين أطرف العقد (مقصد غير ربحي)	يقوم على المعاوضة بين المشترك والشركة بغرض الربح
أقساط التأمين	عادة ما تكون الاشتراكات منخفضة كونه نظاما تبرعيا لا يهدف لتحقيق الربح	عادة ما تكون مرتفعة لأن مقصده الربح، كما تفرض فوائد تأخيرية تضاف إلى القسط
الحسابات	تمتلك الشركة حسابين ماليين هما الحساب الخاص بأموال المساهمين والحساب الخاص بأموال التأمين لهيئة المشتركين	تمتلك الشركة حسابا واحدا الجميع أموالها وهو المسؤول عن التزاماتها
الهدف	تحقيق التعاون بين أعضائه المستأمنين وكذا تغطية التعويضات والمصاريف الإدارية	تحقيق الأرباح على حساب حملة الوثائق

الفائض التأميني وعوائد استثمار الاشتراكات	من حق حملة الوثائق وبعاد توزيعه عليهم	يعتبر ربحا للمساهمين
المرجعية	خضوع جميع الأنشطة إلى أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية	الخضوع إلى القوانين الوضعية، ذات الأصل التجاري بما يتناسب مع الفلسفات

المصدر: إبراهيم شيخ التهامي، مكانة التأمين التكافلي ضمن المنظومة التأمينية في الجزائر- الواقع ومتطلبات النجاح، مجلة صوت القانون، الجزائر، المجلد التاسع، العدد01/ (2022)، ص8.

المبحث الثاني: مقومات ومتطلبات نجاح التأمين التكافلي

بعد التطرق إلى الإطار المفاهيمي للتأمين التكافلي، القطاع الذي شهد نمًوا متواصلاً واتساعاً لتطبيقاته في العالم، فإن هذا الأمر يعود إلى وجود عوامل ومقومات ساهمت في تحقيق هذا النمو. وعلى الرغم من هذا النجاح والتطور، إلا أن هذه الصناعة لازالت تواجه جملة من التحديات التي تهدد مستقبل هذه الصناعة، وباعتبار التأمين التكافلي مكونا أساسياً للقطاع المالي في الاقتصاد، فإنه يستوجب بذل الجهود لتمتين مسيرة هذا النظام، وذلك بمعالجة ومواجهة ما يعترضه من مشاكل وتحديات. وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث .

المطلب الأول: مقومات التأمين التكافلي

هناك عدة مقومات تمثل فرصاً ذهبية ساهمت في نمو وازدهار قطاع التأمين التكافلي من سنة لأخرى وبوتيرة متسارعة، نوجزها كالآتي [1]:

- رغبة المسلمين بالفطرة للابتعاد عن المحرمات والتوجه نحو الحلال، الأمر الذي وفر لهم بديل شرعي ورفع عنهم الحرج من خلال توفير منتجات تأمين إسلامية تتماشى والشرع الحنيف؛
- المبادئ التي يقوم عليها التأمين التكافلي كالمشاركة في الإدارة والأرباح، توزيع الفائض التأميني واستثمار الأموال وفق أحكام الشريعة وغيرها من المبادئ، كلها ساهمت في قبوله وزيادة الإقبال عليه من المسلمين وغير المسلمين؛
- تزايد الوعي والإدراك بأهمية التأمين التكافلي واختلافه عن التأمين التقليدي والذي يترجم بزيادة الطلب عليه؛
- النمو المتزايد في قطاع المصرفية الإسلامية، وتجدد الأزمات في النظام الرأسمالي الذي أدى بتحول الشركات الغربية والعربية والإسلامية، خصوصا البنوك وشركات التأمين للتعامل وفق الضوابط الشرعية الإسلامية؛
- زيادة عدد البنوك الإسلامية ونجاحها أدى لتوسع تمويلاتها وزيادة الطلب على قروضها ما يستوجب تغطية مخاطر التمويل التي تعترضها من خلال اللجوء لشركات التأمين التكافلي ؛

[1]- بوعزوز جهاد، **تشخيص واقع، معوقات وآفاق تطوير صناعة التأمني التكافلي- مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثامن، جامعة بليدة 2- الجزائر، ص20.

- يحتل الوطن العربي رقعه مميزة من قلب العالم تبلغ مساحتها 14.2 مليون كم، وهي تشكل 10.2% من مساحة العالم مضافا إليها مساحة الدول الإسلامية وغير الإسلامية التي أصبحت تمثل أسواقاً مستقبلية للتأمين التكافلي؛

- عدد السكان المسلمين الذي تجاوز 1.6 مليار مسلم، أي ما يفوق 20 % من عدد سكان العالم، والذي تمثل فئة الشباب غالبيته خاصة في مصر، ماليزيا وإندونيسيا وشبه القارة الهندية التي تتميز بكثافة سكانية عالية، والتي من المتوقع حسب دراسات أن يتواصل النمو السكاني بنسبة 35% خلال السنوات المقبلة ليفوق عدد المسلمين عتبة 2.2 مليار بحلول سنة 2030، ناهيك عن تواجد جاليات عربية وإسلامية معتبرة في الدول الغربية كأوروبا وأمريكا، مما يعظم من فرص تسويق منتجات التأمين التكافلي في مختلف الفروع كالتكافل العائلي والصحي، إلخ....

- معدلات النمو السكاني المتسارعة تحتاج إلى استثمارات تواكبها كتطوير البنية التحتية، وبالتالي الحاجة لتأمين هذه المشروعات ؛

- الخيرات والاحتياطات التي تتمتع بها الدول العربية والخليجية خاصة من البترول والغاز والتي تقدرها أوساط ب 50 % كاحتياطي عالمي للبترول و30% بالنسبة للغاز إضافة لرأس المال البشري، والذي نتج عنه زيادة المشروعات الضخمة في قطاعات النفط والغاز وما يتبعها من نشاطات استخراجية وتكريريه، تخزينية وتصديرية، إضافة لمشاريع توليد الطاقة النقل والاتصالات وغيرها؛

- الأموال المجمعة خاصة في دول الخليج جراء الطفرة النفطية في السنوات الأخيرة والتي استثمرت في مشاريع ضخمة وبنى تحتية وعقارات، إلخ.... وهو ما يفرض تأمينها للمحافظة عليها وتجديدها في حال تعرضها للأخطار؛

- توجه غالبية البلدان العربية لخصخصة الشركات والمؤسسات العمومية وما يستتبع ذلك من ضرورة التأمين على هذه الأصول؛

توجه العديد من الدول العربية والإسلامية لخصخصة شركات التأمين والرغبة في التخلي عن أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي لتخفيف العبء الحكومي من حيث تمويلها، وفرض إلزامية بعض أنواع التأمين كالتأمين التكافلي الطبي (الصحي) والتقاعد، تأمين الحريق وتأمينات المسؤوليات المهنية، وهي كلها عوامل ستسمح بإعطاء دفع للقطاع وتوفير فرص ذهبية للشركات العاملة فيه؛

- ذزيادة انتشار الوعي التأميني لدى شعوب الدول العربية والإسلامية الذي يتشكل من فئة عريضة من الشباب، وانتشار التعليم الذي يرفع من الوعي بصفة عامة وهو ما أدى بتعزيز ثقافة الاحتياط؛

- تسويق منتجات التأمين التكافلي يساهم في رفع معدل الكثافة التأمينية باعتبار أنها تأتي استجابة للاحتياجات الاجتماعية بالبحث عن الأمن والاحتياط وتتناسب والمعتقدات الدينية ؛

- ذفي إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي، ومتطلبات انضمام غالبية البلدان العربية للمنظمة التجارة العالمية، فقد تم تعديل الأنظمة القانونية بما فيها نظم الإشراف والرقابة على التأمين لجذب الاستثمارات الأجنبية مما وفر مزيداً من الفرص لدخول الشركات العالمية لأسواق التأمين العربية إما بشكل مباشر أو من خلال عرض شراكات أو شراء حصص أو اندماجات في قطاع التكافل، الأمر الذي يسمح بنقل الخبرات وتغطية للأسواق وتلبية حاجات العملاء؛

- ذهناك مجموعة من فروع التأمينات تعتبر قطاعات بكر لم يتم استغلالها بالشكل الكافي والمناسب، مما سمح بابتكار وتوزيع عقود تأمين التكافل العائلي والصحي، التقاعد والعجز، تكافل الحج والعمرة، إلخ... ؛

- ذتكرار وكثرة الأزمات التي صارت تعصف بالنظام الرأسمالي، مما أدت لإفلاس العديد من الشركات بما فيها تلك الكبيرة والعريقة.

المطلب الثاني: تحديات التأمين التكافلي

على الرغم من معدلات النمو الهامة التي حققتها صناعة التأمين التكافلي على مستوى سوق التأمين العالمي، إلا أن هذه الصناعة تتعرض إلى بعض التحديات التي قد تؤثر على هذا النمو إن لم يقدم القائمين على تطوير هذه الصناعة على مجابهة هذه العوائق، ونذكر منها:

أولاً – التحدي التشريعي:

لا تزال شركات التكافل في معظم البلدان تمارس عملها دون وجود قانون خاص للإشراف والرقابة عليها, مما يجعل هذه الشركات بعيدة عن الضبط بمعايير ثابتة ومحددة ومعلنة من قبل الدولة , فلا تزال شركات التكافل تعمل في تلك الدول تحت سلطة هيئات الرقابة والإشراف التي صممت لشركات التأمين.

ثانياً –التحدي المتعلق بإعادة التأمين:

أ)– الإعادة الخارجية:

كان موضوع إعادة التأمين يمثل العقبة الكبرى في مواجهة التطبيق التام للتكافل, إلا أن هذه العقبة أخذت بالتلاشي أمام النمو المطرد لشركات التكافل مما دفع لإنشاء شركات إعادة تكافل ضخمة، غير أن ارتفاع عدد شركات التكافل وظهور شركات إعادة التكافل دفع كُبريات شركات الإعادة العالمية (سويس ري, هنوفر, كنفريوم ....) لإنشاء نوافذ إعادة تكافل لتجتذب حصتها من سوق التكافل.

ب)–الإعادة الداخلية:

مع أن إعادة التأمين الخارجية لم تعد تشكل عقبة أمام صناعة التكافل إلا أن الإعادة الداخلية بقيت حتى الآن عقبة تحول دون تمام تطبيق التكافل وهذا الأمر يرجع إلى عدة أسباب من أبرزها:

- انخفاض عدد شركات التكافل على المستوى المحلي لبعض الدول, إن انخفاض عدد شركات التكافل على المستوى المحلي لبعض البلدان يؤثر سلبا على تطبيق الإعادة الداخلية للتكافل، فبعض البلدان لا يوجد فيها سوى

شركة تكافل واحدة وبعض البلاد فيها شركتان وهكذا ... فكلما زاد عدد شركات التكافل في البلد الواحد كانت نسبة الإعادة الداخلية التكافلية أعلى.

- غياب التعاون الفعلي بين شركات التكافل على المستوى المحلي لبعض الدول[1].

ثالثاً–التحديات المتعلقة بثقافة التأمين:

وثقافة التكافل ينبغي أن توجه إلى شريحتين مهمتين هما:

أ)– ضعف الثقافة الشرعية لدى مستخدمي مؤسسات التأمين التكافلي:

إن من أبرز التحديات وجوانب الضعف في صناعة التأمين التكافلي، نقص الثقافة الشرعية لدى مستخدمي مؤسسات التأمين التكافلي وخاصة فيما يتعلق بالجانب الشرعي المرتبط بتفاصيل المنتجات والعمليات المالية في مؤسسات التأمين التكافلي، ويرجع هذا القصور إلى كون معظم كوادر هذه المؤسسات تلقوا تعليما وتدريبا أكاديميا على أصول التأمين التجاري، ونقص عناية مسيري هذه المؤسسات يجعل التثقيف والتأهيل الشرعي لمستخدميها من بين الأولويات والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

ب)–نقص إدراك الجمهور لصناعة التأمين التكافلي:

إذا كان الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية أصبح واضحا لدى عامة الناس، لا يزال الجدل قائما لدى الكثيرين حول الفرق ما بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري، إذ لا يرى الكثيرون فروقا بين النوعين وذلك بسبب الشبهات التي طالت التأمين التكافلي وتقصير علماء الدين والمهتمين بهذا النوع من التأمين عن درء هذه الشبهات عنه وتكذيبها بالأدلة الشرعية[2] .

رابعاً – التحديات المتعلقة بصندوق التكافل:

صندوق التكافل في شركات التكافل إما أن يحقق فائضاً أو يلحق به عجزاً، وفي تلك الحالتين نجد بعض التحديات[3]:

1–التحديات في حال وجود الفائض:

تقوم شركات التكافل بتوزيع الفائض التأميني بعدة طرق وهي:

أ)– شمول التوزيع للمشتركين الذين لم يحصلوا على تعويض .

---

(1)– بريش عبد القادر وحمدي معمر، **التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي الإسلامي، موسوعة مركز الاقتصاد والتمويل الاسلامي**، جامعه حمد بن خليفة–قطر، ص8.

(2)– صباح شنايت وخيضر خنفري، **التأمين التكافلي الواقع والآفاق، ورقة مقدمة للملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية**، الواقع العملي وآفاق التطوير– تجارب الدول–، يومي 3–4 ديسمبر 2012 جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، الجزائر ص10–11.

(3)– عبد القادر مطاي، **صيغ التأمين التكافلي ومعوقاتها– دراسة تحليلية**، مجلة المعيار، قسنطينة، الجزائر، المجلد التاسع العدد الثاني 2018، ص 473.

ب) – التوزيع على المشتركين الذين لم يحصلوا على تعويض والذين حصلوا على تعويض اقل من أقساطهم.

إلا أن هذه الطرق لا تنسجم مع مبدأ التكافل الذي قام المشترك بالاشتراك في صندوق التكافل على اساسه فهو متبرع ومتبرع له . ولعل هذه الطرق من نتائج عدم وجود رأي للمشتركين في ادارة الشركات ومناقشة ووضع الخطوط العريضة للإدارة.

ج)– الطريقة التي تحقق معنى التكافل، هي التي لا تفرق في التوزيع بين من حصل على تعويض ومن لم يحصل من المشتركين.

2 –التحديات في حال وجود عجز:

إن معظم شركات التكافل تنص في عقودها التأسيسية وانظمتها الاساسية على ما يفيد بأنه: وفي حال تحقق عجز في صندوق التكافل (حساب حملة الوثائق) فان المساهمين ملزمون بتقديم قرضاً حسناً يغطي ذلك العجز على أن يسدد القرض من فوائض السنوات القادمة.

إلا أن هذا لا يتفق مع مبادئ التكافل فكيف للمشتركين في الصندوق أن يتركوا بعضهم دون أن يجبروا ضرره بينما وقفوا إلى جانب البعض الآخر وجبروا ضررهم أن المساهمين ليسا طرفا في عملية التكافل، باعتبارهم مساهمين، حتى نلزمهم بإقراض صندوق التكافل لسد العجز حتى يتمكن الصندوق من جبر ضرر بقية المتضررين.

خامساً– التحديات التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية:

لا يخفى على أحد ما لهيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية من دور هام في سبيل إنجاح مسيرة تلك المؤسسات بشكل خاص ومسيرة الاقتصاد الإسلامي بشكل عام .

إلا أن هذا الدور لا يزال يواجه بعض التحديات التي تحول دون وصوله إلى درجة عالية من الفاعلية والتأثير رغم محاولة بعض المؤسسات المالية الإسلامية الارتقاء به، ومن هذه التحديات ما يلي:

1–شكلية بعض الهيئات الشرعية: لا تزال بعض هيئات الرقابة الشرعية في بعض المؤسسات المالية الإسلامية عبارة عن هيئات شكلية لا يظهر لها أي اثر على تلك المؤسسات، بل إن بعضها يكتفي بإصدار الفتاوى كما يحلو لمجالس إدارة تلك المؤسسات دون مبالاة بتقوى الله تعالى وشعور بمسؤولية الأمانة الملقاة عليها.

2–ضعف التأهيل الفني والمهني لبعض الهيئات الشرعية: إن ضعف التأهيل الفني والمهني لبعض الهيئات الشرعية ينعكس سلباً على قدرتها على إصدار الفتوى بشكلها الصحيح، فكما هو معلوم بان الحكم على الشيء فرع عن تصوره، هذا فضلاً عن عدم قدرة بعض الهيئات الشرعية على مراجعة وتحليل البيانات المالية للمؤسسات المالية.

3–غياب أنظمة الرقابة الشرعية: لاتزال بعض المؤسسات المالية الإسلامية غير مهتمة بشكل أو بأخر بإيجاد نظام للرقابة الشرعية يحدد بوضوح المعايير التي ينبغي شط مختلف دوائر المؤسسات المالية إتباعها وعدم تجاوزها أو الاهتداء بها أحيانا.

إن وجود مثل هذه المعايير بشكل واضح ومعلن يسهل على الموظفين الالتزام بها كما يسهل على هيئات الرقابة الشرعية في تلك المؤسسات متابعة تطبيقها.

4-الاطلاع المباشر على قرارات مجلس الإدارة: إن كثيرا من الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، لا تطلع على قرارات مجلس الإدارة إلا بحدود ما يعلمها به المجلس، ولا شك بان هذا الأمر يؤثر سلباً على فاعلية تلك الهيئات .

المطلب الثالث: متطلبات نجاح صناعة التأمين التكافلي

بعد التطرق إلى مجموعة التحديات التي تواجهها صناعة التأمين التكافلي، فإن تطوير وتنمية هذه الصناعة يتطلب ضرورة بذل الجهود من أجل معالجة ومواجهة تلك الصعوبات والتحديات، وذلك من خلال:

- إصدار قانون خاص بالرقابة والإشراف على شركات التكافل للتغلب على التحدي التشريعي، كما هو معمول به لدى بعض الدول، كماليزيا، اندونيسيا، مصر، السودان وحتى انجلترا[1].

- يعد مجرد وجود هيئة شرعية كجهة إستشارية شرعية تمارس الفتوى والرقابة، دورا منقوصا وغير كامل إذ يستلزم الواجب الشرعي أن تقدم هذه الهيئة سنويا شهادة على مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة في معاملاتها، أي ما يسمى بالرقابة اللاحقة وذلك ضمانا لعدم انحراف المؤسسة عن الالتزام الشرعي الذي قامت عليه، من جهة أخرى يجب أن تخصص على هذا النوع من المؤسسات التأمينية رقابة شرعية داخلية وخارجية مهامها التفتيش الداخلي (للدفاتر) والخارجي (الميداني) وعلى كل عمليات حساب المساهمين (حملة الأسهم) وحساب المشتركين (حملة الوثائق).

- يتطلب معالجة القصور الملاحظ لدى مستخدمي مؤسسات التأمين التكافلي في الجانب الشرعي وتظافر جهود هذه المؤسسات من أجل عقد اللقاءات التثقيفية والدورات التدريبية والعمل على إنشاء مركز أبحاث متخصص في التأمين التكافلي يحدد أصول الصناعة وفنياتها الشرعية والتقنية، ويخلص في النهاية إلى إعداد مشروع يصبح مصدرا مرجعيا معتمدا لصناعة التأمين التكافلي ويوضع هذا المرجع تحت وصاية وإشراف جهة دولية معتمدة على غرار المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أو الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.

- ينبغي على مؤسسات التأمين التكافلي أن تدعم مؤسسات إعادة التأمين التكافلي من خلال إحالة جزء من مخاطرها إليها، فالأصل أن المعيد التكافلي إنما وجد من أجل سد فراغ في صناعة التأمين التكافلي وعلى مؤسسات التأمين التكافلي أن تدعمه ولو تدريجيا، ثم إنه حتى مؤسسات إعادة التأمين التجاري وإن كانت تتسم بالملاءة العالية فهي أيضا تتسم بارتفاع درجة المخاطرة النوعية وذلك بفعل اقترانها بمجالات الاستثمار بالفائدة وخصوصا تغطية الأخطار المتعلقة بالقروض بالفائدة.

- ضرورة الاهتمام بالتوعية الجماهيرية للمتعاملين وغير المتعاملين مع مؤسسات التأمين التكافلي وذلك من خلال وسائل الإعلام، توزيع المطويات والمنشورات التي تشرح ببساطة مضمون هذا النوع من التأمين ومزاياه وإقامة

[1]- موسى مصطفى موسى القضاة، **مرجع سابق**، ص2.

الندوات والملتقيات لإزالة الشبهات المثارة حول التأمين التكافلي ودرئها عنه مع استحداث دوائر ومواقع إلكترونية من شأنها تيسير الاطلاع على مبادئ هذه الصناعة وآلياتها[1].

- كما يمكن لشركات التكافل أن تلتفت إلى الدور الاجتماعي الذي يتوقع منها تبنيه من خلال برامجها التأمينية، ومن الأمثلة المقترحة لذلك أن تقوم شركات التكافل بتصميم منتج تأمين صحي خاص بشريحة الايتام وتبنيها لتسديد اقساط عدد محدد ومختار من هذه الشريحة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

- وجود التعاون الحقيقي والفعلي بين شركات التكافل على النطاق المحلي، ويمكن تصور شكل العلاقة بين شركات التكافل فيما يلي:

- أن تبادر شركات التكافل القائمة من تلقاء نفسها إلى مد يد العون والمساعدة بكافة اشكالها وصورها إلى شركات التكافل سواء كانت تحت التأسيس أو التي ترغب بالتحول من النظام التقليدي إلى النظام التكافلي أو تلك التي تكون في بداية مسيرتها، أو تلك القائمة منذ عهد طويل.

- أن تسموا شركات التكافل على المستوى المحلي بما تحمله من رسالة واسم فوق نتن المنافسة التجارية. وتتعامل فيما بينها كشركات تكافل وبين غيرها من الشركات بالأخلاق الإسلامية السمحة.

- أن واجب كل شركات التكافل القائمة في العالم أن تتعاون فيما بينها في سبيل تفعيل الاتحادات المحلية والإقليمية الدولية للتكافل لتضطلع بدورها المنشود في تطوير صناعة التكافل عالميا [2].

- تدعيم الدور التنافسي لمؤسسات التأمين التكافلي في ظل العولمة المالية من خلال رفع رأس مال هذه المؤسسات وتشجيع الاندماج فيما بينها وتزويدها بكفاءات بشرية تجمع بين المعرفة الفنية والشرعية، كما يمكن أن يشكل العامل الإداري عنصرا أساسيا لتدعيم فكرة التأمين التكافلي من خلال[3]:

- ضرورة التزام مؤسسات التأمين التكافلي بالمبادئ الأساسية المتمثلة في التعاون والالتزام بالتبرع .

- الحرص على إدارة المخاطر بمهنية عالية لأن رأس مال مؤسسة التأمين التكافلي يبقى معرضا للمخاطر في الحالات القصوى إذا كان صندوق التأمين يعاني من العجز لدرجة أن القرض الحسن المتعهد به لمؤسسة التأمين لا يمكن استرداده من الاشتراكات في فترات زمنية معقولة.

- السلطات الواسعة لمؤسسة التأمين التكافلي سواءا في إطار المضاربة أو الوكالة أو كلاهما معا يلقي على مؤسسة التأمين مسؤولية ثقيلة، فهي التي تحدد المنتجات والتسعير وتضبط أحكام كل عقد ويخشى أن لا يكون للمشتركين في التكافل موكلا يراقب أنشطة مؤسسة التأمين التكافلي .

---

[1]- صباح شنايت وخيضر خنفري، **التأمين التكافلي الواقع والآفاق، ورقة مقدمة للملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول "**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012م، ص 13.

[2]- موسى مصطفى موسى القضاة، **مرجع سابق**، ص4-5.

[3]- صباح شنايت وخيضر خنفري، **مرجع سابق**، ص 14.

- تفادي تضارب المصالح لأن إدارة التأمين التكافلي عليها بالتزامات نحو مجموعتين من الموكلين (موكليها من المساهمين في رأس مال المؤسسة وموكليها من أصحاب صندوق التكافل)، وتحت هذا التأثير يخشى أن تفضل مؤسسة التأمين التكافلي حملة الأسهم عن أصحاب صندوق التأمين.
- من بين أهم الإمكانيات الجديدة لشركات التأمين التكافلي على الأنترنت والتي تساهم في توسيع قنواتها التوزيعية ومن ثم تنمية جانبها التسويقي وهي[1]:

أ)–التسويق الإلكتروني للخدمات التأمينية التكافلية: يعرف التسويق الإليكتروني على أنه استخدام تكنولوجيا المعلومات للربط الفاعل بين الوظائف التي يوفرها البائعون ويستخدم التسويق الإلكتروني العديد من التقنيات كتبادل المعلومات عبر البريد الإليكتروني وتحويل الأموال الكترونياً وعلى نطاق واسع، ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا بأن التسويق الإلكتروني للخدمات التأمينية التكافلية يساهم في توسيع قنوات التوزيع وتسهيل عملية دخولها وبأقل تكلفة من خلال استخدام المواقع الإلكترونية الخاصة بالشركات كما يساهم في تحديد ومعرفة احتياجات العملاء بشكل سريع.

ب)–التأمين التكافلي الإلكتروني: ويقصد بالتأمين التكافلي الإلكتروني تطبيق الانترنت وتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة لإنتاج وتوزيع خدمات التأمين التكافلي، وذلك من خلال القيام بعمليات التأمين التكافلي بكاملها على الإنترنت من الطلب والعقد والتفاوض والتعاقد عبر الإنترنت، ويتم تنفيذ التأمين الإلكتروني من خلال مواقع الويب على شبكة الإنترنت حيث يوجد هناك سبعة تصنيفات المواقع الويب لها صلة بالتأمين الإلكتروني، وهي مواقع من أجل الحصول على معلومات عن الشركة، وموقع المعرض منتج أو خدمة، وموقع الدعم العملاء عبر الإنترنت وموقع المعالجة نظام نطاقات الائتمان والوصول إلى شبكة الإنترنت الطلب المعلومات، والدفع والشراء من خلال الإنترنت.

المبحث الثالث: شركات التأمين التكافلي

[1]– فلاق صليحة، **مرجع سابق**، ص212.

لقد أصبحت شركات التأمين التكافلي ضرورة حتمية، وهيكلاً مكملاً للمنظومة المالية الإسلامية ومدرجاً ضمن هيكل النظام الاقتصادي الحديث، ولاسيما بعد ظهور المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية التي بدورها تحتاج إلى تأمين مختلف الأخطار المتعلقة بعملياتها المالية، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم شركات التأمين التكافلي وأشكالها وأهم العمليات التعاقدية والمالية الموجودة بها، وكيفية إدارة الفائض التأميني في هذه الشركات.

المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين التكافلي

تعتبر شركات التأمين التكافلي الحلقة الأساسية لِسَير نظام التأمين التكافلي، من خلال ما تقدمه من خدمات ومنتجات، وهذا الأمر الذي جعلنا نتساءل عن مفهوم عام وشامل لها، والذي سنحاول الإجابة عليه في هذا المطلب.

تعريف شركة التأمين التكافلي: هي الشركة التي يؤسسها المساهمون لتقوم بأعمال التأمين والاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وأهم أعمالها التأمين على كل ما تنص عليه وثائق التأمين لصالح المشتركين، واستثمار ما زاد من أموال بنسبة من الربح أو بأجر[1].

كما يمكن اعتبار شركة التأمين التكافلي على أنها ذلك الكيان المستقل المرخص له بإدارة التأمين التكافلي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، والذي يأخذ أشكالاً أبرزها[2]:

- هيئة مختارة من حملة الوثائق التأمينية.
- شركة متخصصة في إدارة التأمين.
- مؤسسة عامة تنشؤها الدولة أو مجموعة من الدول وتكون تابعة لها.

وعليه وبناءًا على ما سبق يمكن تعريف شركات التأمين التكافلي بذلك الكيان الاقتصادي المستقل المرخص له من طرف الجهات الوصية على قطاع التأمين في الدولة، المؤسَس من قِبل المساهمين(هيئة مساهمين) للقيام بأعمال التأمين التكافلي لصالح مجموعة المشتركين فيه (هيئة المشتركين)، واستثمار ما زاد من أموالهم بصفة مضاربا مقابل نسبة من الربح أو الأجر وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: أشكال شركات التأمين التكافلي

---

(1)- أوصيف سندس وتميرة كريمة، **صناعة التأمين التعاوني–دراسة حالة مجموعة من الدول العربية والإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، الجزائر، 2021، ص55.

(2)- معوش محمد الأمين، **مرجع سابق**، ص 70.

لقد تعددت أنماط وصور شركات التأمين التعاوني أو التكافلي في العقد الأخير أو مع بداية الألفية، حيث تُعتمد هذه الصور بناءًا على اعتبارات عديدة، وهذا ما يعود إلى وجود تطور كبير في الفكر الاقتصادي للتأمين التعاوني.

وعلى الرغم من هذا التعدد إلا أنه تجمعها غاية واحدة والتي مفادها تحقيق التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع. ومن خلال هذا المطلب سيتم التعرف على أشكال هذه الشركات.

تُقسم أشكال شركات التأمين التكافلي لِعدة اعتبارات وهي كالآتي [1]:

أولاً– أشكال شركات التأمين التعاوني باعتبارها ربحية أو لا ربحية:

لقد بدأ التأمين التعاوني كما ذكرنا تعاونيا محضا دون البحث عن المكاسب والأرباح والعوائد، إلا أنه ظهرت مؤخرا شركات إسلامية تبحث عن هذا الربح، وهذا الربح ليس محلاً للمقارنة بينها وبين شركات التأمين التجاري التي تتميز بالطمع والجشع، والبحث عن الربح الفاحش بغض النظر عن الطرق المؤدية إلى ذلك، ويقسم هذا النوع إلى صورتين:

الصورة الأولى: شركات التأمين التعاوني الربحية

إنتشر هذا النوع من الشركات في البلدان الإسلامية أكثر من وجودها في البلدان الغربية، حيث تشبه هذه الشركات شركات التأمين التجاري من حيث وجود حملة أسهم، وأنها تستهدف الربح وتوزيع العوائد عليهم، أضف إلى هذا وجود عنصر الالتزام للشركة من ناحية دفع التعويض .

الصورة الثانية: شركة التأمين التعاوني اللاربحية

و صورة هذه الشركة أنها تقوم في بداية الأمر على جمع الأقساط، وليس لها رأس مال، وتملكها حملة البوالص (هيئة المشتركين)، وإنما رأس مالها تقوم على الأقساط والرسوم والاحتياطات المتراكمة، وتقوم إدارة الشركة باستثمار هذه الأموال لصالح حملة البوالص لتقوية مركزها المالي ورفع حصانتها المالية ضد الأخطار والكوارث الطبيعية، وظهرت أكثر هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأخذت بعض هذه الشركات بعد فترة تتحول إلى شركات ربحية تجارية، ذلك لأن هذه الشركات لا تستطيع إصدار سندات الدين والاقتراض من البنوك، لعدم وجود ملاك لهذه الشركة، فتحولت تلك البوالص إلى أسهم تباع في سوق الأوراق المالية.

ثانياً– أشكال شركات التأمين التعاوني القائمة على أساس الوكالة بأجر أو بدون أجر

[1]– هبور أمال، **التأمين: دراسة مقارنة ما بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد**، تخصص المالية الدولية، المدرسة الدكتور الية للاقتصاد وإدارة الأعمال– جامعة وهران، الجزائر، 2013م، ص 105.

تميزت بعض الشركات التأمين التعاوني في العقد الأخير بعقد الوكالة في عمليات التأمين التعاوني، إلا أنها تختلف في كونها تتقاضى على تلك العلميات وكالة بأجر أو بدون أجر، وعلى هذا الأساس تنقسم شركات التأمين التعاوني إلى صورتين، وهما[1]:

الصورة الأول: على أساس الوكالة بدون أجر

تقوم شركة التأمين على أساس الوكالة بدون أجر في تنظيم العمليات التأمينية من جمع الأقساط أو مبلغ التبرع ودفع التعويضات وغيرهما من الأمور التي تتعلق بالعمليات التأمينية، ويتم تأسيس الشركة بناء على قيام مجموعة من المساهمين بإنشاء وتكوين شركة مساهمة وبناء هيك لها العام، وهي تقوم على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها.

وهذه الشركة قائمة على مبدأ التعاون والتبرع بين حملة الوثائق أو هيئة المشتركين، فيتبرعون بالأقساط المتفقة عليها ابتداءاً عند التوقيع على العقد، ويتم أيضا تشكيل هيئة الرقابة الشرعية، وتكون فتواها ملزمة للشركة ولها الحق الكامل في مراقبة جميع عمليات التأمين، والاطلاع على كافة الوثائق المتعلقة بالشركة والمستأمنين، غير أن هذه الشركات لا تتقاضى على تلك العلميات والإدارة أي أتعاب، بغية ثواب الله ونيل رضاه.

و على ضوء ذلك فإن جميع المصاريف المتعلقة بالعمليات التأمينية والرسوم والضرائب وغيرها على حساب هيئة المشتركين وهم حملة الوثائق، وللشركة حسابين مستقلين، وهما حساب حملة الوثائق أو هيئة المشتركين وحساب الشركة.

الصورة الثانية: على أساس الوكالة بأجر

هي نفس الفكرة التي ذكرناها في الصورة الأولى، إلا أن الثانية تختلف عن الصورة الأولى في كونها تقوم باستقطاع نسبة معينة من مبلغ التبرع مقابل إدارتها لعمليات التأمين من جمع الأقساط ودفع التعويضات وغيرهما من الأمور الفنية المتعلقة بالعملية، وتستقطع أيضًا نسبة معينة من الأرباح والفائض التأميني كأجر وكالة.

و معظم الشركات الإسلامية العاملة في السوق التأميني تنتهج نهج الصورة الثانية، لأن فكرة الوكالة بأجر معلوم في جميع التعاملات التأمينية تدر عليهم دخلاً وربحا كبيراً لو وصل عدد المشتركين إلى الألوف أو الملايين، وهذه الفكرة تعتبر بديلة عن نظم التأمين التجاري، وموافقة للشريعة الإسلامية بشرط أن تكون الأجرة معلومة مسبقا.

و يتم تقدير الأجر بطريقتين، الأولى أن يتم تحديد جميع مصاريف العمليات التأمينية وأجرة الإدارة وغيرهما، ومن ثم يتم اقتطاع ذلك المبلغ، أما الطريقة الثانية فهي الطريقة الشائعة لمعظم شركات التأمين التعاوني أو التكافل،

---

[1]- بطاهر بختة، **شركات التامين التكافلي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**- مع الإشارة إلى حالة شركة سلامة للتأمينات في الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 1، العدد 1، مستغانم-الجزائر، 2018، ص151.

وهي استقطاع نسبة معينة من كل مشترك، أي تستقطع نسبة معينة من الأقساط من جميع حملة الوثائق، كأن تكون النسبة مثلاً 17% أو 25.% .

ثالثاً– أشكال شركات التأمين التعاوني باعتبار الجهة المؤسسة لها:

أصبحت شركات التأمين التعاوني اليوم منافسة كبيرة لشركات التأمين التجاري، باعتبار أن المسلمين اليوم يبحثون عن المعاملات الجائزة عوضا عن المحرمة، وكما ذكرنا سابقا أن بداية ظهور شركات التأمين التعاوني كانت عام 1979م من قبل بنك إسلامي، وبعد هذا الانتشار سعت شركات التأمين التجاري تعزيز مكانتها بين شركات إسلامية بفتح فروع لها في بعض الدول تقوم على المبادئ الأساسية التي أقرتها المجامع الفقهية والعلماء، وبدأت بعض البنوك التجارية أيضًا في التفكير قدما نحو تأسيس شركة التأمين التعاوني أو التكافل، وعليه فإن صور شركات التأمين التعاوني تنقسم إلى عدة صور باعتبار الجهة التي تقوم بتأسيسها أو تمويلها، وهي على النحو الآتي[1]:

الصورة الأولى: شركات التأمين التعاوني التي تستند إلى بنوك إسلامية

إن معظم قوانين البلدان الإسلامية تنص على أن يكون تأسيس شركة التأمين التعاوني أو التكافل قائمة على وجود رأس مال للشركة، وتستند بعض شركات التأمين التعاوني في هذا اليوم على بنوك إسلامية، باعتبار أن هذه البنوك لديها حصانة مالية قوية، تستطيع من خلالها الوقوف أمام العجز المالي الذي يصيب هذه الشركات، ولقد كان للبنوك الإسلامية دورًا رائدًا في تأسيس تلك الشركات وتطورها، ولعل أبرز تلك الشركات العالمية، شركة التأمين الإسلامي بالخرطوم التي استندت إلى بنك فيصل الإسلامي السوداني، وشركة التكافل التعاوني التي استندت إلى بنك الجزيرة، وشركة التكافل الماليزية والتي استندت إلى البنك الإسلامي الماليزي، وشركة التأمين الإسلامية الأردنية التي استندت إلى البنك الإسلامي الأردني.

الصورة الثانية: شركات التأمين التعاوني التي تستند إلى رؤوس أموال رجال الأعمال

تقوم بعض شركات التأمين التعاوني بالاستناد أو الاعتماد على رجال أعمال، أو الذين يملكون أموال طائلة أو رؤوس أموال وعلى أثرها تستعين بها الشركة في بداية تأسيسها، وتتمثل هذه الأموال على شكل أسهم، من خلالها يستفيد حامل الأسهم الأرباح والعوائد الناتجة من الاستثمار، إضافة إلى المبالغ التي تتحصل عليها الشركة من خلال أجرة الوكالة، ونسبة من الفائض التأميني، أو تكون هذه الشركة قد قامت في أساسها على جزء من أرباح شركة تجارية ويخصص للتأمين الصحي على المساهمين في هذه الشركة وورثتهم، مثل الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي.

---

[1]– كاسحي موسى، براني عبد الناصر، دهليس عادل، **العلاقة التكاملية بين شركات التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعريريج– الجزائر، المجلد 9، العدد 1، جوان 2022، ص545.

الصورة الثالثة: شركات التأمين التعاوني التي تستند إلى شركات تأمين تجارية أو بنوك تجارية

لقد ظهرت في وقت قريب شركات التأمين التعاوني التي تستند إلى شركات التأمين التجاري أو بنوك تجارية بمقابل، فقد يكون المقابل أجور الوكالة ونسبة من الفائض أو أن تقوم الشركة الإسلامية بإعادة التأمين لديها، وهذا الظهور سببه أن بعض الدول تفرض أن تقوم الشركة العاملة في السوق التأميني يكون قائما على مبدأ التعاون أو التكافل، مثل المملكة العربية السعودية التي فرضت على جميع شركات التأمين التجاري أن تطبق نظام شركات التأمين التعاوني، إضافة إلى ذلك، إن شركات التأمين التعاوني بدأت في الظهور والانتشار بقوة، وأصبحت تدريجيا تحل محل شركات التأمين التجاري، لوجود فتاوى تحرم التعامل معها، مثل شركة الإخلاص للتكافل التي استندت إلى الشركة الوطنية لإعادة التأمين والشركة الوطنية للتكافل استندت إلى الشركة الوطنية لإعادة التأمين، وشركة مايا بان، والتي استندت إلى بنك مالايان الماليزي.

المطلب الثالث: إدارة العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي

يقوم الهيكل المالي في شركات التامين التكافلي على وجود حسابين مختلفين، فالأول حساب خاص بالمشتركين المؤمن لهم (حملة الوثائق)، والذي يمثل نظامياً صندوق التامين التكافلي، اما الثاني فهو حساب المساهمين ويمثل نظامياً رأس مال الشركة، وقد يعبر عنهما بصندوق المساهمين وصندوق المشتركين، حيث ينشأ بينهما علاقات تعاقدية ومالية، ومن خلال هذا المطلب سيتم إبراز هذه العلاقات والتعرف على نماذج إدارتها .

أولاً: العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي

نتيجة لتطبيق المفاهيم السابقة، تظهر عدة علاقات مالية سائدة في التأمين التكافلي، وهي ثلاث علاقات رئيسية[1]:

- علاقة المشاركة بين المساهمين التي تتكون بها الشركة، من خلال النظام الأساسي وما يتصل به، هي عقد المشاركة إذا كانت تديره شركة.
- العلاقة بين الشركة وبين صندوق حملة الوثائق: هي علاقة الوكالة من حيث الإدارة، أما من حيث الاستثمار فهي علاقة مضاربة، أو وكالة بالاستثمار .
- العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك هي علاقة التزام بالتبرع، والعلاقة بين المستفيد وبين الصندوق عند التعويض هي علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح.
- يمكن توضيح تلك العلاقات بشكل أكثر وضوحا بالقول أن:

العلاقة الأولى بين المساهمين أنفسهم، وهي العلاقة الأساسية الأولى في الشركة حيث تربطهم علاقة الشراكة (عقد الشراكة)، والتي تنعقد نيتهم بإنشاء شركة ربحية هدفها ممارسة أنشطة التأمين التكافلي.

[1]- حضري دليلة وبغداوي جميلة، **مرجع سابق**، ص 3.

أما العلاقة الثانية فهي العلاقة بين هيئة المساهمين وهيئة المشتركين، حيث تعتبر العلاقة بينهما علاقة قانونية مركبة وذات طبيعة مزدوجة، فهي علاقة ربحية من جهة، وفي نفس الوقت علاقة تكافلية تعاونية من جهة أخرى، فالعلاقة الربحية تتمثل في ما تستحقه هيئة المساهمين من أجور وأتعاب وعوائد مالية، نتيجة قيامها بأعباء الإدارة التأمينية والاستثمارية لصندوق المشتركين، فهي بهذا الاعتبار علاقة ربحية محضة، تهدف إلى الربح بالدرجة الأولى، وأما العلاقة التكافلية غير الربحية فتتمثل فيما تقدمه هيئة المساهمين من قرض حسن بلا فوائد لصالح صندوق المشتركين، والعلاقة بهذا الاعتبار تعتبر علاقة إحسان وتكافل لا ربح فيها باعتبار ذاتها.

بينما العلاقة الثالثة، فهي العلاقة بين المشتركين وهيئة المشتركين، حيث تعتبر علاقة المشتركين تجاه الشخصية المعنوية لهيئة المشتركين(صندوق التأمين التكافلي) من أبرز العلاقات المالية التي يقوم عليها نظام التأمين التكافلي، ذلك أن أركان العقد وطرفيها الرئيسيين في هذه العلاقة هما: المشترك(المؤمن له)، وجهة التأمين (المؤمّن) ممثلة بالصندوق التكافلي لهيئة المشتركين، وصورة هذه العلاقة المالية أن يقوم المشترك بدفع اشتراك التأمين التكافلي أو التعاوني بصفته مشاركا في الهدف التكافلي مع مجموعة المشتركين، وهذه الاشتراكات التكافلية إنّما تُقدم بهدف التعاون والمشاركة في ترميم الأضرار الواقعة على أحد المشتركين، فالعلاقة هنا مشاركة تكافلية تعاونية غير ربحية، وحكمها "عقد التبرع ".

ثانيا: إدارة العلاقات المالية في شركات التأمين التكافلي

دور شركة التأمين التكافلي محصور على تدبير تبرعات المشتركين واستثمارها نيابة عنهم، فتقوم العلاقة بين المشتركين والشركة على عقود المعاملات المتمثلة في عقد المضاربة وعقد الوكالة والعقد المزدوج بين الوكالة والمضاربة ونظام الوقف، وهي كالآتي:

1- **نموذج الوكالة**: هذا النموذج هو أول صيغة شرعية قامت على أساسها عمليات التأمين الإسلامي في دول الخليج العربي، يعتمد النموذج على عقد الوكالة الذي يقوم فيه المشاركون في برنامج التكامل بتوكيل شركة التكافل مهمة إدارة الصندوق نيابة عنهم (كوكيل) لأداء مهمة محددة، والتي تنطوي تعاقديا على اعتبار مناسب في شكل رسوم الوكالة، فهي التي تتولى تحديد أقساط التبرع، وتخصيص الاحتياطات القانونية والاختيارية، وتقييم الأضرار، وإدارة الأخطار وتحديد التعويضات ودفعها وتوزيع الفائض التأميني، ففي هذا النموذج، لا يحق للشركة المشاركة في الدخل الناتج من صندوق التكافل، ومن ناحية أخرى يتحمل المشاركون المخاطر التي ينطوي عليها الاكتتاب.

2- **نموذج المضاربة (تقاسم الأرباح)**: نموذج المضاربة هو شراكة يُعتبر المساهمون فيها هم رب المال (أصحاب الأموال)، وشركة التكافل هي المضارب الذي يوفر مهارات ريادية لإدارة الصندوق من خلال استثمار الاحتياطيات من الصندوق، حيث يتم تقاسم الأرباح نسبة محددة مسبقا ويتحمل المشاركون في برنامج التكافل أي خسارة يتعرضون لها.

3- النموذج المختلط "نموذج الوكالة والمضاربة معا": يجمع هذا النموذج المحين بين ميزات نموذجين مختلفين الوكالة والمضاربة، يستخدم عقد الوكالة للاكتتاب حيث تكون رسوم الوكالة عبارة عن رسوم ثابتة، بينما يتم اعتماد عقد المضاربة لاستثمار أموال المشاركين في سوق التمويل الإسلامي ومشاركة نتائج الاستثمار.[1]

4- نظام الوقف: يلتزم المشتركون تحت هذا النظام بدفع الأقساط المالية إلى شركة التأمين والتي تديرها بناءاً على شروط الوقف المعروفة في الفقه الإسلامي، فلا يملك المشتركون تحت هذا التنظيم الأرباح الناتجة عن الاستثمار التجاري مباشرة، وليس بينهم آلية رسمية لتقسيمها، بل إنها تبقى محفوظة في الشركة لمساعدة المجتمع الذي ينتمي إليه المشتركون.

فيؤدي المشتركون تبرعاتهم لإنشاء صندوق الوقف وبعده يسقط حق ملكيتهم لها ويبقى لهم حق التحكم في إدارتها، ووضع القوانين الإدارة هذا الصندوق، وبعده يتم استثمار تبرعات المشتركين حسب الأنظمة الثلاثة المقدمة حيث يساهم هذا الصندوق في جلب منفعة المشتركين وتعويض الخسارة عليهم عند وجودها طِبق أحكام الوقف، وتطرح جميع تكليفات إدارة الوقف من صندوقه حيث تتولى شركة التأمين كل الأعمال اللازمة لإدارة وتنمية هذا الصندوق مقابل أجرة الوكالة التي تطرح من اسهامات المشتركين، فعلى الشركة كالمضارب إدارة حساب التأمين والوقف في حدود الممارسات التجارية الشرعية ويكون لها الحق في العائدات على الاستثمار حسب النسبة المتفق عليها في عقد المضاربة[2].

المطلب الرابع: إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي

يعتبر الفائض التأميني من الفروق الرئيسية بين شركات التكافل وشركات التأمين التجاري، ففي هذه الأخيرة يكون هذا الفائض من حق المساهمين وليس من حق المستأمنين. بينما في شركات التأمين التكافلي فإنه يعتبر ملك لحملة الوثائق، وبالتالي فإن الفائض يعود لهم في نهاية السنة المالية في شكل توزيعات، حيث يوزع هذا الفائض وفق عدة طرق تختلف من شركة تأمين لأخرى، ويعود ذلك لسياسة كل شركة ورؤية هيئة الرقابة الشرعية بها.

وسيتم التطرق إلى ذلك من خلال هذا المطلب الذي يتضمن مفهوم الفائض التأميني وطرق تحديده وتوزيعه وكيفية إدارته.

---

[1]- زكية بوصيودة ومحمد عدنان بن ضيف، مرجع سابق، ص220 .

[2]- عبد الحفيظ موسى ولوسمي، **ورقة مقدمة لمؤتمر التأمين التعاوني في دولة البحرين عام 2013م**، ص 101 .

أولاً: مفهوم الفائض التأميني

الفائض التأميني هو المال المتبقي في حساب المستأمنين من مجموع الاشتراكات التي قدموها واستثماراتها، بعد احتساب التعويضات المستحقة لهم وتسديد المطالبات ومصاريف إعادة التأمين، واستيفاء الشركة لأجرها بصفتها وكيلا عنهم في إدارة العمليات التأمينية، وكذلك بعد رصد المخصصات الفنية[1].

ثانياً: تحديد الفائض التأميني

يتم تحديد الفائض التأميني في شركات التامين التكافلي إما على أساس[2]:

1-الوعاء التأميني الواحد:

بمعنى أن نصب الاشتراكات الخاصة بأنواع الصناديق المختلفة ماعدا تكافل الأسرة البديل لتأمينات الحياة في وعاء تأميني واحد، ويحسب الفائض على هذا الأساس بغض النظر عن أي من الفروع حقق فائض وأيهم حقق عجزا.

2 –الأوعية المختلفة:

حيث يعتبر كل نوع من أنواع التأمين وعاءا أو صندوقا قائما بدأته ويتم حساب الفائض أو العجز به بشكل منفصل عن الأنواع أو الصناديق الأخرى مع ملاحظة أفضلية سداد العجز الذي قد يكون تحقق من فوائض الصناديق آخرين وذلك من باب فكر التكافل وتجنبا لقيام أصحاب الشركة المديرة بمنح الصندوق الذي حقق عجزا قرضا حسنا ومن ثم يتم حساب الفائض القابل للتوزيع فقط على المشتركين من أصحاب الصناديق التي حققت فائض.

ثالثاً: طرق توزيع الفائض التأميني

ذكرت الأبحاث المعاصرة عدة طرق لتوزيع الفائض التأميني، ولعل اغلبها انتهج تخويل شركة التأمين بالتصرف في هذا الفائض على النحو الذي تراه مناسبا، ومن بينها:

1 –الطريقة الأولى:

يتم التوزيع على جميع وثائق التأمين للمشتركين في الصندوق، بحيث يشمل من حصل على تعويض مقابل ضرر وقع عليه من خطر مؤمن عليه، ومن سلم من الأضرار والأخطار ومن ثم لم يحصل على تعويض، وذلك خلال السنة المالية.

---

(1)-بركم زهير، **فعالية نظام التأمين التبادلي –في ضوء التجربتين الماليزية والفرنسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية "منشورة"، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2015م، ص 58.

(2)- سراج الهادي قريب الله، **إشكاليات علمية في التأمين التكافلي وحلول مقترحة، مداخلة مقدمة لملتقى التامين التعاوني الثاني**، يومي 6و7 أكتوبر 2010، السعودية، ص10-11 .

وانطلاقا من هذا المبدأ يكون التوزيع على المشتركين بحسب قيمة الاشتراك الذي دفعه المشترك إلى صندوق هيئة المشتركين، أي يحصل المشترك على نسبة من قيمة اشتراكه، وسند هذا الرأي هو الحفاظ على مبدأ التكافل، فالمشترك متبرع على سبيل التكافل والمواساة لمن لحق به ضرر من أعضاء هيئة المشتركين، فلا ينتظر ربحا مقابل تبرعه فما فاض في الصندوق بنهاية السنة المالية يرد لهم بالتسوية[1].

2- الطريقة الثانية:

هذه الطريقة مضادة للطريقة الأولى كليا حيث يقتصر التوزيع إلى المشتركين الذين لم يحصلوا على أي عوض وذلك من أجل تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين مجموع المشتركين فلا يتساوى من حصل منهم على مبلغ تعويض مساو لقيمة اشتراكه أو زيادة، وبين من لم يحصل على شيء، وكذلك من أجل تحفيز المشترك إلى زيادة الحرص والحيطة من وقوع الضرر على الشيء محل التأمين[2].

3 –الطريقة الثالثة:

تعتبر الرأي الوسط بين الطريقتين السابقتين وهو الأخذ بمبدأ النسبة والتناسب بمعنى التفرقة بين من حصل على تعويضات استغرقت جميع أقساطه وبين من حصل على تعويضات أقل من أقساطه، فالذين حصلوا على تعويضات استغرقت جميع أقساطهم لا يستحقون شيئا من الفائض التأميني، أما الذين حصلوا على تعويضات لم تستغرق جميع أقساطهم فيأخذون من الفائض التأميني وتكون حصتهم منه مساوي حصتهم من الفائض كاملة مخصوما منها الجزء من التعويض الذين حصلوا عليه.

4 –الطريقة الرابعة:

توزيع نسبة مئوية ثابتة من الفائض التأميني المخصص للتوزيع على المستأمنين والاحتفاظ بالباقي في الشركة.

5 –الطريقة الخامسة:

في هذه الطريقة يتم تقسيم الفائض التأميني المخصص للتوزيع بين حملة الوثائق بحيث يعطي للمتضررين الذين دفعت لهم تعويضات نصف ما يعطى لغير المتضررين.

6 –الطريقة السادسة:

يتم التوزيع بأي طريقة تقرها هيئة الرقابة الشرعية[3].

---

[1]– هيثم مُحَمَّد حيدر، **الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، مداخله مقدمة للمؤتمر الوطني حول التأمين التعاوني**، السعودية، 20-22 جانفي 2009، ص16 .

[2]– علي بن مُحَمَّد بن نور، **التأمين التكافلي من خلال الوقف دراسة فقهية تطبيقية معاصرة، ط1، دار الترمذية**، السعودية، 2012، ص273.

[3]– عامر أسامة، **مرجع سابق** ص 92-93.

رابعاً: تغطية العجز التأميني لدى شركات التأمين التكافلي

إن العجز التأميني هو الحالة التي يكون فيها صندوق هيئة المشتركين المكون من مجموع قيمة الاشتراكات أرباح استثماراتها، والاحتياطات بأنواعها المختلفة غير قادر على تغطية المستحقات المالية للمشتركين الذين وجبت لهم تعويضات عن أضرار لحقت بهم نتيجة أخطار مؤمن عليها، بمعنى أن المبالغ المطلوبة تزيد عن المبالغ الموجودة.[1]

أما طريقة تغطية العجز التأميني لدى شركات التأمين التكافلي فقد اعتمدت الأشكال الأولى لهيئات التأمين التبادلي على تحصيل نصيب العضو من الخسائر على مبدأ الدفع عند التحقق الفعلي للخطر، وقد كان السبب الرئيسي في إتباع هذا الأسلوب هو رغبة المشتركين في الاحتفاظ بأموالهم إلى حين وقوع الخطر، وقد أدى ذلك إلى تأخر صرف التعويضات ويتم التحديد النهائي لالتزامات المشترك في نهاية كل سنة تبعا لنتائج أعمال الهيئة، فإذا زاد نصيب العضو من التعويضات فإنه يكون إلزاما على كل عضو أن يسدد نصيبه من تلك الزيادة، وبعد حق الهيئة في مطالبة أعضائها بأنصبتهم في العجز في الأقساط المحصلة عن التعويضات والمصروفات الفعلية من أبرز سمات التأمين التعاوني، وذلك لاجتماع صفة المؤمن والمؤمن له في هذا النوع.

ونظرا لصعوبة الرجوع إلى المشتركين في العادة، وأحيانا بسبب بعض التنظيمات التي تحظر على هيئات التأمين الرجوع على المشتركين، فإن الهيئات التبادلية تحرص على دراسة القسط بشكل جيد وفق حسابات معينة بحيث يكون القسط كافيا لسداد التعويضات الفعلية، كما لجأت تلك الهيئات إلى الاندماج لتوسيع دائرة المشتركين والقيام بتكوين الاحتياطات التي تمكنها من تسديد العجز التأميني[2].

---

[1]- هيثم محمد حيدر **مرجع سابق**، ص11 .

[2]- علي بن محمد بن نور، **مرجع سابق**، ص277-278.

خلاصة الفصل الأول:

على ضوء ما تم تناوله في طيات الفصل الأول لهذه الدراسة، قمنا باستعراض الإطار المفاهيمي للتأمين التكافلي في المبحث الأول، بحيث تطرقنا إلى نشأته وتعريفه والأدلة عن مشروعيته ومبادئه التي تقوم على التعاون والتبرع. وحتى يحقق هذا النظام مقاصده الشرعية، كان لابد من وجود صيغة قانونية في شكل عقد ينظم العلاقة القائمة في ما بين مشتركي صندوق التكافل من ناحية، وبينهم وبين مسيري هذا الصندوق من ناحية أخرى، عقد يمكن اعتباره هو مكمن التفرقة عن نظيره في التأمين التجاري من عدة نواحي، وذلك لما يتضمنه التأمين التكافلي من معاملات فقهية عديدة تكتسي صيغة المشروعية في التعامل به، وهذا ما تناولناه في سياق الحديث عن ماهية عقد التأمين التكافلي، بالتعرف على أركانه ومراحل إبرامه وأنواع الوثائق التأمينية، كما ذكرنا أهم الفروق الجوهرية بينه وبين التأمين التجاري .

أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى أهم المقومات والتحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي، حيث أن أبرز مقومات هذا التأمين تتمثل في الحاجة الفعلية إليه حاليا ومستقبلا نتيجة لنمو المصارف الإسلامية خاصة والصناعة المالية الإسلامية عامة، إضافة إلى توجه العديد من شركات التأمين في الدول العربية نحو التأمين الإسلامي، فضلا عن رغبة المسلمين في وجود بديل شرعي للتأمين التقليدي. إلاّ أن هذه الصناعة لازالت تواجه جملة من التحديات والعقبات الاستراتيجية التي تعرقل وتحد من نموها وتهدد حتى مستقبلها، ما لم يتم التعجيل بحصرها وإيجاد حلول لها مع اتخاذ خطوات عملية لضمان مواصلة مسيرتها ودعم نموها .

كما ذكرنا متطلبات نجاح التأمين التكافلي، حيث أن تطوير هذه الصناعة يتطلب في المقام الأول تطوير المنظومة القانونية الخاصة به ووجود الهيئة الشرعية، والاهتمام بتكوين الكوادر المهنية في هذين المجالين والعمل على التوعية التأمينية والتنويع في منتوجات التأمين التكافلي لتكون بديلة أو بالأحرى منافسة للمنتجات التأمينية التجارية.

وحتى يتجسد كل ما سبق التوصل إليه بخصوص نظام التأمين التكافلي، فإننا نجد بأنه من الضروري وجود أو قيام هيئات متخصصة كفيلة بأعمال التأمين التكافلي، في شكل شركات مُقدِمة للخدمات التأمينية، وبصورة تختلف عن تلك الموجودة في النظام التقليدي التجاري، وهذا الذي تطرقنا إليه في المبحث الثالث من خلال عرض الإطار المفاهيمي لشركات التأمين التكافلي وأشكالها وآليات عملها والعلاقات المالية التي تحكمها وكيفية إدارة الفائض التأميني في هذه الشركات.

الفصل الثاني:

واقع سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

تمهيد:

بعد ان تطرقنا إلى الإطار النظري للدراسة، نتناول في هذا الفصل واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية، باعتبارها من التجارب الرائدة في صناعة التأمين التكافلي، والأكثر نموا خاصة بعد تطبيق نظام مراقبة شركات التأمين التكافلي، ودور الدولة في تنمية هذا النشاط التعاوني، الأمر الذي ساهم في تطوير ونمو الصناعة التكافلية، وزيادة عدد شركات التأمين وتنوعها، ورغم هذا النمو الذي تشهده صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية، إلا أن سوق التأمين بالمملكة يواجه جملة من التحديات التي تؤثر على هذه الصناعة .

ويقتضي فهم وتقييم أدائه خلال الفترة 2008-2022 النظر في مجموعة من المؤشرات القطاعية المتعلقة به كحجم نشاط التأمين، عمق، كثافة، وربحية التأمين في المملكة العربية السعودية .

علاوة على ذلك، قمنا بأخذ هذه التجربة كنموذج لمحاولة استخلاص أهم دروس تستفيد منها الجزائر، والكفيلة لتنمية قطاع التأمين التكافلي بالجزائر.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على كل هذه العناصر بشيء من التفصيل، حيث ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الاول**: الإطار القانوني والتنظيمي للتأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية .
- **المبحث الثاني**: تطور أداء قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2008-2022 .
- **المبحث الثالث**: دروس مستفادة للجزائر .

المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للتأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

يجب على أي دولة توفير إطار قانوني منظم لقطاعاتها الاقتصادية، بما في ذلك صناعة التأمين، وتحديداً التأمين التكافلي، إذ يسمح هذا الإطار القانوني والتنظيمي بالرقابة والإشراف الكفيلين بضمان سلامة العمل في هذه الصناعة، وفهم خصوصية شركات التأمين التكافلي وطبيعة أنشطتها، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الإطار القانوني والتنظيمي لصناعة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية، وذلك بعرض مراحل ظهور هذه الصناعة في المملكة، بما في ذلك القانون المنظم لهذا القطاع، وإيضاح الأطراف المتدخلة فيه، مع تبيين الخبرات والموارد البشرية العاملة فيه، وإبراز تحديات سوق التأمين في المملكة العربية السعودية.

المطلب الأول: ظهور صناعة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

شهدت صناعة التأمين التكافلي المملكة العربية السعودية تطوراً وانتشاراً كبيراً، حيث يعتبر سوق التأمين السعودي من أكبر أسواق التأمين التكافلي نمواً، وفيما يلى عرض لمراحل ظهور صناعة التأمين التكافلي بالمملكة مع تبيان الإطار القانوني المنظم لهذا القطاع .

أولا: ظهور نشاط التأمين بالمملكة العربية السعودية

ظهر نشاط شركات التأمين في المملكة مصاحباً لأعمال الاستيراد والتصدير، مثله في ذلك مثل البدايات الأولى التي عرفت فيها شركات التأمين في أوربا، وقد أصبح وجود شهادة التأمين متطلب أساسي عند طلب فتح اعتماد للاستيراد في المملكة بواسطة البنوك، وذلك بهدف الضمان من الخسائر التي تنتج عن حدوث بعض المخاطر أثناء النقل، فتصبح شركة التأمين هي المتحمل لتلك الخسائر، ويكون للبنك حق الرجوع لشركة التأمين بدلاً من التاجر نفسه.

تمكنت شركات تأمين عالمية من الدخول إلى المملكة العربية السعودية كوكالات لشركات النقل البحري الوطنية واستمر العدد القليل لوكالات التأمين، حين بدأت التنمية المخططة التي كانت قائمة على مشاريع عديدة وضخمة، وكان من الطبيعي أن زادت الواردات تلبية حاجات المشاريع التنموية، فما رفع مستوى الطلب على خدمات التأمين فزاد عدد وكالات شركات التأمين الأجنبية، وقام بعض رجال الأعمال السعوديين بتكوين شركات تأمين مسجلة في الخارج لتقديم خدمات التأمين محلياً، نظراً لعدم وجود اعتراف مؤسسي بنشاط التأمين[1].

ثانيا: مراحل تطور صناعة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

ظهر نشاط التأمين في المملكة العربية السعودية منذ أكثر من ثلاثين عاما، ومر ظهوره بمرحلتين، يمكن الفصل بينهما وفقاً لوجود التنظيم الرسمي، نوردهما فيما يلي[2]:

---

[1]- فلاق صليحة، **مرجع سابق**، ص259.

[2]- معوش محمد الأمين، **مرجع سابق**، ص126.

1-مرحلة غياب التنظيم: شهدت المملكة العربية ممارسة النشاط التأمين قبل سنة 1974، ولقد كان متوفراً من خلال وكالات أو فروع شركات أجنبية، كما تأسست أوائل شركات التأمين السعودية في بداية السبعينيات من القرن العشرين المواكبة الازدهار والنمو الاقتصادي الكبير في ذلك الوقت كشركة البحر الأحمر للتأمين سنة 1974، وشركة ستار التأمين 1975، والشركة المتحدة السعودية. العام 1976، وفوها وتيجا لصغر حجم تلك الشركات نسبياً والحدودية حوالها وطبعتها التي تم الشهد الطورة العدم وجود إطار تنظيمي، فإن نسبة كبيرة من المخاطر المؤمن عليها يتم إعادة تأمينها لدى شركات التأمين أحياء ما نتج عنه تدفق مبالغ كبيرة من أقساط التأمين إلى خارج الاقتصاد الوطني الصالح هذه الشركات (الأجنبية)، الأمر الذي نتج عنه تقليص فرصة تكوين شركات تأمين عليه قادرة على تطوير منتجات تأمينية السلام مع السوق المحلى ووضع أساس لقطاع تأمين يواكب النمو في الاقتصاد السعودي.

2-مرحلة وجود التنظيم: إدراكاً من متخذي القرار لأهمية خدمات شركات التأمين ونظراً لعدم توافق نظام عمل شركات التأمين التجاري العاملة في المملكة مع الشريعة الإسلامية، فكان من الضروري إيجاد نظام تأمين بديل متوافق مع الشريعة الإسلامية وقابل للتطبيق، حيث ناقش مجلس هيئة كبار العلماء المنعقد بمدينة الرياض سنة 1977، ما أعده جماعة من الخبراء فيما يصلح أن يكون بديلاً عن التأمين التجاري والأسس التي يقوم عليها لتحقيق الأهداف التعاونية الشرعية التي أنشئ من أجلها وصلاحيته أن يكون بديلاً شرعياً عن التأمين التجاري بجميع أنواعه.

وقد أقر المجلس جوازه، فتم إنشاء أول شركة تأمين سعودية مسجلة لمرسوم ملكي وهي الشركة الوطنية للتأمين التعاوني سنة 1985، والتي سميت فيما بعد بالتعاونية للتأمين نتيجة لإدراك الدولة للحاجة إلى وجود شركة للتأمين التعاوني بهدف التأمين على المشاريع الحكومية والأخطار الكبيرة للقطاع الخاص والمشاريع مثل مصافي البرول والصناعات البترو كيميائية، لضمان بقاء أكبر قدر من أقساط التأمين داخل الاقتصاد المحلي وبغرض وضع إطار تنظيمي يضمن نجاح نشاط شركات التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية، تم إصدار المرسوم الملكي بالموافقة على نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني وذلك بتاريخ 01 أوت 2003، الأمر الذي نتج عنه اتساع خدمات التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: القانون المنظم للتأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

صدر نظام مرقبة التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية وفقا للمرسوم الملكي اليوم (م/32) الصادر بتاريخ 02/06/1424هـ الموافق لـ 01/08/2003م، واللائحة التنفيذية له بقرار وزير المالية رقم (1/596) الصادرة بتاريخ 01/03/1425هـ الموافق لـ 20/04/2003م ويتكون نظام مراقبة التأمين السعودي من خمس وعشرين (25) مادة تناولت عدة مواضيع نذكر أهمها فيما يلي[1]:

[1]- **نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية**، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، 2004.

– نصت المادة الأولى على أن التأمين في المملكة العربية السعودية يكون عن طريق شركات التأمن مسجلة فيها، تعمل بأسلوب التأمين التعاوني على غرار الأحكام الواردة في النظام الأساسي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني والتي صدر في شأنها الرسوم الملكي رقم (م/5) بتاريخ 11/06/1389هـ الموافق لـ 10/01/1985م وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

– بين نظام مراقبة التأمين التعاوني في المملكة أن شركات التأمين التعاوني يجب أن تكون شركات مساهمة، لا يقل رأسمالها المدفوع عن مائة مليون ريال سعودي، بينما لا يقل رأس مال شركات إعادة التأمين التعاوني عن مائتي مليون ريال سعودي، ولا يجوز تعديل رأس مال هذه الشركات إلا بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي[1]، كما أجاز النظام لشركات التأمين أو إعادة التأمين بعد مباشرة أعمالها عدم التوقف عن مزاولة انشطتها التأمينية إلا بعد الحصول على ترخيص من مؤسسة النقد العربي السعودي، وذلك للتحقق من قيام شركات التأمين بوضع الترتيبات اللازمة للمحافظة على حقوق المؤمنين والمستثمرين[2] .

– يحق لمؤسسة النقد العربي السعودي باعتبارها الهيئة الإشرافية والرقابية على قطاع التأمين إجراء تفتيش على سجلات وحسابات أي شركة تأمين أو إعادة تأمين وذلك بمعرفة موظيفها أو بمعرفة مراجعين تعينهم المؤسسة، على أن يتم التفتيش في مقر شركات التأمين، على أن يلتزم موظفو هذه الشركات بتقديم كل السجلات والوثائق والبيانات للمراجعين والمكلفين بالتفتيش.

– يجب على شركات التأمين وشركات إعادة التأمين حسب النظام أن تقدم إلى مصلحة الزكاة والدخل إقراراتها الزكوية أو الضريبية والقوائم المالية للمدقق وأي بيانات مستندات أخرى تراها المصلحة ضرورية لأغراض الربط الزكوي أو الضريبي وفقا للأحكام المعمول بها[3] .

– أوجب النظام شركات التأمين وإعادة التأمين أن تمسك حسابا مستقلا لكل فرع من فروع التأمين، وكذلك إمساك سجلات ودفاتر تقيد فيها وثائق التأمين التي تصدرها هذه الشركات.

– ركز نظام مراقبة التأمين التعاوني السعودي من خلال المادة السابعة عشرة على ضرورة التزام الشركات التأمين التعاوني بقواعد الإفصاح والشفافية وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

– على شركات التأمين وإعادة التأمين إيداع لدى أحد البنوك المحلية وديعة نظامية لأمر مؤسسة النقد العربي السعودي، وفقا للضوابط المحددة في اللائحة التنفيذية (1/596) المتعلقة بهذه الوديعة [4]، كما يجب على هذه الشركات تخصيص حصة من أرباحها لا تقل عن 20% كاحتياطي نظامي، على أن يصل إجمالي الاحتياطي إلى 100% من رأس المال المدفوع[5] .

---

[1]– المادة الثالثة من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، **المرجع السابق**، ص2.

[2]– المادة الخامسة من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، **المرجع السابق**، ص3.

[3]– المادة الثالثة عشرة من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، **المرجع السابق**، ص6.

[4]– لمادة الرابعة عشرة من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، **المرجع السابق**، ص6.

[5]– المادة الخامسة عشرة من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، **المرجع السابق**، ص7.

- في حالة قيام شركة تأمين أو إعادة تأمين بمخالفة أحكام هذا النظام أو لائحته التنفيذية أو اتبعت سياسة من شأنها التأثير بصورة خطيرة على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، أن تتخذ مؤسسة النقد العربي السعودي إجراءات بتعيين مستشار أو أكثر لتقديم المشورة للشركة في إدارة أعمالها، وبإيقاف أي عضو من مجلس الإدارة أو موظفي الشركة التي تثبت مسؤوليته عن المخالفة، أو بمنع الشركة المخالفة من قبول مكتتبين أو مستثمرين أو مشتركين جدد في أي من أنشطتها التأمينية، أو بإلزام الشركة باتخاذ خطوات أخرى تراها ضرورية [1].
- تشكل لجنة أو أكثر بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية من وزير المالية من ثلاثة أعضاء من ذوي الاختصاص يكون أحدهم على الأقل مستشارا نظاميا تتولى الفصل في المنازعات التي تقع بين شركات التأمين وعملائها[2].

أما في 20 أفريل 2004 أصدر وزير المالية قرار رقم 5961 يخص اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني هذه اللائحة عبارة عن شرح تفصيلي لنظام مراقبة الشركات الذي صدر بمرسوم ملكي رقم م 32 الذي تناولناه أعلاه، إذ تحتوي على 184 مادة توضح كيفية إنشاء وإدارة الشركة، كما تتضمن شرحا للأهداف المراد تحقيقها من وراء شركات التامين التكافل نذكر

منها على سبيل ذكر لا الحصر حماية حقوق المؤمن لهم والمستثمرين، وتشجيع المنافسة العادلة بين شركات التأمين، مع توفير خدمات تأمينية أفضل بأسعار منافسة ومعقولة، كما تسعى إلى توطيد استقرار سوق التأمين وتطويره والعمل على توطين الوظائف كما حددت هذه اللائحة بالتفصيل المنتجات التأمينية التكافلية المطبقة في المملكة العربية السعودية.

وفي أكتوبر 2011 قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار تعديلات على اللائحة التنفيذية لمراقبة شركات التأمين التعاوني، سميت أحكام وشروط التكافل، وتركز هذه التعديلات فيما يلي على:

أولا: يلزم أن تحتفظ الشركة بحسابات منفصلة لعمليات التأمين عن الحسابات المتعلقة بالمساهمين، وفق ما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

ثانيا: تلتزم الشركة باستثمار جميع الأموال سواء ما يتعلق بالمساهمين أو المشتركين بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يتوافق مع السياسة الاستثمارية للشركة الموافقة عليها من مؤسسة النقد العربي السعودي وسيضاف إلى الفائض الإجمالي من حساب التأمين أو يخصم منه ما يخص المؤمن لهم من عائد الاستثمار بعد احتساب ما لهم من عوائد، وخصم ما عليهم من مصاريف محققة.

---

[1]- المادة التاسعة عشرة من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، **المرجع السابق**، ص8.

[2]- المادة العشرون من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص9.

ثالثا: تقوم الشركة بصفتها مديرا لعمليات التأمين بجميع أعمال التأمين المنصوص عليها في هذه الوثيقة لصالح المشتركين في صناديق التأمين وفي حال وجود فائض صاف في هذه الصناديق، يتم توزيعه وفق الترتيب الآتي:

1– توزيع 10% كحد أني من الفائض الصافي السنوي على المشتركين مباشرة، أو بتخفيض اشتراكاتهم للسنة التالية.

2– ما تبقى بعد ذلك، يتم ترحيل ما يعادل 10% منه من قيمة اشتراكات التأمين المكتتبة خلال العام إلى حساب المساهمين، باعتباره رسما مقابل إدارة الشركة لأعمال التأمين بما لا يتجاوز 90% من الفائض الصافي.

3–يتم ترحيل نسبة 20% من عائد استثمار أموال صناديق التكافل كمضارب لصالح المشتركين في صناديق التكافل إلى حساب المساهمين.

4 –ما تبقى من الفائض الصافي بعد ذلك إن وجد فللشركة الحق في الاحتفاظ به في صناديق التأمين، أو توزيعه كله أو بعضه على المشتركين بعد موافقة مؤسسو النقد العربي السعودي.

أما في سنة 2013 فقد صدر مرسوم ملكي رقم م 30 ينص على الموافقة على تعديل المادتين العشرين والثانية والعشرين من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م 32 بتاريخ 14 جويلية 2004 وفحوى هذا التعديل هو إنشاء لجنتين تتمثل في اللجنة الابتدائية واللجنة الاستئنافية وحددهما كلا منهما.[1]

المطلب الثاني: الأطراف المتدخلة في قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

تعتبر صناعة التأمين التي تعنى بتقديم الخدمات التأمينية من خلال العديد من المنتجات التي صممت من خلال خبراء في تقديم التغطيات التي تحمي الأفراد والمؤسسات من الصناعات التفاعلية والتشاركية، بمعنى أنها تدخل في علاقات مع العديد من الجهات الحكومية والخاصة التي تقدم العديد من المهام والأدوار والوظائف، وسنقوم فيما يلي باستعراض هذه العلاقات:

أولا: الجهات الرقابية والإشرافية على قطاع التأمين التكافلي في السعودية

1–مؤسسة النقد العربي السعودي

أنشئت في 1952م وتعرف أيضاً باسم ساما (SAMA) اختصارا لـ (Saudi Arabian Monetary Agency)، وهي بمثابة المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية، وتعتبر مؤسسة النقد العربي السعودي من الأجهزة الأكثر أهمية بالنسبة للقطاع المصرفي ولقطاع التأمين في المنطقة.

---

[1]– نوال العشوري، **واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 04 العدد 03، الجزائر، 2021، ص755 .

وقد أوكل إليها العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وتعليمات، حيث تقع على عاتقها مسؤولية سلامة النظام المصرفي ومدى فعاليته في القيام بواجباته تجاه مستخدمي خدمات النظام المصرفي والمساهمين فيه.

وما يهمنا هنا دور مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يخص صناعة التأمين وخاصة ما يتعلق بالوظائف الفنية لمؤسسة النقد العربي السعودي الخاصة بنشاط التأمين، حيث تختص مؤسسة النقد العربي السعودي بمراقبة شركات التأمين التعاوني بالمملكة، من خلال القيام بما يلي:

- إعداد اللائحة التنفيذية لنظام التأمين في المملكة.
- تنظيم إنشاء شركات التأمين وإعادة التأمين بالمملكة.
- الإشراف على الجوانب الفنية لأعمال شركات التأمين وإعادة التأمين.
- منح التراخيص لشركات التأمين التي ترغب في العمل بالمملكة.
- تنظيم توزيع الأموال الفائضة على حملة الوثائق والمساهمين.
- تحديد المتطلبات الرأسمالية والملاءة المالية لكل نوع من أنشطة التأمين التي تطلب الشركات مزاولتها.
- نظيم استثمارات شركات التأمين داخل وخارج المملكة.
- تقرير المتطلبات التعليمية والمؤهلات اللازمة لموظفي شركات التأمين ووسطاء ووكلاء التأمين.
- تحديد سلوكيات التعامل ومبيعات التأمين والإفصاح عن المعلومات.
- الموافقة على المنتجات التأمينية الخاصة بشركات التأمين.
- تفسير وتطبيق العقود.
- تنظيم شراء التغطية التأمينية الإلزامية.
- تنظيم ومراقبة شركات التأمين التعاوني وشركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين، وخبراء تسوية الخسائر، والإكتواريين.

وفور صدور هذا النظام ولائحته التنفيذية شكلت مؤسسة النقد العربي السعودي فريقاً من المشرفين لأداء مهام الإشراف والرقابة على قطاع التأمين، ويعمل هذا الفريق حالياً ضمن إدارة عامة تابعة للمؤسسة تعنى بأداء المهام الإشرافية والرقابية على قطاع التأمين.

ومنذ إنشائها، تقوم إدارة مراقبة التأمين بحماية المؤمن لهم وتطوير السوق، حيث تتمثل صلاحيات إدارة مراقبة التأمين في:

- حماية المؤمن لهم من الخسائر المالية غير المبررة ومن أصحاب السلوك غير النزيه في قطاع التأمين.
- تعزيز شفافية السوق من خلال إلزام شركات التأمين بنشر بيانات موثوقة ومدققة على جمهور المتعاملين مع شركات هذا القطاع.

– تعزيز وتطوير ونمو سوق التأمين في المملكة العربية السعودية، من خلال الابتكار لأدوات الكفيلة بذلك، ونشر التوعية التأمينية في السوق.

– ضمان استقرار قطاع التأمين لتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع، وفي قطاع الاستثمارات بصفة عامة.

– تعزيز وتنمية مهارات القوى العاملة في شركات قطاع التأمين، من المتخصصين والمشرفين في مجال التأمين في المملكة[1].

2–هيئة سوق المال:

نشأت هيئة سوق المال في السعودية ببدايات غير رسمية في الخمسينيات من القرن الماضي، واستمر الوضع على ذلك إلى غاية صدور نظام السوق المالية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/30) بتاريخ 1424/06/02هـ، أين أصبحت هيئة حكومية رسمية ذات استقلال مالي وإداري، تتولى مهمة تنظيم وتطوير السوق المالي، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نطاق السوق المالية بهدف توفير المناخ المناسب للاستثمار في المملكة، بالإضافة إلى دورها الرقابي على استثمارات المؤسسات المالية وشركات التأمين التعاوني الناشطة في السوق المالي السعودي[2].

3–مجلس الضمان الصحي التعاوني:

مجلس الضمان الصحي التعاوني هيئة حكومية سعودية ذات شخصية اعتبارية مستقلة أنشئت بموجب المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء رقم (71) وتاريخ 1420/04/27هـ الموافق 1999/08/11م التي تنص على إنشاء مجلس الضمان الصحي التعاوني للإشراف على تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني حيث يهدف إلى توفير الرعاية الصحية وتنظيمها لجميع العاملين بالقطاع الخاص وأسرهم، ويرأس مجلس الإدارة معالي وزير الصحة وعضوية بعض الوزارات الحكومية بالدولة.

الأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي التعاوني:

هي الجهاز التنفيذي للمجلس وتتمثل مهامها في إعداد وتنفيذ السياسات والإجراءات التنفيذية والإشراف المباشر على التأمين الصحي بما في ذلك المتابعة الفنية والطبية وبشكل مستمر لكافة المعنيين بالنظام والعمل على تطوير حفظ حقوق المؤمن لهم.

---

[1]– مدخل إلى أساسيات التأمين، مؤسسة النقد العربي السعودي، مكتبة الملك فهد الوضية الأكتاريمة المالية، الرياض، 1437هـ –2016م، ص93، أطلع عليه يوم 2023/4/14 على 20: 45.
من الموقع: https: //portal.fa.org.sa/AboutUs/OurServices/Training/Pages/Commes.aspx

[2]– معوش محمد الأمين، **مرجع سابق**، ص 128.

وتقوم الأمانة العامة بجهود كبيرة ومتعددة في صناعة التأمين الصحي التعاوني بما ينصب في تحقق أهداف النظام مع الشركاء الأساسيين في العلاقة التأمينية من مقدمي الخدمات الصحية المعتمدين وشركات التأمين المؤهلة والمؤمن لهم[1].

ثانيا: شركات التأمين التكافلي في السعودية

تعتبر شركات التأمين التعاوني وإعادة التأمين من أهم الأطراف المتدخلة في الصناعة التأمينية السعودية بل هي الطرف المحوري، فبتأسيس أول شركة وطنية للتأمين التعاوني في المملكة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/5) بتاريخ 1405/04/17هـ الموافق لسنة 1985م، كانت الخطوة الأولى نحو تعميم أسلوب التأمين التعاوني في عمل شركات التأمين السعودية التي تأسست لاحقا وأخذت في التطور من حيث العدد والتنوع بين شركات تأمين وشركات إعادة التأمين، وشركات المهن الحرة ذات الصلة بالتأمين التعاوني المرخص لها من مؤسسة النقد العربي السعودي[2].

المطلب الثالث: الخبرات والموارد البشرية العاملة فبي قطاع التأمين التكافلي السعودي

على الرغم من وجود القوانين التي تنظم عمل قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية، والتي تلزم باتباع مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع التعاملات، إلا أنه كان من الضروري التأكد من توافر موارد بشرية مؤهلة ومدربة تقنيًا وشرعيًا، حيث يتمثل التدريب التقني للموظفين في التدريب على الجوانب النظرية والتطبيقية لعملهم، بينما يتضمن التدريب الشرعي تأهيلهم في مجالات التمويل والاستثمار الشرعي وعمليات المراجعة والتدقيق الشرعي، ليتمكنوا من التميز بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري، إذ تلك الخطوات من شأنها أن تعزز أداء شركات التأمين وتسهم في تطوير قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية، وهذا ما سوف يتم التطرق اليه في هذا العنصر.

أولا: الأساليب المتبعة لتدريب المورد البشري العامل في قطاع التأمين التكافلي السعودي

في سنة 2015 وفي إطار جهود مؤسسة النقد العربي السعودي لتنظيم قطاع التأمين التكافلي وحث الشركات وموظفيها على الالتزام بالمهنية وممارسة نشاط التأمين على أسس علمية ومنهجية وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات، أعدت مؤسسة النقد العربي السعودي اختبار الشهادة العامة في أساسيات التأمين (IFCE) كشهادة إلزامية لموظفي شركات التأمين وشركات المهن الحرة وتشمل هذه الشهادة المبادئ الأساسية للأنظمة واللوائح الخاصة بنشاط التأمين، ويتم تطبيقها خلال ثلاث سنوات وفقا لجدول زمني يحدد المدة التي يجب خلالها اجتياز الامتحان لكل شريحة من الموظفين.

---

[1]- مدخل إلى أساسيات التأمين، **مرجع سابق**، ص ص، 97، 104 .

[2]- نوال العشوري، **مرجع سابق**، ص759.

أما في سنة 2017 فقد قدم المعهد المالي برنامج تدريبي لصناعة التأمين مدته أحد عشر أسبوعا، بهدف تأهيل وتطوير الكوادر السعودية للعمل في قطاع التأمين بكفاءة وجودة عالية.

إضافة إلى هذا في سنة 2018 وسعياً لتنظيم وتطوير قطاع التأمين، وبغية حث الشركات وموظفيها على الالتزام بالمهنية وممارسة نشاط التأمين على أسس علمية ومنهجية رصينة ثم ما يلي[1]:

1 - تبادل الخبرات العلمية والعملية مع الجهات والمنظمات العالمية من خلال إرسال المشرفين للتدريب على رأس العمل واستقبالهم.

2-التدريب أثناء العمل لعشرة موظفين من قطاع التأمين في مدينة لندن ضمن برنامج
"The Lloyd's Market Saudi Insurance Professionals Development Program"

3-تقديم منحة دراسية لمدة سنتين ونصف لإثنى عشر سعوديا وسعودية للحصول على شهادة دبلوم متقدم في التأمين (ACII) معتمد من المعهد البريطاني للتأمين ضمن برنامج
"The Insurance Leaders Preparation Program"

وأبرز ما قامت به مؤسسة النقد العربي السعودي في سنة 2019 من اجل تطوير وتدريب المورد البشري العامل في هذا القطاع ما يلي:

1-إقامة العديد من ورش العمل التطويرية التي تتعلق بأعمال الإطار الإشرافي المبني على تقييم المخاطر والمعيار الدولي للتقارير المالية(IFRS17).

2-أطلقت المؤسسة النسخة الثانية من برنامج دبلوم التأمين المتقدم والمعتمد من المعهد البريطاني للتأمين للحصول على شهادة المهنية لعدد 15 مشارك ومشاركة من الكوادر السعودية العاملة في القطاع وذلك بدعم وإشراف كامل من المؤسسة.

ثانيا: توزيع العاملين في قطاع التأمين التكافلي حسب الجنسية

تنص المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على أن أحد أهداف النظام واللائحة التنفيذية هو تطوير قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية بما في ذلك تدريب وتوطين الوظائف.

كما تنص المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية على أن تتضمن خطة عمل شركات التأمين عدد الموظفين المتوقع توظيفهم، وخطة توظيف وتأهيل السعوديين.

أما المادة الخمسون من اللائحة فقد أكدت على ضرورة أن تزود شركات التأمين مؤسسة النقد العربي السعودي قبل خمسة وأربعين يوما من نهاية كل عام مالي، ببيان يشمل عدد ونسب الموظفين السعوديين على مستوى الشركة ككل وعلى مستوى كل فرع أو إدارة، والمستوى الوظيفي للوظائف التي يشغلها السعوديون، وحسب المادة التاسعة والسبعون من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، فإنه يجب ألا تقل

نسبة الموظفين السعوديين لدى الشركة عن ثلاثين في المئة في نهاية السنة الأولى على أن تزداد سنويا حسب خطة العمل المقدمة إلى مؤسسة النقد العربي السعودي.[1]

ومن خلال الجدول أدناه سوف يتم توضيح تطور وتوزيع عدد العاملين في قطاع التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية من سنة 2008 إلى سنة 2022، مع توضيح نسبة التوطين (نسبة السعودة).

الجدول رقم 02: توزيع العاملين في قطاع التأمين التكافلي حسب الجنسية

السنوات	الجنسية	غير سعودي	سعودي	الاجمالي	نسبة التوظيف
2008	عدد الموظفين في المناصب غير الادارة	2472	2176	4648	46.8%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	535	264	799	33%
2009	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	2304	2488	4792	51.9%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	743	265	1008	26.3%
2010	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	2879	3225	6140	53%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	650	327	977	33%
2011	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	2865	3542	6407	55%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	630	420	1050	40%
2012	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	3204	4276	7480	57%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	635	404	1039	39%
2013	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	3325	4556	7881	58%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	794	586	1380	42%
2014	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	3333	4765	8089	59%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	826	644	1470	44%
2015	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	2991	4974	795	62%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	985	732	1717	42%
2016	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	2867	5129	7996	64%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	1310	733	2043	36%
2017	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	2516	765	9281	%73
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	1007	984	1991	49%
2018	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	2361	7418	9779	76%

[1]- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، البنك المركزي السعودي، ص90.

	عدد الموظفين في المناصب الادارية	882	1065	1947	55%
2019	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	1924	6913	8837	78%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	955	1421	2736	60%
2020	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	1814	6645	8459	79%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	889	1667	2556	65%
2021	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	1724	6921	8645	80%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	731	1526	2257	68%
2022	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	1550	6765	8315	81%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	642	1471	2113	69%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين التكافلي السعودي من 2008 الى2022 (https: //www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx).

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

– بلغ اجمالي عدد الموظفين العاملين في شركات التأمين في المملكة 5800 موظفاً في عام 2009م مقابل 5447 موظفا في عام 2008، حيث بلغت نسبة المواطنين السعوديين العاملين في شركات التأمين 47.5% من إجمالي القوة العاملة، بزيادة قدرها 2.7% مقارنة بعام 2008.

– في عام 2011، بلغ إجمالي عدد الموظفين العاملين في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية 7457 موظفاً مقابل 7081 موظفاً في عام 2010، إذ بلغت نسبة المواطنين السعوديين العاملين في شركات التأمين 53% من إجمالي القوة العاملة، بزيادة قدرها 3% مقارنة بعام 2010.

– ارتفعت نسبة السعوديين في المناصب غير الإدارية في عام 2011 إلى 55% مقابل 53% في عام 2010، بينما ارتفعت نسبة السعوديين في المناصب الإدارية إلى 40% مقابل 33% في عام 2010.

– حيث تطلب المؤسسة من شركات التأمين المرخصة أو المرخص لها حديثاً الالتزام بنسبة سعودة تبلغ 30% وذلك خلال العام الأول من التشغيل (وفقا للمادة 79 من اللائحة التنفيذية).

– بلغ إجمالي عدد الموظفين العاملين في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية 9261 موظفاً في عام 2013 مقابل 8519 موظفاً في عام 2012، حيث بلغت نسبة المواطنين السعوديين العاملين في شركات التأمين 56% من إجمالي القوة العاملة، بزيادة قدرها نسبة مئوية واحدة مقارنة بعام 2012، كما ارتفعت نسبة السعوديين في المناصب غير الإدارية في عام 2013 إلى 58%، كما ازدادت أيضاً في المناصب الإدارية إلى 24% مقابل 39% في عام 2012.

– وبنهاية سنة 2015، بلغ إجمالي عدد موظفي شركة التأمين التعاوني العاملة في المملكة العربية السعودية 9607 موظفا مقارنة بنحو 9550 موظفا بنهاية سنة 2014، أي بنسبة نمو طفيفة بلغت 05%، وكذلك

ارتفعت نسبة السعوديين في المناصب غير الإدارية في نهاية سنة 2015 لتصل إلى 32.2% مقابل 58.9% بنهاية عام 2014، وفي المقابل انخفضت نسبة السعوديين في المناصب الإدارية إلى 37.8% مقابل 43.8% في نهاية سنة 2014.

– أما في كل من سنة 2016 وسنة 2017 فقد استمرت نسبة التوظيف والسعودة بالارتفاع وهذا تطبيقا لما نصت عليه المادة التاسعة والسبعين من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

– أما في سنة 2019 فقد أثمرت جهود مؤسسة النقد العربي السعودي في توطين الوظائف الإدارية وغير الإدارية في رفع نسبة السعودة، فبلغت 78% للمناصب غير الإدارية و60% للمناصب الإدارية، مقارنة بـ 76% للمناصب غير الإدارية و55% للمناصب الإدارية في سنة 2018 أوفي هذا السياق، بلغ إجمالي عدد موظفي شركات التأمين التعاوني العاملة بالمملكة في نهاية سنة 2019 نحو 11573 موظفا وموظفة، مقارنة بنحو 11726 موظفا بنهاية سنة 2018.

– نفس الأمر بالنسبة لسنة 2020 فقد استمر عدد الموظفين ونسبة التوطين في الارتفاع سواء تعلق الأمر بالسعوديين أو أجانب.

– بنهاية عام 2022، بلغ إجمالي عدد موظفي شركات التأمين العاملة في المملكة 10428 موظفا وموظفة، مقارنة بنحو 10902 موظفا وموظفة بنهاية عام 2021، حيث ارتفعت نسبة المواطنين السعوديين العاملين في شركات التأمين إلى 79% من إجمالي القوى العاملة في عام 2022، كما ارتفعت نسبة السعوديين في المناصب غير الإدارية في عام 2022 إلى 81%، وأيضا ارتفعت نسبة السعوديين في المناصب الإدارية إلى 69 %.

المطلب الرابع: تحديات عمل سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

رغم النمو الذي تشهده صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية، إلا أن سوق التأمين بالمملكة يواجه جملة من التحديات التي نوردها فيما يلي:

1–نقص الكوادر البشرية المؤهلة:

من المعيقات التي تواجه عمل شركات التأمين وسوق التأمين بشكل عام في المملكة العربية السعودية نقص الكوادر البشرية المؤهلة من الناحية المعرفية في صناعة التأمين بمختلف وظائفها، حيث إن مشكلة نقص الموارد البشرية المتخصصة في هذا المجال هي أبرز وأهم العقبات التي تواجه هذا القطاع. ولا ننكر أن هذا النقص له آثاره الخطيرة في سوق التأمين، خاصة أن نشاط التأمين من الأنشطة ذات المخاطر العالية ويحتاج إلى خبرات فنية ومهنية محترفة لإدارته، والوزن النسبي للخبرات الفنية كعامل من عوامل نجاح نشاط التأمين يفوق أهمية رأس المال، وهذا المعيق بالطبع يعود إلى الأسباب التالية:

– حداثة صناعة التأمين في المملكة العربية السعودية، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود خبرة تراكمية من ناحية الموارد البشرية.

- عدم وجود عدد من الجهات التعليمية المؤهلة التي تعمل على تأهيل الكوادر البشرية الوطنية في صناعة التأمين.
- عدم وجود مراكز تدريبية متخصصة في صناعة التأمين.
- تسابق شركات التأمين وشركات المهن التأمينية الحرة في استقطاب الكوادر القليلة المؤهلة مما أدى إلى عدم استقرار هذه الكوادر.
- تسرب بعض الكوادر المؤهلة والتي لديها معرفة تأمينية للعمل في مجالات أخرى نتيجة للطلب على بعض المهارات.
- بعض المؤثرات الاجتماعية أدت إلى ابتعاد الأجيال الجديدة في الابتعاد عن العمل في صناعة التأمين.
- ازدياد الطلب على العمالة المحلية في معظم المهن الأخرى فتح بابا للتفاضل ما بين صناعة التأمين والصناعات الأخرى.
- تزايد حجم الأعمال التأمينية في سوق التأمين السعودي من حيث الأقساط التأمينية مما يضطر الشركات في البحث عن عاملين جدد.
- تزايد عدد التراخيص الممنوحة لشركات التأمين وشركات المهن التأمينية الحرة مما يعمل على المزيد من الطلب على الكوادر المؤهلة.

ونود الإشارة هنا إلى أن مؤسسة النقد العربي السعودي تولي هذا الموضوع أهمية خاصة وذلك لأنها تطلب من شركات التأمين وشركات المهن التأمينية الحرة أن تبين في خططها السنوية خطة التدريب والتأهيل وذلك لرفع مستوى العاملين في صناعة التأمين[1].

2-ضعف القدرات الفنية في إدارة الأخطار والاستثمار:

ويقصد بذلك نقص المختصين وضعف التواصل مع الجهات العالمية للتعرف على أحدث طرق إدارة الأخطار واستثمار الأقساط المكتتبة وتسويق منتجات التأمين وإصدار منتجات جديدة حسب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية[2].

3 -التوعية والثقافة التأمينية:

بالرغم من القفزات النوعية في سوق تأمين المملكة العربية السعودية، إلا أن خبراء صناعة التأمين ما زال لديهم تحفظات على نسبة الاختراق في السوق المفترض لسوق التأمين في المملكة مقارنة بالأسواق العالمية .

وهذا بالطبع يعود إلى نقص في التوعية والثقافة التأمينية في المجتمع السعودي للأسباب التالية:

---

[1]- مدخل إلى أساسيات التأمين، **مرجع سابق**، ص256.

[2]- فلاق صليحة، **مرجع سابق**، ص261 .

أ– حداثة العهد لصناعة التأمين في المملكة العربية السعودية بالشكل المنظم، حيث إن التأمين بصورته النظامية بدأ تقريباً بعد عام 2004م بعد صدور اللوائح التنفيذية والبدء في تأسيس شركات التأمين وشركات المهن التأمينية الحرة.

ب– النظر إلى المنتجات التأمينية على أنها منتجات ليست ذات أولوية باستثناء تلك المنتجات الإلزامية كتأمين المركبات ضد الطرف الثالث والتأمين الطبي.

ت– قلة النشاط الإعلامي الذي يتناول صناعة التأمين في المملكة العربية السعودية من حيث تناول الفوائد والمميزات، حيث ما زال الكثير من الإعلاميين يركز على سلبيات القطاع أكثر من الحديث عن فوائد التأمين بحد ذاته.

ث– بعض المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع السعودي والنظرة السلبية عند الكثير من المجتمعات المحلية وذلك بسبب التأخر في تنظيم هذا القطاع، حيث نتوقع أن تزول هذه النظرة بشكل تدريجي.

ج– عدم مساهمة المؤسسات التعليمية في إجراء الدراسات والأبحاث عن فائدة صناعة التأمين ودورها في توفير الحماية للأفراد والممتلكات ودفع عجلة التنمية.

ح– تأثير الوضع السابق للتأمين ما قبل التنظيم في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية التي تركتها تلك المرحلة.

خ– عدم وجود البرامج التدريبية المتخصصة التي تعمل على توعية الأفراد والمؤسسات بمدى أهمية صناعة التأمين.

د–التأخر في تطبيق بعض أنواع المنتجات التأمينية بحيث تكون منتجات إلزامية أسوة ببعض الأسواق الأخرى، كتأمين المنازل أو التأمين السنوي على المركبات.

ذ –عدم استقرار المواطنين السعوديين في العمل في شركات التأمين وشركات المهن التأمينية الحرة لفترات زمنية طويلة ومتواصلة بسبب الرغبة في العمل في القطاعات الحكومية بالرغم مما تقدمه شركات التأمين من حوافز عديدة.

ر– تقصير شركات التأمين نفسها في عقد المؤتمرات أو اللقاءات التي توضح فيها ماهية صناعة التأمين ودورها في التنمية الاقتصادية وحماية الأفراد والمؤسسات، أو القيام ببرامج إعلامية وإعلانية بشكل مستمر تستهدف من خلالها أكبر شريحة ممكنة من المجتمع السعودي للعمل على نشر التوعية والثقافة التأمينية .

ز– عدم وجود برامج واضحة للمسؤولية الاجتماعية لشركات التأمين تجاه قضايا المجتمع المختلفة[1].

4-المنافسة السعرية في السوق:

نظرا لوجود عدد كبير من الشركات الممارسة لنشاط التأمين بالمملكة خاصة الصغيرة منها، فإن هذه الأخيرة تعمد إلى تخفيض تسعيرة منتجاتها التأمينية بهدف زيادة الإنتاج، وهذا ما يجعلها لاحقاً غير قادرة على التحكم في الأخطار ويجعلها عرضة للإفلاس، وهذا لا يلبي احتياجات الاقتصاد السعودي الذي يتصف في كثير

[1]– مدخل إلى أساسيات التأمين، **مرجع سابق**، ص258.

من نشاطاته بارتفاع التكاليف وارتفاع درجة الخطر، إذ أن تلاعب هذه الشركات بالتغطيات التأمينية يفقد التأمين الدور المناط له ويفقد ثقة المتعاملين الاقتصاديين بالخدمات التأمينية المحلية[1].

5-الملاءة المالية للشركات

تعتبر الملاءة المالية لشركات التأمين التعاوني من أولويات اهتمامات الهيئات والمنظمات الخاصة المشرفة على قطاع التأمين في مختلف دول العالم تماماً كما هي هنا في المملكة العربية السعودية، إذ تتابع مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة سوق المال هذا الموضوع عن قرب، وقد ازدادت أهميتها مع تواتر الأزمات المالية العالمية.

وتعني الملاءة بشكل عام القدرة على الوفاء أو سداد الالتزامات، وفي مجال التأمين تعرف بأنها قدرة شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناشئة عن أعمال التأمين أو إعادة التأمين « أي أنها القدرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق». وقد بين الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين أن أي شركة تأمين تكون مليئة عندما تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت كان (أو على الأقل في معظم الظروف). وتعنى ملاءة شركات التأمين توفير القدرة المالية الدائمة لسداد الكوارث التي قد تصيبها، بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها المأخوذة على عاتقها تجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقررة، وتكمن أهمية الملاءة المالية في أنها تمثل حماية لمصالح حملة وثائق التأمين من خلال الوفاء بمستحقاتهم في أوقاتها المحددة، كما أنها تضمن نجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية، هذا وتختلف مكونات هامش الملاءة حسب التنظيمات المختلفة للدول، إلا أنه يتكون في العموم من رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، ونظراً لأهمية هامش الملاءة تعمد الجهات الرقابية على قطاع التأمين لفرض حد أدنى إلزامي من هامش الملاءة يتماشى مع حجم اكتتابها وحجم مخاطرها.

وتبرز هذه المشكلة كأحد المعيقات بسبب:

- توقف الشركات عن الوفاء بالتزاماتها.
- توقف الشركات عن اكتتاب بعض أنواع التأمين مما يسبب انخفاض في إيرادات الشركات.
- توقف الشركات عن اكتتاب كافة أنواع التأمين وبالتالي انخفاض أكبر من الموارد .

ونتيجة لاهتمام مؤسسة النقد العربي السعودي بهذا فقد أفردت الكثير من المواد في لوائحها التنفيذية بهدف بحث الشركات وإلزامها بمراقبة كافة أعمالها لضمان استمرارية ملاءتها المالية والتي تعتبر من الأدوات الخاصة باستمرار عملها[2].

---

[1]- معوش محمد الأمين، **مرجع سابق**، ص129.

[2]- مدخل إلى أساسيات التأمين، **مرجع سابق**، ص242.

المبحث الثاني: تطور أداء قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2008-2022

يقتضي تقييم أداء أي قطاع أو صناعة النظر في مجموعة من المؤشرات القطاعية المتعلقة بها، ولفهم أداء التأمين التكافلي في السعودية خلال الفترة 2008-2022، قمنا بتخصيص هذا المبحث للنظر في هيكل وتكوين قطاع التأمين التكافلي في السعودية، بما في ذلك المنتجات التأمينية التكافلية التي تطبقها وحجم نشاط التأمين خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى مؤشر عمق وكثافة التأمين، ومؤشر ربحية هذا القطاع في السعودية.

المطلب الأول: المنتجات التأمينية التكافلية المطبقة في المملكة العربية السعودية

تنص المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على منتجات التأمين التكافلي وهي كما يلي[1]:

أولاً: التأمين العام: ويتكون من ثمانية أنواع تتمثل فيما يلي:

1-التأمين من الحوادث والمسؤولية: يشمل اثني عشر نوعاً والتي تتمثل فيما يلي:

التأمين من الحوادث الشخصية/ التأمين من إصابات العمل/ التأمين من مسؤولية رب العمل/ التأمين من المسؤولية تجاه الغير/ التأمين من المسؤولية العامة / التأمين من المسؤولية الناتجة عن المنتجات/ التأمين من المسؤولية الطبية/ التأمين من المسؤولية المهنية/ التأمين من السرقة والسطو/ التأمين من خيانة الأمانة/ التأمين على الأموال التي في الخزينة وأثناء النقل، وأخيراً أي تأمينات أخرى تقع ضمن نطاق التأمين من الم103 سؤوليات.

2-التأمين على المركبات: ويشمل التأمين من الخسائر والمسؤوليات المتعلقة بالمركبات ويستثنى من ذلك مخاطر النقل.

3-التأمين على الممتلكات: ويشمل التأمين من الخسائر الناتجة عن الحريق، السرقة، والانفجارات والظواهر الطبيعية، والاضطرابات، وأي تأمينات أخرى تقع ضمن هذا الفرع.

4-التأمين البحري: ويشمل التأمين على البضائع المنقولة بحرا وهياكل السفن والمسؤوليات، وأي تأمينات أخرى تقع ضمن هذا الفرع.

5-تأمين الطيران: ويشمل التأمين على أجسام الطائرات والمسؤوليات تجاه الركاب والغير والبضائع المنقولة جواً، وأي تأمينات أخرى تقع ضمن هذا الفرع.

6-تأمين الطاقة: ويشمل التأمين على المنشآت البترولية والمنشآت البتروكيميائية، ومنشآت الطاقة الأخرى، وأي تأمينات تقع ضمن هذا الفرع.

[1]- قرار وزير المالية (1) 596، يتعلق باللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، مؤرخ في 20افريل 2004، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

7-التأمين الهندسي: ويشمل التأمين على أخطار المقاولين وأخطار التركيب والإنشاء والأجهزة الكهربائي.

8-فروع التأمين الأخرى: ويشمل فروع أخرى لم يتم ذكرها أنفاً.

ثانياً: التأمين الصحي: ويشمل التأمين على التكاليف الطبية والأدوية وجميع الخدمات والمستلزمات الطبية والعلاجية، وإدارة البرامج الطبية.

ثالثاً: تأمين الحماية والادخار: يضم ثلاثة أنواع وهي كما يلي:

1-تأمين الحماية: ويشمل عمليات التأمين التي تتعلق بآثار الوفاة والعجز الدائم الكلي أو الجزئي أو المؤقت للفرد والمجموعات.

2-تأمين الحماية مع الادخار: ويشمل عمليات التأمين التي يدفع بموجبها المؤمن مبلغا أو مبالغ، بما فيها حصيلة الادخار، في تاريخ مستقبلي مقابل ما ينفعه المؤمن له من اشتراكات .

3-فروع تأمين الحماية والادخار الأخرى: ويشمل فروع تأمين الحماية والادخار الأخرى التي لم يتم ذكرها أنفاً .

المطلب الثاني: حجم نشاط التأمين في المملكة العربية السعودية 2008-2022

سنحاول ضمن هذا المطلب التعرف على هيكل سوق التأمين السعودي وعرض التطور الحاصل في حجم نشاط التأمين، بما فيه إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بها وصافي الأقساط المكتتبة الموزعة حسب نوع النشاط خلال فترة الدراسة.

أولا: هيكل سوق التأمين التكافلي السعودي

شهد سوق التأمين في المملكة العربية السعودية نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفع عدد شركات التأمين العاملة في السوق إلى 30 شركة سنة 2020 لكنه انخفض إلى 27 شركة سنة 2022، إذ شهد عام 2021 نفاذ اندماج شركة تكافل الجزيرة وسوليدرتي للتكافل، وفي عام 2022 نفاذ اندماج شركتي ولاء للتأمين التعاوني وساب للتكافل، واندماج شركتي الدرع العربي للتأمين التعاوني والأهلي للتكافل، وتأتي هذه الجهود استمراراً لدور البنك المركزي في تشجيع شركات التأمين على الاندماج والاستحواذ لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال برنامج تطوير القطاع المالي، وتقوية للوضع المالي لقطاع التأمين حفاظاً على حقوق المؤمن لهم، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، وخفض التكاليف، وتحسين الكفاءة، وتنويع المنتجات المقدمة، والقدرة على الحصول على الكفاءات البشرية والإبقاء عليها، بالإضافة إلى 84 شركة وساطة التأمين، أما بالنسبة لإجمالي عدد موظفي شركات التأمين العاملة في المملكة بنهاية عام 2022 فقد بلغ 10428 موظفا وموظفة، حيث يضم 8236 موظف سعودي و2192 موظف غير سعودي[1].

ويُعزى التطور المستمر في قطاع التأمين السعودي إلى جملة الإجراءات التصحيحية المنتهجة منذ سنة 2013 والتي شملت تعزيز الاحتياطات الفنية المطلوبة للتوافق مع الأنظمة والتعليمات الرقابية وتعزيز الضوابط

[1]- تقارير سوق التأمين السعودي 2021-2022، **مؤسسة النقد العربي السعودي**.(http: //www.sama.gov.sa/ar-sa) .

الفنية للاكتتاب وترجع الزيادة في الطلب على التأمين إلى انتهاج إلزامية التأمين الصحي وتأمين السيارات إلى جانب الأوضاع الاقتصادية المساعدة، كما استحدثت منتجات جديدة كتغطية أخطار الطائرات (الدرونز)[1] .

1-حصص شركات التأمين في السعودية

بالنسبة لهيكل سوق وسطاء التأمين، ففي عام 2022م استحوذت أكبر 10 شركات وساطة تأمين على 73% من إجمالي أقساط وساطة التأمين البالغة 23.1 مليار ريال، وتمثل بقية شركات الوساطة والبالغ عددها 74 شركة 27% من إجمالي أقساط وساطة التأمين[2] .، والجدول التالي يوضح حصص شركات التأمين في السوق السعودي (نسبة الاستحواذ) خلال الفترة 2008-2022.

جدول رقم 03: عدد شركات التأمين التكافلي في السوق السعودي ونسبة استحواذها.

السنوات	عدد الشركات	نسبة الاستحواذ %
2008	08	%63.1
	26	%36.9
2009	08	%67.6
	26	%32.4
2010	08	%71.1
	26	%28.9
2011	08	%68.6
	26	%31.4
2012	08	%69
	27	%31
2013	08	%69
	27	%31
2014	08	%71.3
	29	%28.7
2015	08	%69.9
	27	%30.4
2016	08	%71.9
	26	%28.2
2017	08	%73

[1]- إلياس بدوي، جوادي سميرة، **واقع منظومة المؤسسات المالية الإسلامية في ظل تطور سوق التأمين التكافلي- دراسة حالة السعودية، الأردن والجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية(ABPR) ، جامعة ورقلة، المجلد 10- العدد 1، 2021، ص 18.

[2]- تقرير سوق التأمين السعودي 2022م، **نفس المرجع**.

	25	%27
2018	08	%73.4
	24	%26.6
2019	08	%74.6
	24	%25.4
2020	08	%75.8
	22	%24.2
2021	08	%77.2
	21	%22.8
2022	08	%77.5
	19	% 22.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين التكافلي السعودي من 2008 الى2022 .(https: //www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx).

يتضح من الجدول أعلاه، أنه في عام 2022 بلغ إجمالي عدد شركات التأمين العاملة في سوق التأمين السعودي 27 شركة مقارنة بـ 34 شركة في عام 2008، وكان عام 2014 هو العام الذي شهد أعلى عدد من شركات التكافل في السوق السعودي، حيث بلغ عددها 37 شركة، ويعود هذا الاختلاف إلى عدة عوامل، بما في ذلك خروج بعض الشركات من السوق بسبب عدم قدرتها على الاستمرار وتحقيق الربحية، وأيضا بسبب عملية الاندماج لشركات التكافل التي اعتمدت عليها السعودية، لتصبح أكبر وأقوى بحصة كبيرة في سوق التأمين السعودي.

ونلاحظ أنه طوال فترة الدراسة أن هناك 8 شركات تأمين تستحوذ بنسبة كبيرة على إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في سوق التأمين السعودي، وهي في ارتفاع ملحوظ حيث حققت ما نسبته 77.5% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في سوق التأمين في عام 2022 مقارنة بـ 63.1% في عام 2008، مما يدل على امتياز الشركات الكبرى بقدرة على التنافس أكبر من الشركات الصغيرة، مما يسمح لها بحصة أكبر في السوق.

أما بقية الشركات الأخرى والتي عددها 19 فقد استحوذت على 22.5% من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في عام 2022، مقارنة بـ 26 شركة في عام 2008، حيث حققت ما نسبته 36.9% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، وهذا التوزيع النسبي لنصيب كل شركة تأمين من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في سوق التأمين السعودي يدل على أن عدد قليل من شركات التأمين العاملة بالمملكة تستحوذ على معظم العمليات التأمينية، وأن المنافسة بين شركات التأمين غير متكافئة.

أما بالنسبة لهيكل سوق وسطاء التأمين، ففي عام 2022م استحوذت أكبر 10 شركات وساطة تأمين على 73% من إجمالي أقساط وساطة التأمين البالغة 23.1 مليار ريال، وتمثل بقية شركات الوساطة والبالغ عددها 74 شركة 27% من إجمالي أقساط وساطة التأمين.

2-حقوق ملكية شركات التأمين التكافلي في السعودية

نص نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على أن لا يقل رأس مال شركة التأمين عن 100 مليون ريال، وأن لا يقل رأس مال شركة إعادة التأمين أو شركة التأمين التي تزاول في الوقت نفسه أعمال إعادة التأمين عن 200 مليون ريال، والجدول التالي يوضح حقوق ملكية المساهمين في شركات التأمين في السوق السعودي .

جدول رقم 04: حقوق الملكية (حملة الاسهم) في شركات التأمين التكافلي السعودي

حقوق الملكية / السنوات	اكثر من 500مليون ريال	من200الى 500مليون ريال	من 150الى 200مليون ريال	من 100الى 150مليون ريال	من 50الى 100مليون ريال	الى 50 مليون ريال
2008	01 شركة	02 شركة	02 شركة	04 شركة	13 شركة	21 شركة
2009	03 شركة	07 شركة	07 شركة	03 شركة	08 شركة	06 شركة
2010	03 شركة	09 شركة	07 شركة	03 شركة	05 شركة	07 شركة
2011	04 شركة	08 شركة	04 شركة	08 شركة	05 شركة	07 شركة
2012	04 شركة	09 شركة	07 شركة	05 شركة	05 شركة	05 شركة
2013	04 شركة	11 شركة	04 شركة	06 شركة	07 شركة	03 شركة
2014	04 شركة	08 شركة	06 شركة	06 شركة	06 شركة	06 شركة
2015	04 شركة	18 شركة	04 شركة	04 شركة	03 شركة	01 شركة
2016	05 شركة	18 شركة	04 شركة	05 شركة	01 شركة	01 شركة
2017	06 شركة	19 شركة	04 شركة	03 شركة	01 شركة	-
2018	07 شركة	18 شركة	03 شركة	02 شركة	02 شركة	-
2019	07 شركة	18 شركة	02 شركة	04 شركة	شركة01	-
2020	09 شركة	16 شركة	01 شركة	03 شركة	01 شركة	-
2021	11 شركة	12 شركة	01 شركة	01 شركة	02 شركة	02 شركة
2022	11 شركة	11 شركة	03 شركة	01 شركة	01 شركة	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين التكافلي السعودي من 2008الى2022. (https: //www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx).

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن عدد الشركات التي يزيد رأسمالها عن الحد الأدنى المحدد في نظام مراقبة شركات التأمين التكافلي في تزايد ملحوظ، حيث بلغ عددها 26 شركة مقارنة بـ 9 شركات في عام 2008، والشركات التي تنخفض حقوق الملكية فيها عن 100 مليون ريال في انخفاض، ففي عام 2022 كانت هناك شركة واحدة فقط مقارنة بـ 34 شركة في عام 2008 .

وهذا كله يعكس لنا مدى قدرة شركات التأمين على الاستمرار في السوق، والتي ينبثق منها العديد من المشاكل الفنية الأخرى مثل مشكلة توفير السيولة، والقدرة الاكتتابية، والقدرة الاستثمارية ...

وقد أدى هذا الوضع إلى لجوء بعض شركات التأمين العاملة في السوق إلى المنافسة السعرية، وقبول العديد من الأخطار بأقل من السعر المكافئ لدرجة الخطر، الأمر الذي يزيد من حجم خسائر هذه الشركات، وعدم الوفاء بالتزاماتها من قبل حملة الوثائق، ولم تكن هناك حلول لتحسين وضع شركات التأمين التعاوني السعودية إلا عن طريق الاندماجات أو زيادة رأس المال، وإلا إشهار الإفلاس والخروج من السوق.

ثانياً: إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها

يُعرف إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها بأنه إجمالي الأقساط المحتسبة، وقد يكون هنالك حساب مكرر لأقساط إعادة التأمين المقبولة من شركات التأمين أو إعادة التأمين السعودية الأخرى[1]، والجدول التالي يوضح إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها خلال الفترة الممتدة من 2008-2022 كالآتي:

الجدول رقم 05: اجمالي اقساط التامين المكتتبة في سوق التأمين السعودي (الوحدة: مليون ريال).

نوع النشاط / السنوات	التأمين الصحي	التأمين العام	تأمين الحماية والادخار	المجموع الاجمالي
2008	805 4	5520	594	10919
2009	7292	6315	1003	14610
2010	8690	6725	972	16387
2011	9708	7890	905	18503
2012	11285	9000	889	21174
2013	12895	11500	845	25240
2014	15721	13857	904	30482
2015	18967	16494	1036	36497
2016	18630.3	17173.7	1051.4	36855.4
2017	19035.5	16327.4	1140.3	36503.2
2018	19883.4	14028.4	1102.7	35014.5
2019	22474.9	14280.7	1134.9	37890.5
2020	22836.8	14678.3	1263.6	38778.7
2021	25109.3	15213.9	1707.2	42030.4
2022	31829.8	19652.8	1873.6	53356.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين التكافلي السعودي من 2008الى2022.
(https: //www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx)

[1]- تقرير سوق التأمين السعودي2022م، **مرجع سابق.**

يظهر لنا من الجدول أعلاه ان إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في السعودية في تزايد مستمر، حيث شهد نمواً يقدر ب 26.9% خلال عام 2022، ليصل إلى 53.36 مليار ريال مقارنةً بـ 10.92 مليار ريال في عام 2008.

ويُعزى هذا التطور المستمر في قطاع التأمين السعودي إلى جُملة الإجراءات التصحيحية المنتهجة منذ سنة 2013 والتي شملت تعزيز الاحتياطات الفنية المطلوبة لتتوافق مع الأنظمة والتعليمات الرقابية وتعزيز الضوابط الفنية للاكتتاب، إذ ترجع الزيادة في الطلب على التأمين إلى انتهاج إلزامية التأمين الصحي وتأمين السيارات إلى جانب الأوضاع الاقتصادية المساعدة، ممّا أدى لزيادة حجم اشتراكات التأمين التعاوني التكافلي المحصلة من طرف الشركات الناشطة في القطاع.

ففي عام 2009، شهد سوق التأمين السعودي نموًا كبيرًا حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين إلى 14.61 مليار ريال سعودي مقارنة بـ 10.9 مليار ريال سعودي في عام 2008، مما يشكل نمواً بنسبة 33.8% مقابل 27.2% في عام 2008. فقد استطاع التأمين الصحي أن يحل محل التأمين العام باعتباره أكبر أنشطة التأمين في عام 2009، حيث ارتفعت حصة التأمين الصحي في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها من 44% في عام 2008 إلى 50% في عام 2009، وانخفضت حصة التأمين العام في قطاع التأمين من 51% في عام 2008 إلى 43% في عام 2009.

أما إجمالي أقساط التأمين للحماية والادخار فقد بلغت حصته في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها 7% في عام 2009، وهذا يمثل ارتفاعاً مقداره 2% مقارنة بما كان عليه في عام 2008 .

وفي عام 2010، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى 16.39 مليار ريال مقابل 14.61 مليار ريال في عام 2009، بنمو نسبته 12.2 %.

حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتب بها بنسبة 19.2% ليصل إلى8.7 مليار ريال في عام 2010 مقابل 7.3 مليار ريال في عام 2000، كما ارتفع إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها بنسبة 65% ليصل إلى 6.7 مليار ريال في عام 2010 مقابل 6.3 مليار ريال في عام 2009، بينما انخفض إجمالي أقساط تأمين الحماية والادخار المكتب بها، الذي يمثل 6% من سوق التأمين بنسبة 3.1% ليصل إلى 972 مليون ريال عام 2010 مقابل مليار ريال في عام 2009.

ثم في عام 2011، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى 18.50 مليار ريال مقارنة بـ 16.39 مليار ريال في عام 2010، بنمو قدره 12.9 %.

حيث انخفضت حصة التأمين الصحي في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها من 53% في عام 2010 إلى 52.5% في عام 2011، بمعدل نمو بلغ 11.7%. بينما ارتفعت حصة التأمين العام في قطاع التأمين من

40.7% في عام 2010 إلى 42.6% في عام 2011، في حين بلغت حصة تأمين الحماية والادخار 5% من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في عام 2011 .

و مواصلة لهذا النمو، فقد ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتب بها إلى 36.85 مليار ريال عام 2016 مقابل 18.50 مليار ريال عام 2011. حيث حافظ التأمين الصحي على مكانته باعتباره أكبر أنشطة التأمين حجماً في عام 2016، كما بلغت 59.7% من إجمالي الأقساط المكتتبة، حيث ارتفعت قيمته إلى 18.63 مليار ريال بينما لم يكن يتجاوز 9.7 مليار ريال سنة 2011.

كما ارتفعت حصة التأمين العام من إجمالي التأمين من 7.9 مليار ريال في عام 2011 إلى 17.17 مليار ريال في عام 2016، أما نشاط تأمين الحماية والادخار، فحافظ على مرتبته من حيث كونه أقل أنشطة التأمين حجماً، إلا أن هناك ارتفاع طفيف في أقساطه مقارنة مع سنة 2011 التي لم يكن يتجاوز فيها المليار ريال، حيث بلغت 1.05 مليار ريال في عام 2016 .

كما نلاحظ أنه في عام 2018 انخفض إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى 35 مليار ريال، إذ انخفضت حصة التأمين العام من اجمالي التأمين من 17 مليار ريال في عام 2016 إلى 14 مليار ريال في عام 2018، بينما ارتفعت أقساط التامين الصحي والحماية والادخار مقارنة لعام 2016.

غير أن سوق التأمين في المملكة العربية السعودية قد تمكن من مواصلة نموه القوي خلال السنوات الخمسة الأخيرة، حيث ارتفع بشكل كبير إجمالي أقساط التأمين المكتتبة من 35 مليار ريال عام 2018 إلى 53.35 مليار ريال عام 2022، في حين ارتفعت حصة التأمين الصحي في إجمالي أقساط التأمين المكتب بها من 19.83 مليار ريال عام 2018 إلى 31.83 مليار ريال عام 2022، كما ارتفعت حصة التأمين العام من إجمالي التأمين من 14 مليار ريال في عام 2018 إلى 19.65 مليار ريال في عام 2022، بينما ارتفعت أقساط تأمين الحماية والادخار المكتتبة لِتصل تقريباً إلى 2 مليار ريال.

ثالثاً: صافي أقساط التأمين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط

يُعّرف صافي أقساط التأمين المكتتبة على أنه الأقساط المحتفظ بها لدى شركة التأمين بعد حسم الأقساط المسندة إلى شركات إعادة التأمين المحلية والدولية من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها حسب نوع النشاط[1].

[1]- تقرير سوق التأمين السعودي2022م، **مرجع سابق**.

والجدول رقم 06: يوضح صافي أقساط التأمين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط (الوحدة: مليون ريال) خلال الفترة الزمنية من 2008-2009 كالآتي:

نوع النشاط / السنوات	الطيران	الطاقة	الهندسي	البحري	الممتلكات والحرائق	الحماية والادخار	الحوادث والمسؤوليات وغيره	المركبات	الصحي	المجموع الاجمالي
2008	,55	0,9	122,2	201,5	95 ,4	468,2	217,3	2458,7	3750,9	7320.6
2009	1,1	5,2	125,3	183,2	105,1	908	244,3	2944,1	5556,9	10073.2
2010	4,8	7,6	113,9	175,4	126,5	876,8	275,9	3098,8	7120	11799.7
2011	1,2	7,4	131,2	204,9	135,5	841,2	279,8	3710,6	8225,1	13537
2012	2,4	7,3	165,9	229,5	203,2	767	329	4408,2	9951,3	16063.8
2013	3,6	7,5	180 ,3	241,5	281,6	714	391	5967	11456	19242.5
2014	3,5	8,7	204,9	251,5	315,8	729,6	564,1	7601,7	14654,5	24334.3
2015	2,92	11,1	216,5	248,9	330,3	835,9	527,3	9912,4	18189,1	30274.4
2016	9,1	12,6	199,2	192,3	272,7	820,6	525,4	10720,4	18095	30847.5
2017	5,7	17,2	168,6	172,4	322,4	846,2	506,3	10388,2	18411,6	30338.6
2018	5,3	3,5	120,2	155,4	314	794,8	470,4	8860,4	19319,4	30043.4
2019	4	12,8	144,2	181,2	314,6	797,2	486,6	8117,1	21622	31682.7
2020	8,7	16,9	236,5	176,6	362,7	859,4	637,2	7763,5	21924,7	31986.2
2021	7,9	22,7	189,1	194,4	422,5	1078,5	773,8	7691,1	24221,7	34601.7
2022	5,4	32	226,8	208,1	489,9	1192,1	1342	9860,6	31286,8	44643.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين التكافلي السعودي من 2008 الى2022 (https: //www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان المبلغ الإجمالي لصافي أقساط التأمين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط في ارتفاع مستمر، من 7.32 مليار ريال سعودي سنة 2008 إلى 44.64 مليار ريال سعودي سنة 2022، حيث بلغت حصة التأمين الصحي 70.01% من المجموع الإجمالي لصافي أقساط التأمين المكتتب بها في عام 2022 .

وأهم ما يتبين من خلال هذا الجدول أن أكثر أنواع التأمين طلباً هو التأمين الصحي فقد كان مستمراً ومتزايداً على مدى فتره الدراسة، حيث ارتفعت حصة التأمين الصحي في صافي الاقساط المكتتب بها لتصل إلى 31.28 مليار ريال سعودي في عام 2022 مقارنة بـ 3.75 مليار ريال سعودي في عام 2008.

وهذا ما يعود لعده عوامل، منها الالتزام بتطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني على جميع المقيمين في السعودية، وتحوله إلى إلزامي في القطاع الخاص في عام 2010، مما يشمل كل الموظفين بغض النظر عن جنسيتهم، بالإضافة إلى ذلك فقد تم إطلاق مشروع تبادل المعاملات الإلكترونية للتأمين الصحي السعودي (SHIB)في عام 2013، والذي يهدف إلى تسهيل وتوحيد عمليات التأمين الصحي إلكترونياً، وفي عام 2020 واستجابة لجائحة فيروس كورونا اتخذت المملكة العربية السعودية وكغيرها من الدول إجراءات احترازية تخص قطاع التأمين الصحي، كما أنه في عام 2021 تم وضع ضوابط إنشاء وإدارة أوعية مخاطر التأمين الصحي عبر الوسطاء والتي تهدف إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتسهيل حصولها على المنتجات التأمينية بتغطية وأسعار مناسبة .[1]

ثم يحتل التأمين على المركبات المرتبة الثانية بعد التأمين الصحي، وذلك بسبب فرض التأمين التعاوني الإلزامي على جميع حاملي رخص القيادة، ألا وهو التأمين ضد الغير، والذي يعتبر كمطلب مهم لإصدار أو تجديد رخص القيادة، فَعَدم وجوده يؤدي إلى فرض غرامات مالية قدرها 100 ريال سعودي وفي حال تكرار المخالفة فَإنها تُقدر بـ 300 ريال سعودي كحد أقصى. وهذا ما أدى إلى الارتفاع الملحوظ الذي شهدته الأقساط المكتتبة للتأمين من 2.45 مليار ريال سعودي في عام 2008 إلى 9.86 مليار ريال سعودي في عام 2022.

لكنها انخفضت بشكل ملحوظ من سنة 2017 إلى 2021، فمثلاً في عامي 2020 و2021 سجل التأمين على المركبات انخفاضا بنسبة 4.4% و0.9% على الترتيب من صافي أقساط التأمين المكتتب بها، لِترتفع بنسبه 28.2% من هذا الاخير سنة 2022.

حيث بلغت حصة تأمين المركبات 22.1% من المجموع الإجمالي لصافي أقساط التأمين المكتتب بها في عام 2022.

في حين سجلت أنواع التأمين الأخرى ارتفاعاً سنوياً مقارنة بمستويات صافي أقساط التأمين بنهاية سنة 2022.

رابعاً: إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط في شركات التأمين التكافلي السعودي

وتمثل قيمة ما تدفعه الشركة " للمؤمن لهم " أو حاملي الوثائق كتعويض عن الأخطار أو الأضرار التي تعرض لها حسب الشروط في وثيقة التامين[2]، والجدول التالي يوضح إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط في شركات التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2008-2022:

---

[1]- تقرير سوق التامين السعودي 2022، **مرجع سابق** .

[2]- خالد صالح، **قراءة القوائم المالية لشركات التأمين**، تاريخ نشر المقال 17-10-2010، تاريخ التصفح 27-05-2024، 15:8، (https: //www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/793260/) .

جدول رقم 07: إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط .

نوع النشاط / السنوات	التأمين العام	التأمين الصحي	تأمين الحماية والادخار	المجموع الاجمالي
2008	2244.1	2839.2	140.3	5223.6
2009	3076.2	4010	169.2	7255.4
2010	2937.3	5440.2	136.2	8513.7
2011	3895.4	7297.4	292.5	11485.3
2012	4914.3	8511.5	189.4	13615.2
2013	6293.1	10405.2	297.2	16995.5
2014	8417	11567.2	329.4	20313.6
2015	11021.8	13106.1	389.7	24517.6
2016	11101.4	14547.8	420	26069.2
2017	10578.3	15479.2	498.5	26556
2018	8978.6	17628.9	6293	32900.5
2019	9333.5	18540.9	578.8	28453.2
2020	7592.7	18644.6	652.2	26889.5
2021	8590.4	20217.5	1029	29836.9
2022	10232.4	22758.2	967.5	33958.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين التكافلي السعودي من 2008 الى2022 .(https: //www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx).

يظهر لنا من الجدول أعلاه أن المطالبات من قبل شركات التأمين التكافلي السعودي في تزايد مستمر طوال فترة الدراسة، حيث ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة من 5.22 مليار ريال سعودي في عام 2008 إلى 33.96 مليار ريال سعودي في عام 2022، وهذا راجع لحجم الاشتراكات المحصلة من طرف شركات التأمين، حيث حققت ما قيمته 53.35 مليار ريال سعودي سنة 2022 مقارنة بـ 10.91 مليار ريال سعودي سنة 2008.

وكان التأمين الصحي هو النوع الأكثر شيوعاً للتعويضات التي تدفعها شركات التكافل للمؤمن لهم، حيث بلغ 22.75 مليار ريال سعودي سنة 2022، بمعنى أنه يمثل ما نسبته 67% من إجمالي المطالبات، مقابل28.4 مليار ريال سعودي سنة 2008، ويعود ذلك إلى ارتفاع إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتبة الذي بلغ 31.83 مليار ريال سعودي سنة 2022 مقارنة بـ 4805 مليون ريال سعودي سنة 2008.

ثم يأتي التأمين العام الذي حقق إجمالي مطالبات بقيمة 10.23 مليار ريال سعودي سنة 2022، إذ تمثل المطالبات المدفوعة على تأمين المركبات 79.36% من إجمالي مطالبات التأمين العام، مقابل 2244 مليون ريال سعودي سنة 2008، ويعود ذلك إلى ارتفاع إجمالي أقساط التأمين العام المكتتبة الذي بلغ 19.65 مليار ريال سعودي سنة 2022 مقارنة بـ 5520 مليون ريال سعودي سنة 2008 .

ويأتي في المرتبة الأخيرة تأمين الحماية والادخار الذي يشهد تطورا ملحوظا، حيث كان عام 2021 هو العام الذي شهد أعلى إجمالي مطالبات مدفوعة على تأمين الحماية والادخار، حيث ارتفع بنسبة 58% مقارنة بعام 2020، ويعود ذلك إلى ارتفاع إجمالي الأقساط المكتتبة لتأمين الحماية والادخار بنسبة 35.1% في عام 2021 .

إجمالي العمولات المتكبدة حسب قناة التوزيع:

بالنسبة لإجمالي العمولات المتكبدة لوكلاء التأمين فقد بلغ 240 مليون ريال في عام 2022م مقابل 260 مليون ريال في عام 2021م، فيما بلغت العمولات المتكبدة لوسطاء التأمين 1533 مليون ريال في عام 2022م مقابل 1104 مليون ريال في عام 2021م.

المطلب الثالث: مؤشر عمق وكثافة التأمين في السعودية

أولاً: عمق سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

يُعرف عمق سوق التأمين بأنه نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج المحلي، ويُعرف عمق سوق التأمين غير النفطي بأنه نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي غير النفطي [1]. و الجدول التالي يوضح عمق سوق التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2008-2022 كالآتي:

الجدول رقم 08: عمق سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية.

السنة	البيان	اجمالي التامين العام %	اجمالي التامين الصحي%	اجمالي تامين الحماية والادخار %	الاجمالي
2008	من الناتج المحلي الاجمالي	0.31	0.27	0.03	0.61
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.80	0.70	0.09	1.59
2009	من الناتج المحلي الاجمالي	0.40	0.52	0.07	0.99
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.86	0.99	0.14	1.99
2010	من الناتج المحلي الاجمالي	0.40	0.51	0.06	0.97
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.85	1.10	0.12	2.07
2011	من الناتج المحلي الاجمالي	0.36	0.45	0.04	0.85

[1]- تقرير سوق التأمين السعودي2022م، **مرجع سابق**.

	من الناتج المحلي غير النفطي	0.86	1.06	0.10	2.02
2012	من الناتج المحلي الاجمالي	0.33	0.41	0.33	1.07
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.66	0.83	0.07	1.56
2013	من الناتج المحلي الاجمالي	0.41	0.46	0.03	0.90
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.78	0.88	0.06	1.72
2014	من الناتج المحلي الاجمالي	0.50	0.56	0.03	1.09
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.87	0.98	0.06	1.91
2015	من الناتج المحلي الاجمالي	0.67	0.77	0.04	1.48
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.95	1.09	0.06	2.10
2016	من الناتج المحلي الاجمالي	0.72	0.78	0.04	1.54
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.96	1.04	0.06	2.06
2017	من الناتج المحلي الاجمالي	0.64	0.74	0.04	1.42
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.90	1.04	0.06	2
2018	من الناتج المحلي الاجمالي	0.48	0.68	0.04	1.2
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.73	1.03	0.06	1.82
2019	من الناتج المحلي الاجمالي	0.48	0.76	0.04	1.28
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.70	1.10	0.06	1.86
2020	من الناتج المحلي الاجمالي	0.56	0.87	0.05	1.48
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.73	1.13	0.06	1.92
2021	من الناتج المحلي الاجمالي	0.49	0.80	0.05	1.34
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.69	1.14	0.08	1.91
2022	من الناتج المحلي الاجمالي	0.47	0.77	0.05	1.28
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.77	1.25	0.07	2.09

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين التكافلي السعودي من 2008الى 2022.

(https: //www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx).

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن مؤشر عمق التأمين كان في تزايد مستمر طوال الفترة محل الدراسة 2008 - 2022، فقد تزايد من 0.61% ليصل إلى 1.28% في نهاية الفترة، بمعدل تغير 0.67%، نظراً لارتفاع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة؛

غير أن نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في تذبذب طوال فترة الدراسة بين ارتفاع وانخفاض، وقد يشير ذلك إلى صِغر حجم هذا القطاع، حيث لا يزال في مرحلة النمو على

الرغم من توفر إمكانيات كبيرة سواء من الناحية القانونية أو البشرية، إلا أنها لم تستغل بشكل كافٍ، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى انخفاض مستوى الوعي التأميني لدى الأفراد.

وعلى الرغم من التغيرات الطفيفة في الزيادة في مؤشر عمق التأمين، إلا أن مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد السعودي تبقى ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وخاصة قطاع النفط، الذي يحتل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ الناتج المحلي السعودي والناتج المحلي غير النفطي السعودي 3497.46 و1658.64 مليار ريال على التوالي في عام 2021 م [1]، مقابل 1786 مليار ريال و690 مليون ريال على التوالي في عام 2008 م[2].

حيث شهد عمق التأمين خلال السنوات الخمس الأولى انخفاضاً في معدل النمو السنوي المركب بنسبة 9%، كما بلغت نسبة متوسط الانخفاض السنوي لعمق سوق التأمين من الناتج المحلي غير النفطي 1% خلال الفترة ما بين عام 2008 وعام 2012.

إلاّ أنه قد شهد خلال الفترة 2012-2016 ارتفاعاً في معدل النمو السنوي المركب بنسبة 19%، في حين بلغت نسبة متوسط النمو السنوي لعمق التأمين من الناتج المحلي غير النفطي 7% خلال الفترة ما بين عام 2012 وعام 2016، وقد تراجع معدل النمو السنوي المركب لعمق التأمين بـ 0.13% خلال الفترة 2016-2020، حيث انخفض عمق التأمين في عامي 2021 و2022 ليبلغ 1.34% و1.28% على التوالي، مقابل 1.48% في عام 2020، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ عمق التأمين من الناتج المحلي غير النفطي 1.91% في عام 2021 مقابل 1.92% للعام 2020، ليرتفع إلى 2.09% في عام 2022. فضلاً عن ذلك، فقد بلغ متوسط النمو السنوي المركب لعمق التأمين 1% خلال الخمس أعوام الأخيرة.

وبالنظر إلى عمق كل نوع من انواع التامين التكافلي السعودي في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، يبرز لنا أن قطاع التأمين الصحي يبقى رائداً مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكن هذه الريادة تعتبر ضئيلة في الناتج المحلي غير النفطي، حيث بلغت نسبة عمق التأمين الصحي 1.25% في عام 2022، ويمكن تفسير ذلك بسبب ضخامة قيمة الناتج المحلي السعودي بصفة عامة.

ثانياً: كثافة سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

تُعرّف كثافة التأمين بأنها معدل إنفاق الفرد على التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتبة مقسومة على عدد السكان) [3]، وتتضح كثافة التأمين فيما يخص فروع التأمين في المملكة العربية السعودية، في الجدول الآتي:

---

[1]-التقرير السنوي لعام 2022، **الهيئة العامة للإحصاء**، (https: //www.stats.gov.sa).

[2]-التقرير السنوي لعام 2012، **مرجع سابق**.

[3]- تقرير سوق التأمين السعودي2022م، **مرجع سابق**.

الجدول رقم 09: كثافة سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية.

نوع النشاط / السنوات	التأمين العام	التأمين الصحي	تأمين الحماية والادخار	المجموع الاجمالي
2008	222.5	193.7	23.9	440.1
2009	248.9	287.4	39.5	575.8
2010	247.8	320.2	35.8	603.8
2011	290.8	357.8	33.4	682
2012	308.3	386.5	30.4	725.2
2013	393.9	441.7	28.9	864.5
2014	450.4	510.9	29.4	990.7
2015	536	616.4	33.7	1186.1
2016	540.26	586.09	33.08	1159.43
2017	501.58	584.77	35.03	1121.38
2018	419.84	595.07	33	1047.91
2019	417.34	656.82	33.17	1107.33
2020	414.42	644.76	35.68	1094.86
2021	434.52	717.14	48.76	1200.42
2022	576.14	933.13	54.93	1564.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين التكافلي السعودي من 2008 الى2022 .

(https: //www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن مؤشر كثافة التأمين كان في تزايد مستمر طوال الفترة محل الدراسة 2008 – 2022، فقد تزايد من 292,2 ريال سعودي ليصل إلى 1564,2 ريال سعودي في نهاية الفترة.

إذ ارتفعت كثافة التأمين من 1,200 ريال للفرد في عام2021 إلى 1,564 ريال للفرد في عام 2022، بارتفاع قدره 30.3%، علاوة على ذلك، فقد بلغ متوسط النمو السنوي المركب لمتوسط إنفاق الفرد على خدمات التأمين 6.9% خلال الخمس أعوام الماضية. مع الإشارة إلى أن عدد السكان قد بلغ 35.01 مليون نسمة سنة 2021 مقابل 24 مليون نسمة في سنة 2008.

حيث ارتفع مستوى إنفاق الفرد على الخدمات التأمينية بزيادة سنوية متوسطة بلغت 8% خلال الفترة 2013-2017 بنسبة ارتفاع أقل مقارنة بزيادة سنوية متوسطة بلغت 11% خلال الفترة 2008-2013، هذا وقد ظلت نسبة كثافة تأمين الحماية والادخار عند مستوى منخفض بوجه عام مقارنة بالتأمين العام والتأمين الصحي حيث بلغت تلك النسبة 35 ريالاً للفرد .

كما نجد أن إقبال الأفراد على خدمات التأمين الصحي والعام أدى إلى هيمنتهما في سوق التأمين السعودي، ممّا أدى إلى زيادة كثافة كِلا النشاطين، في حين ظلت كثافة تأمين الحماية وتأمين الادخار منخفضة، وهذا ما يعود لاعتقاد الأفراد بعدم جواز تأمين الحماية والادخار، ممّا يعكس ضعف الوعي التأميني على الرغم من الجهود المبذولة من الهيئات القانونية والشرعية بجواز التعامل بكل منتجات التأمين التكافلي الموجودة في قطاع التأمين بالمملكة العربية السعودية.

المطلب الرابع: معدل الاحتفاظ والربحية في شركات التأمين في السعودية

وفي هذا المطلب سنتطرق إلى معدل الاحتفاظ في شركات التأمين التكافلي وربحية هذا القطاع في المملكة العربية السعودية .

أولاً: معدل الاحتفاظ في شركات التأمين التكافلي السعودي

يقيس معدل الاحتفاظ أقساط التأمين التي تحتفظ بها شركة التأمين بعد استبعاد حصة معيد التأمين، حيث يعتبر معدل الاحتفاظ مقياسا للأخطار التي تتحمل شركة التأمين تغطيتها، ويمكن احتساب معدل الاحتفاظ من خلال قسمة صافي أقساط التأمين المكتتبة على إجمالي أقساط التأمين المكتتبة [1]، والجدول التالي يوضح معدل الاحتفاظ في شركات التأمين التكافلي السعودي خلال الفترة 2008-2022.

جدول رقم 10: معدل الاحتفاظ حسب نوع النشاط في شركات التأمين التكافلي السعودي .

نوع النشاط / السنوات	الحوادث والسؤوليات وغيرها%	المركبات %	الممتلكات والحرائق %	البحري %	الطيران %	الطاقة %	الهندسي %	التامين الصحي %	المجموع الاجمالي %
2008	40.9	96.7	11.9	32.5%	04%	0.4	17.9	78.1	66.4
2009	44.9	96.4	11.6	34.9	0.6	1.7 0	15.5	76.2	67.4
2010	54.4	95.6	13.1	33.8	1.6	2.3 0	13.1	81.9	70.9
2011	44.3	94.6	11.7	32.3	0.4	02	14.3	84.7	72.1
2012	47.6	94	15	30.8	3.5	1.9 0	15.4	88.2	75.4

[1]- تقرير سوق التأمين السعودي 2022م، **مرجع سابق**.

2013	41.6	93.9	16.9	32.6	2.5 0	1.7 0	15	88.8	76.2
2014	52.3	94.7	16.4	31	2.5 0	02	14.3	93.2	79.8
2015	48.2	91.8	16.8	34.3	02	02	18	95.9	83
2016	50.1	88.2	14.9	30.3	06.5	02.8	21.9	97.1	83.7
2017	48	93.3	18.9	27.2	4.2	2.3 0	18.1	96.7	84.5
2018	47	94	18.5	28.5	3.6	0.7	17.1	97.2	86.2
2019	43.3	94.3	17.1	27.7	2.5	1.8 0	12	96.2	84
2020	46.5	92.9	17.2	25.6	4.9	1.9 0	22.3	96	83
2021	48.8	94.2	18.5	27.9	4.2	1.8 0	18.9	96.5	83.1
2022	50.2	95.4	19.9	30.1	2.3	1.9 0	14.2	98.3	84.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين التكافلي السعودي من 2008 الى2022 .(https: //www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الاحتفاظ الإجمالية لشركات التأمين التكافلي في سوق التأمين في المملكة قد بلغت 84.4 في سنة 2022 مقارنة بنسبة 66.4% سنة 2008، ويعود ذلك لارتفاع معدل الاحتفاظ للتأمين الصحي والتأمين على المركبات التي تقدر بـ 98.3% و95.4% على التوالي سنة 2022، مقابل 78.1%، 96.7% على التوالي سنة 2008، ويتضح من هذا، اقتراب نسبة الاحتفاظ من الواحد الصحيح، مما يدل على انخفاض قيم إعادة التأمين، وهو ما يؤشر على ارتفاع درجة اعتماد شركات التأمين على نفسها لتغطية المخاطر الصحية والمخاطر التي تتعرض لها المركبات.

ومن جانب آخر، سجل تأمين الطاقة أقل نسبة احتفاظ تقدر بنحو 1.9% سنة 2022، وهذا يدل على ابتعاد هذه النسبة عن الواحد الصحيح، ومنه ارتفاع قيم إعادة التأمين، وهو ما يشير إلى انخفاض درجة اعتماد شركات التأمين على نفسها لتغطية المخاطر واللجوء إلى شركات إعادة التأمين للمشاركة في تغطية تلك المخاطر بصفة أساسية.

ثانيا: ماهية الربحية في شركات التأمين

1-الربحية في شركات التأمين

الربحية في شركات التأمين تعبر الربحية عن مؤشر الكفاءة لدى الشركة وبعد تحليلها من المعايير المهمة، فهي تعني بإجمالي الدخل المحقق وإجمالي الإنفاق والاستثمارات، فهي من أحد المصادر المهمة في توليد رأس المال وهدف أساسي وضروري لاستمرار نشاط الشركة وغاية يتطلع إليها المساهمون، ويعتبر قياسها مهما لمعرفة مدى فاعلية السياسة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية في أي شركة ويساعد قياسها في صنع القرار الإداري في التوسع على المدى الطويل، كما تسمح للمالكين من معرفة قيمة استثماراتهم كقدرة الحصول على العائد، فمؤشرات الربحية تعتبر أفضل وأدق مقياس وأكثره مصداقية في التحكم في مستوى الكفاءة، ولها دور هام في عملية تقييم الأداء العام لأعمال الشركة فهي بمثابة مفهوم نسبي يشير إلى إذا ما كانت الأرباح متدهورة أو ثابتة أم محسنة وإلى

أي مدى يمكن تحسينها. عرفت بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح، أيضاً عُرفت بأنها العامل الذي يقيس قدرة الشركة على إفراز فائض بالنسبة إلى المبلغ المستثمر خلال فترة زمنية معينة.

والنتيجة الصافية تساوي إجمالي ايرادات عمليات التأمين ناقصاً إجمالي مصروفات عمليات التأمين بعد خصم الزكاة والضريبة .

2-مؤشرات ربحية شركات التأمين

تكتسي مؤشرات ربحية شركات التأمين الأهمية الأكبر في تقييم أداء العمل في الشركات المالية كونها أفضل مقياس في الحكم على مستوى الكفاءة المالية ومعرفة مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح، إذ يعتمد عليها المحللون الماليون ومستخدمو القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية وتعتبر جميع نسب الربحية كنسب سببية لأن التغيير في الربحية سيحصل عاجلا أم أجلا وتحديد ما إذا كانت الربحية تتزايد أم تتناقص فهي تهتم بتوضيح العوائد المالية الناتجة عن العمليات الاستثمارية، كما أنها تعكس مدى مقدرة الشركة على توليد الأرباح من أصول أو مبيعات المشروع في المستويات المرجوة من الأداء وتعتبر ناتج السياسات والقرارات الصادرة من الإدارة التي قامت باتخاذها وهي كالآتي[1]:

أ-العائد على مجموع الأصول

يعرف هذا المقياس أيضا باسم معدل العائد على الأصول، يعبر عن العلاقة ما بين كل من الربح المحاسبي وحجم المال المتاح للشركة التي تقوم باستعماله، والجدير بالذكر أن هذا المقياس هو من أهم المقاييس التي تستخدم لمعرفة قدرة إدارة الشركة على تحقيق العوائد على كافة الأموال المتاحة من جميع مصادرها، ويتم تحديد مدى نجاح الشركة في تحقيق الأرباح بصرف النظر عن الوسيلة التي يتم تمويل الأصول بها، وعليه يتم الفصل ما بين الآثار الناتجة من ممارسة الأنشطة التشغيلية والاستثمارية عن الآثار الناتجة من ممارسة الأنشطة التمويلية على الربحية.

ويتم احتساب العائد على الموجودات من خلال قسمة صافي النتيجة على إجمالي الموجودات .

ب-العائد على حقوق الملكية

ويقصد بهذا المقياس هو معدل ما تمتلكه الشركة من أموال للمالكين وما تحقق من عوائد من خلال الاستثمار بها، فكلما زاد هذا المعدل دل ذلك على أن الإدارة تعمل بشكل كفؤ، ويتم احتساب المعدل من خلال قسمة صاف الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، ويعمل معدل العائد على حقوق الملكية على قياس ربحية كل دولار تم استثماره من قبل المالكين للمشروع، كما ويعكس كل ما تقوم به الشركة من أنشطة وأعمال

---

[1]- محمد زاوي، محمد كويسي، عصام بوزيد، **محددات ربحية شركات التأمين في الجزائر للفترة (2005-2018)**، مجلة اقتصاديات اللأعمال والتجارة، المجلد: 07-العدد 01، 2022، ص508.

تشغيلية وتمويلية، وعليه تتأثر بالرفع المالي وكمية الدين التي يتكون منها رأس المال ومعدل العائد على الأصول وتقيس هذه النسبة العائد على مجموع استثمارات المالكين وحملة أسهم الشركة من أرباح الشركة.

ويتم احتساب العائد على حقوق الملكية من خلال قسمة صافي النتيجة على إجمالي حقوق الملكية.

ج-هامش الربح (الربح إلى المبيعات)

تمثل النسبة التي تبين ارتباط الربح بالمبيعات والتي تعكس قوة نشاط المبيعات على تحصيل الأرباح، فنسبة حافة مجمل الربح يتم احتسابها من خلال قسمة مجمل الربح على صافي المبيعات

تستخدم لقياس قدرة الشركة على مجابهة الظروف المسيرة التي قد تحدث بسبب نزول الأسعار السوقية للمنتجات أو بسبب زيادة النفقات الخاصة بتصنيع المنتج، أو الهبوط في كمية وحجم المبيعات، والتقييم أداء الشركة بصورة شاملة.

يتم استخدام نسبة حافة صافي الربح والتي تنتج من حاصل قسمة صافي الربح بعد الضريبة على صافي المبيعات، وتقوم المنشأة بأخذ النسبة الناتج بعين الاعتبار لأنها تولي للإيرادات والمصروفات الأخرى الاهتمام الكبير والتي قد تكون سببا في خروج الشركة عن نطاق نشاطها العادي والطبيعي.

د-الربح إلى الخصوم

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأرباح المتحققة الخاصة بالتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية في الشركة المجموع الخصوم وتساعد الإدارة في رفع الكفاءة العامة للإدارة من خلال توليد الأرباح على ضوء الأصول المتاحة لها، كلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على مزيد من الكفاءة أي كان ذلك أفضل للشركة[1].

ثالثا: ربحية قطاع التأمين في السعودية

ذكرنا أن النتيجة الصافية لسوق التأمين تساوي إجمالي ايرادات عمليات التأمين ناقصاً إجمالي مصروفات عمليات التأمين بعد خصم الزكاة والضريبة، ولديها مؤشرات تخصها كمعدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية يوضحها الجدول اسفله .

الجدول رقم 11: التالي يوضح ربحية قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية .

البيان السنوات	النتيجة الصافية (مليون ريال)	العائد على الاصول %	العائد على حقوق الملكية %
2008	694	-	-
2009	1059	4.3	14.1
2010	1138	4.4	14.2

[1]- محمد زاوي، محمد كويسي، عصام بوزيد، **مرجع سابق**، ص509.

2011	890	2.8	9.7
2012	972	2.8	9.6
2013	(1428)	(3.4)	(15.3)
2014	735	1.6	7.3
2015	810	1.5	6.5
2016	2104	3.7	14.5
2017	688	1.2	4.7
2018	183	0.32	1.22
2019	858	1.34	5.27
2020	1386	2.05	7.52
2021	(47)	(0.07)	(0.25)
2022	689	0.86	3.46

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين التكافلي السعودي من 2008 الى2022 (https: //www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سوق التأمين شهد نمواً مستقراً للربحية خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2015، باستثناء عام 2013. حيث بلغ صافي أرباح تقدر بـ 735 مليون ريال في عام 2014 مقارنة بإجمالي خسائر بلغ 1.42 مليار ريال في عام 2013، وتعافى كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول من مستويات العام الماضي ليصلا إلى نسبة 7.3% و1.6% على التوالي في عام 2014 مقارنة بنسبة -15.3% و-3.4% في المئة في عام 2013، بسبب عدم ملائمة التسعير والمنافسة المرتفعة في السوق آنذاك التي أدت إلى خفض أسعار التأمين دون المستويات التي أوصى بها الخبراء الاكتواريون.

بينما شهدت النتائج الصافية لسوق التأمين ارتفاعاً كبيرا في عام 2016 لتصل إلى 2.1 مليار ريال مقابل 810 مليون ريال في عام 2015.

غير أنها حققت انخفاضاً متتالياً في عامي 2017 و2018 لتصل إلى 688 و183 مليون ريال على التوالي، وبطبيعة الحال انخفاض معدل كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

ولكنها ارتفعت لأكثر من ثلاثة أضعاف في عام 2019 مقارنة بعام 2018، ممّا أدى إلى ارتفاع كل من معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بـ 1.02% و4.05% على التوالي.

كما شهد عام 2020 زيادة في إجمالي الربحية لقطاع التأمين مقارنة بعام 2019، حيث بلغ ما يقارب 1.38 مليار ريال، ممّا ساهم في ارتفاع كل من معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية من 1.34% و5.27% على التوالي في عام 2019 إلى 2.05% و7.25% على التوالي في عام 2020.

في حين أنه في عام 2021 شهدت الربحية الإجمالية لقطاع التأمين انخفاضاً، إذ سجل خسائر طفيفة بلغت 47 مليون ريال، حيث انخفض كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ليبلغا 0.07%- و0.25%- على التوالي، ويمكن أن يُعزى الانخفاض بشكل رئيس إلى النتائج السلبية التي حققتها شركات التأمين الصغيرة خلال عام 2021، في حين استمرت شركات التأمين الكبرى في تحقيق نتائج إيجابية، فيما ساهم الارتفاع في دخل الاستثمار في موازنة الارتفاع في خسائر عمليات التأمين[1].

لكن في عام 2022 ازدادت الربحية الإجمالية لقطاع التأمين، لِتصل إلى 689 مليون ريال مقابل الخسارة التي سُجلت في العام السابق، وعليه ارتفع العائد على الأصول بنسبة 0.93%، والعائد على حقوق الملكية بنسبة 3.71%.

وقد يكون ذلك بسبب نتائج الربحية الإيجابية لشركات التأمين الكبرى خلال عام 2022م. مدفوعةً بتوفر منتجات التأمين الجديدة وكذلك زيادة صافي أقساط التأمين المكتتبة في حصة التأمين الصحي والتأمين على المركبات التي تبلغ 70% و22% على التوالي من المجموع الإجمالي لصافي أقساط التأمين المكتتب بها في عام 2022.

المبحث الثالث: دروس مستفادة للجزائر

وفي هذا المبحث وبعد عرض تجربة التأمين التكافلي في السعودية، نستخلص أهم الدروس المستفادة منها للجزائر، وقبل التطرق لذلك نوضح أولا القانون المنظم للتأمين التكافلي في الجزائر وآفاقه المستقبلية.

المطلب الأول: التأمين التكافلي في الجزائر

وفي هذا المطلب نتناول أولاً التنظيم القانوني لصناعة التأمين التكافلي في الجزائر ثم الآفاق المستقبلية له.

1-القانون المنظم للتأمين التكافلي في الجزائر:

لقد شهدت صناعة التأمن التكافلي في العالم تطورات ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية، وساهمت بشكل كبير في طرح وتطوير منتجات تأمينية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، استجابة لرغبات جمهور عريض من المتعاملين الملتزمين بأحكام المعاملات المالية الإسلامية.

وكان لحداثة الخدمات المصرفية الإسلامية بالجزائر بالغ الأثر في تأخر ظهور الخدمات التأمينية التكافلية، حيث سمحت بلادنا لشركات التأمين التجارية العاملة بالسوق الوطني بإمكانية ممارسة هذا النوع من التأمين، إلى

[1]- تقرير سنوي 2020، **مرجع سابق** .

جانب ممارستها لتأمينات الأضرار والأشخاص وذلك من خلال نص المادة 103 من القانون رقم 14-19 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 2019 المتضمن في قانون المالية لسنة2020، حيث اكتفى المشرع من خلال نص المادة المذكور بتعريف هذا التأمين، تاركا تحديد شروطه وكيفيات ممارسته للمرسوم، ليتم بعدها صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 بتاريخ 23 فيفري 2021 والذي قام بتحديد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي[1].

ويتكون المرسوم التنفيذي الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر من (27) مادة تناولت عدة مواضيع نذكر أهمها، فيما يلي[2]:

من الشروط العامة أنه لقيام أي شركة تامين مهما كان شكلها وطبيعة نشاطها في الجزائر، لا بد وأن تتوفر فيها شرطين جوهريين وهما: أن تكون الشركة مؤسسة طبقا لأحكام المادة 203 من الأمر رقم 07-95 المعدل والمتمم، وأن تحصل على الاعتماد لممارسة نشاطها.

- حددت المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 21-81 ممارسة التأمين التكافلي وفق إحدى الطريقتين: إما باعتماد نظام النوافذ الاسلامية لدى شركات التأمين التقليدي مثله مثل نموذج شبابيك الصيرفة الإسلامية لدى البنوك التقليدية، أو من خلال شركات تأمين تمارس حصريا التأمين التكافلي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.
- و جاءت المادة رقم 05 من المرسوم لتحدد شكلين لممارسة التأمين التكافلي من قبل شركة التأمين وهما التأمين العام والتأمين العائلي.
- أكد المرسوم على ضرورة الفصل التام بين حساب المشتركين وحساب الشركاء* في عدة مواد، في المادة 02، رقم 06، وأيضا في المادة رقم 21، حيث نفس الشرط يطبق على النوافذ لدى مؤسسات التأمين التقليدية، حيث يجب أن يتم الفصل من الناحية الفنية والمحاسبية والمالية عمليات التأمين التكافلي عن عمليات التأمين التقليدي وهذا ما ذكرته المادة 04 من المرسوم.
- وحدد المرسوم التنفيذي رقم 21-81 ثلاث نماذج لإدارة عمليات التأمين التكافلي من خلال المواد 09 إلى 12 من المرسوم، حيث تتمثل في نموذج الوكالة، المضاربة، والمزيج بينهما.
- والمواد من 14 إلى 20 من المرسوم توضح بأن المشرع الجزائري فرض رقابة شرعية على شركات التأمين التكافلي تتولاها الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية في شق مطابقة منتجات التأمين التكافلي لأحكام

---

[1]- عباس كريمة، **التأمين التكافلي في الجزائر-دراسة على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 21-81**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة-الجزائر، المجلد 33، العدد3، 2022، ص348.

[2]- **المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فبراير، 2021، يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي**، ج.ر العدد 14، الصادرة بتاريخ 28 فبراير2021.

***الشركاء: المساهمين.**

الشريعة الإسلامية، ولجنة الإشراف الشرعي من جانب مراقبة مدى مطابقة عملياتها التأمينية للشريعة، وأخيرا رقابة المدقق لمدى مطابقة العمليات المرتبطة بالتأمين التكافلي لآراء لجنة الإشراف الشرعي وقراراتها.

– والمادة رقم 23 من المرسوم توضح توزيع النتيجة الإيجابية التي يحققها رصيد صندوق المشتركين(الفائض التأميني)، يكون حسب الطرق الثلاث الآتية:

الطريقة الأولى: التوزيع على جميع المشتركين دون تمييز بين الذين استفادوا والذين لم يستفيدوا من تعويضات خلال السنة المعنية.

الطريقة الثانية: التوزيع حصرا على المشتركين الذين لم يستفيدوا من تعويضات خلال السنة المعنية. الطريقة الثالثة: التوزيع على أساس نسبة مساهمة كل مشترك بعد خصم التعويضات المدفوعة له خلال السنة المعنية، وإذا كان مبلغ التعويض المدفوع يفوق حصته في مبلغ الرصيد، لا يستفيد المشترك من أي دفع.

فجاءت المادة رقم 24 من المرسوم لتبين كيفية تغطية العجز في حالة النتيجة تكون سلبية، وذلك عن طريق تغطيته من القرض الحسن من أموال الشركاء في رؤوس أموال الشركة، على أن يتم استرداد هذا القرض من الرصيد الإيجابي لحساب المشتركين الذي يتحقق في السنوات المقبلة، بشرط ألا يتجاوز مبلغ القرض 70% من مبلغ الأموال الخاصة للشركة التي تمارس التأمين التكافلي.

والمادة رقم 25 من المرسوم التي تنص على ان تلجا الشركة التي تمارس التأمين التكافلي في عمليات اعادة التامين إلى شركات اعادة التامين التي تمارس اعادة التامين في شكل إعادة التأمين التكافلي، وفي حالة تعذر ذلك طبقا لمبدا الضرورة، يمكن للشركة التي تمارس التأمين التكافلي ان تلجا إلى شركات إعادة التأمين التقليدي بعد قرار لجنة الإشراف الشرعي

والمادة رقم 26 من المرسوم التي تنص على ان تخضع ممارسة إعادة التأمين في شكل إعادة التأمين التكافلي، للشروط والكيفيات المنصوص عليها في أحكام هذا المرسوم .

وفي الاخير المادة رقم27من المرسوم الذي يحدد تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في 11رجب عام 1442الموافق23فبراير 2021.

2–الآفاق المستقبلية للتأمين التكافلي في الجزائر

لقد عمدت الجزائر إلى إقامة شراكة تأمينية في مجال التكافل مع دول الخليج مثلا الشركة القابضة القطرية الجزائرية التي تنشط في مجال التكافل وهذه الشراكة هي في توسع حيث تسعى بعض الشركات الخليجية العاملة في مجال التكافل لفتح فروع لها بالجزائر باعتبار الجزائر دولة عربية إسلامية تتوفر على جميع الأسس والمقومات اللازمة

للنهوض بالصناعة المالية الإسلامية وتوسيع نطاق التعامل بها، ومن أهم العوامل المشجعة على الاستثمار في التأمين التكافلي[1]:

– تفضيل العملاء للمنتجات المالية الإسلامية ومنها منتجات التكافل لأيمانهم بمدى شرعيتها وارتكازها على مبادئ الشريعة الإسلامية ما يقلل من العزوف على المجال التأميني وبالتالي المساعدة على خلق سوق واسع للتكافل في الجزائر، وذلك مشروط بالتطبيق الصحيح للشروط الشرعية التأمين التكافلي وبدون تحايلات.

– وجود سوق متنامي للتأمين التكافلي في جميع أنحاء العالم وبنسبة أكبر في الدول العربية والإسلامية، ما يشجع الجزائر بحكم علاقاتها مع هذه الدول على الدخول في شراكات معها للاستفادة من الخبرات والتجارب في مجال التكافل.

– تعتبر الجزائر سوق واعد ومهما لمؤسسات التأمين التكافلي العالمية نظرا لوجود مؤسسة وحيدة ناشطة في هذا المجال في سنة 2019، الا ان بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 اصبح لدينا مؤسستين مستقلتين للتأمين التكافلي الجزائرية للتكافل والجزائر المتحدة للتأمين التكافلي (CNA)، بالإضافة إلى أربع نوافذ عاملة في شركات التأمين التجاري.

المطلب الثاني: دروس مستفادة للجزائر

مما سبق وبعد عرض التجربة السعودية في التأمين التكافلي كنموذج وعرض القانون المنظم للتأمين التكافلي في الجزائر ومن آفاق مستقبلية له، يمكننا أن نستنتج جملة من النتائج التي بناءا عليها يمكن تحديد متطلبات تنمية التجربة الجزائرية في التأمين التكافلي، وذلك على النحو الآتي:

– من خلال عرض مراحل تطور قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية تظهر لنا أهمية وجود التنظيم الرسمي لهذه الصناعة، وانعكاساته على الشركات العاملة فيه واتساع خدماتها التأمينية. وعليه فإنه لابد من الجزائر أن تركز أولاً على نقطة وجود تغطية قانونية تنظم هذه الصناعة لتستفيد منها، وذلك بالعمل على إصدار قانون خاص بالتأمين التكافلي والنصوص التطبيقية له، يتماشى وخصوصية هذا النوع من التأمين، فوجود مرسوم تنفيذي وحده لا يكفي لتنظيم قطاع هذا التأمين من جميع جوانبه وتفاصيله، وإدارة علاقاته التعاقدية والمالية، وأيضا إصدار لوائح تنظيمية ومراسيم تنفيذية تخص ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر، كأن تقوم بإصدار لائحة تنفيذية تحدد بالتفصيل المنتجات التأمينية التكافلية المطبقة في الجزائر.

– لم ينص قانون التأمين السعودي على وجوب التزام شركات التأمين التعاوني بنموذج معين لإدارة عمليات التأمين، فقط اكتفى بأنه يجب على الشركة أن تلتزم باستثمار جميع الأموال سواء ما يتعلق بالمساهمين أو المشتركين بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يتوافق مع السياسة الاستثمارية للشركة الموافقة عليها من مؤسسة

[1]– هرموش ايمان، مقيمح صبري، **واقع وافاق التأمين التكافلي في الجزائر – محاكاة تجارب عالمية**، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الوادي –الجزائر، المجلد 03 – العدد 02، 2019، ص74.

النقد العربي السعودي فهو لم يحدد ولم يلزم بنموذج معين حتى يعطي أريحية لشركات التأمين التكافلي لاستثمار أموالها بصورة جيدة واختيار الصيغة التي تناسبها بشرط ان تكون متناسبة مع أحكام الشريعة الاسلامية.

على خلاف المرسوم الجزائري الذي حدد ثلاث نماذج لإدارتها، نموذج الوكالة(حيث نصت المادة (10) من المرسوم أن عمولة الوكالة تُقتطع من مساهمة المشتركين، بمعنى أن المرسوم يُحدد مباشرة نموذج الوكالة بأجر)، أو نموذج المضاربة أو المزيج بينهما.

– بالنسبة لكيفية توزيع الفائض التأميني، ففي المرسوم التنفيذي الجزائري وفي مادته رقم (23) ترك حرية الاختيار لكل شركة تمارس عمليات التأمين التكافلي وفق الثلاث طرق المذكورة اعلاه، بالإضافة إلى انه يمكن الاستفادة من قانون الفائض التأميني عن طريق تخفيض اشتراكات المشتركين للسنوات القادمة .

– النظام لم يحدد كيفية التعامل مع العجز في حساب المشتركين عند وجوده، ولعله بذلك ترك الباب مفتوحاً أمام الشركات، لاتخاذ ما تراه مناسباً لها، فيمكن تغطيته بالاقتراض من الدولة وخاصة بعد وضعها لإطار تنظيمي يضمن نجاح نشاط شركات التأمين التكافلي بالمملكة، وبعد إدراكها لحاجة وجود شركات التأمين التكافلي بهدف التأمين على المشاريع الحكومية والأخطار الكبيرة للقطاع الخاص والمشاريع مثل مصافي البترول والصناعات البتروكيميائية، لضمان بقاء أكبر قدر من أقساط التأمين داخل الاقتصاد المحلي.

أو بالاقتراض من البنوك الإسلامية، إذ يتكون الجهاز المصرفي السعودي من أربع مصارف إسلامية وهي: مصرف الراجحي، بنك الجزيرة، بنك البلاد ومصرف الإنماء، حيث يعتبر بنك الراجحي السعودي أكبر بنك إسلامي، وهو من بين أسباب تطور حجم أصول المالية الإسلامية في العالم ككل.

أما في المرسوم التنفيذي الخاص بالتأمين التكافلي في الجزائر، فقد أفرد طريقة واحدة لتغطية الصندوق في حالة العجز، ألا وهي منح قرض حسن لا يتجاوز مبلغ 70% من رأس مال الشركة، وهي نسبة كبيرة ويمكن أن يقع فيها النزاع، وخاصة في حالة استمرار العجز فمِن أين يتم تغطيته، فمن الأفضل ان تكون نسبة معقولة من رأس مال الشركة، وأيضا باللجوء إلى حلول أخرى، كرفع أقساط الاشتراك أو الاقتراض من الدولة أو المصارف الإسلامية وخاصة بعد توجه الجزائر للصيرفة الإسلامية، وعليه لابد من إعادة النظر في هذه النقطة، فهي من بين النقاط التي تحتاج إلى مزيد من التفصيل.

– لابد أن يتضمن النص القانوني المنظم للتأمين التكافلي في الجزائر في طياتِه متطلبات الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين التكافلي وإعادة التكافل والالتزام به، فهذا ضروري للنجاح، إذ بدون تحديد رأس المال لن تكون الشركات قادرة على النمو وخلق الوظائف.

فقد بين نظام مراقبة التأمين التعاوني في المملكة أن شركات التأمين التعاوني يجب أن تكون شركات مساهمة، لا يقل رأسمالها المدفوع عن مائة مليون ريال سعودي، بينما لا يقل رأس مال شركات إعادة التأمين

التعاوني عن مائتي مليون ريال سعودي، وهذا يعتبر رأس مال ضخم جدا، إذ تتميز شركات المساهمة بضخامة رأس مالها، مما يمكنها من المشاركة في مشاريع عملاقة والدخول في أسواق جديدة، وبالتالي تعظيم العائد على كل المساهمين.

– بالنظر إلى الجهات الرقابية والإشرافية على قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية، فلابد من الجزائر أن تستفيد منها، بإعادة هيكلة الهيئات التنظيمية والرقابية على القطاع تحت إشراف الوصاية، بما يتماشى وضوابط الشريعة الإسلامية، وذلك بأن تكون هناك هيئة خاصة به، هيئة مستقلة تابعة للدولة تقوم بمراقبة قطاع التكافل في الجزائر، لكي تكون الفرص المتاحة له مثل الفرص المتاحة للتأمين التجاري.

حيث جاء في المادة (15) من المرسوم التنفيذي أن المشرع الجزائري فرض رقابة شرعية على شركات التأمين التكافلي ككل تتولاها الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية في شق مطابقة منتجات التأمين التكافلي لأحكام الشريعة الإسلامية.

– يمكن للجزائر ان تستفيد من طريقة تدريب وتأهيل المورد البشري العامل في قطاع التكافل في السعودية، والذي يُعد المحرك الأساسي لهذا القطاع علمياً وعملياً، وذلك بجلب موظفين غير سعوديين للعمل في شركات التكافل السعودية وبعث موظفين سعوديين إلى الخارج لتكوينهم وتعليمهم وتدريبهم على شروط وكيفية ممارسة الأنشطة التأمينية التكافلية، وهذا ما يطلق عليه "الإحلال الوظيفي".

كما يمكن للجزائر ان تقوم بتكوين الكوادر البشرية العاملة في قطاع التأمين التكافلي عن طريق تدريسهم والقيام بدورات وندوات وملتقيات، والبعثات إلى العالم الخارجي، لاسيما تلك الدول التي تتميز بصناعة تأمين تكافلي قوية مثل المملكة العربية السعودية.

– مع حداثة تجربة المملكة العربية السعودية في التأمين التكافلي، والذي بدأ تقريبا بعد عام 2004م، بعد صدور اللوائح التنفيذية والبدء في تأسيس شركات التأمين التكافلي، إلا أنه يعتبر أكبر سوق تأمين تكافلي في العالم كله، وأيضا يعتبر أكبر سوق من حيث عدد شركات التكافل وحجم رأس مالها، ومن حيث إجمالي الاشتراكات في العالم، وبالتالي يمكن للجزائر أن تستفيد من هذه التجربة لتنمية وتطوير قطاع التأمين التكافلي في الجزائر .

– المرسوم التنفيذي الخاص بالجزائر لم ينص على التأمينات الإلزامية كما هو ساري في التأمين التجاري، وكما هو سائد في التأمين التكافلي السعودي كالتأمين الصحي والتأمين على المركبات، ومن الأفضل أن تكون كل المنتجات التأمينية ذات أولوية.

– فتح المجال أمام شركات التأمين التكافلية العالمية لدخول السوق الجزائرية من باب الاستفادة من خبرتها في المجال، ومن بينها شركات التامين التكافلي السعودية، بفتح شراكة معها لأنها الاقوى في العالم.

– الاستفادة من المادة (20) من نظام التأمين التعاوني السعودي، حيث تم إنشاء لجنة ابتدائية يقع مقرها بمؤسسة النقد العربي السعودي، وتشكل هذه اللجنة من ثلاثة اعضاء من ذوى الاختصاص يكون أحدهم على الأقل مستشاراً نظامياً ويمثل الادعاء أمام هذه اللجنة الموظفون الذي يصدر بتعيينهم قرار من وزير المالية، والتي تختص بالفصل في المخالفات والمنازعات التي تقع بين شركات التأمين وعملائها وكذا الفصل في المنازعات بين هذه الشركات وغيرها في حالة حلولها محل المؤمن له.

إلى ان تنتهى هذه اللجنة إلى قرار، وفى حالة قيام أحد طرفي النزاع بالطعن على هذا القرار، فيكون ذلك أمام اللجنة الاستئنافية التي سيتم إنشاؤها بموجب الامر الملكي رقم م30، على أن يكون الطعن على القرار بالاستئناف أمام اللجنة وفقا لما ورد في نظام المرافعات الشرعية بأن مدة الاعتراض على الأحكام هي ثلاثين يوماً.

تطرق هذا القانون إلى موضوع الرقابة الشرعية الداخلية، حيث جاء في المادة (10) من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في السعودية، بأن تعين الجمعية العامة في شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين سنوياً اثنين من مكاتب مراقبي الحسابات من بين المحاسبين القانونيين المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة وتحدد أتعابهما، لكنها لم تقم بنص ذلك بصفة إلزامية، ليُمكنها من فرض عقوبات على هذه الشركات في حالة مخالفتها لأوامر مؤسسة النقد العربي السعودي، وكذلك لم ينص على إلزامية وجود مراقب شرعي، أو تعيين مراجع يكون وسيط بين إدارة الشركة وهيئة الرقابة الشرعية يتميز بِكمٍ معرفي شرعي اقتصادي وإداري، وكذلك مع تحديد مكافأتهم وكيفية العقوبة في حالة فشلهم في تأدية مهامهم.

– يمكن للجزائر أن تستفيد من سياسة الاندماج بين شركات التأمين التكافلي العاملة بالمملكة العربية السعودية، والتي تعتبر من ميزات التجربة السعودية، وذلك باندماج شركتين، إحداهما مربحة والأخرى خاسرة، فقد شهدت أربع شركات قامت بالاندماج ونجحت في ذلك.

– لابد من الجزائر على أن تنص على قوانين تنظم شركات إعادة التأمين التكافلي، وبالنظر إلى التجربة السعودية، فقد أعطت أهمية كبيرة لشركات إعادة التكافل تلجأ إليها شركات التأمين التكافلي السعودية، ويظهر ذلك في حجم رأس مالها، وحجم تعاملاتها، فقد بين نظام مراقبة التأمين التعاوني في المملكة بأن لا يقل رأس مال شركات إعادة التأمين التعاوني عن مائتي مليون ريال سعودي، وهذا يعتبر رأس مال ضخم جدًا .

خلاصة الفصل الثاني:

على ضوء ما تم تناوله في طيات الفصل الثاني لهذه الدراسة، قمنا باستعراض الإطار القانوني والتنظيمي للتأمين التكافلي في السعودية، وذلك بعرض مراحل تطوره والإطار القانوني المنظم له، وتوضيح الأطراف المتدخلة في هذا القطاع وخاصة مؤسسة النقد العربي السعودي، الهيئة التي تسهر على نجاح هذا القطاع، كما قمنا بإبراز الخبرات والموارد البشرية العاملة في قطاع التأمين التكافلي السعودي والأساليب المتبعة لتدريب المورد البشري العامل فيه، لكن بالرغم من النمو الذي يشهده هذا القطاع لكنه يواجه جملة من التحديات والتي لابد من السهر على تخفيفها أو التغلب عليها نهائياً.

أما في المبحث الثاني حاولنا تسليط الضوء على واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2008-2022، بعرض المنتجات التأمينية التكافلية المطبقة في المملكة، وإبراز حجم نشاط التأمين خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى مؤشر عمق وكثافة التأمين، ومؤشر ربحية هذا القطاع في السعودية، حيث توصلنا إلى هيمنة التأمين الصحي والتأمين على المركبات على القطاع بسبب الإقبال الإجباري للأفراد على هاتين الخدمتين لكن بالرغم من هذا تبقى مساهمتهما في الناتج المحلي غير النفطي ضئيلة جداً.

وفي المبحث الأخير من هذه الدراسة حاولنا إبراز النظام القانوني للتأمين التكافلي في الجزائر باعتباره نوعا مستحدثا من أنواع التأمين، ظهر كبديلا شرعيا للتأمين التجاري، حيثُ سمح بممارسته بموجب المادة 103 من القانون رقم 14-19 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، غير أن شروط وكيفيات ممارسته لم يتم تحديدها إلا بعد صدور المرسوم رقم 21-81.

حيث عمل هذا المرسوم على إزالة الغموض عن هذا النوع من التأمينات، فاتحا بذلك المجال أمام المستثمرين الراغبين في العمل بمجال التأمين الإسلامي، بتأسيس شركات تدعى شركات تكافل، كما منح لشركات تأمين الأضرار والأشخاص العاملة بالسوق الوطني إمكانية ممارسة هذا النوع من التأمين، من خلال فتح نوافذ في شركات تقليدية، وذلك سعيا من المشرع الجزائري والسلطات العمومية إلى النهوض بقطاع التأمين، من خلال تنويع منتوجاته، بغرض إرضاء كافة شرائح المجتمع، إضافة إلى ذلك حاولنا استخلاص أهم دروس مستفادة للجزائر بناءاً على تجربة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية.

خاتمة

خاتمـــــة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي تناولنا فيه إبراز واقع سوق التأمين التكافلي السعودي واستخلاص أهم الدروس التي تستفيد منها الجزائر، توصلنا إلى أن نظام التأمين التكافلي يعتبر من القطاعات الأساسية في الاقتصاد وذلك من خلال مساهمته في بعث الأمان والطمأنينة لدى الأفراد، وتحقيق الاستقرار المالي لهم وللمؤسسات، وفي محاولة منا للإجابة على الإشكالية المطروحة، كان من الضروري إلقاء نظرة شاملة حول الإطار النظري للتأمين التكافلي من خلال الفصل الأول، الذي خلصنا من خلال دراسته إلى أن التأمين التكافلي هو نظام يقوم على التعاون والتكافل بين مجموعات أو أفراد في تحمل الأضرار عن المخاطر التي يمكن أن تلحق بأي منهم، فهو يعتبر بديلاً شرعياً عن التأمين التجاري، إذ يحظى بإجماعٍ من كبار العلماء والفقهاء على جوازه ومشروعيته، لاسيما أنه يُرسّخ مبدأ التكافل والمشاركة، ممّا يُضفي عليه ثقةً شرعيةً عالية، كما خلصنا في هذا الفصل أن من أبرز مقومات هذا التأمين تتمثل في الحاجة الفعلية إليه حاليا ومستقبلاً نتيجة لنمو المصارف الإسلامية خاصة والصناعة المالية الإسلامية عامة، إضافة إلى توجه العديد من شركات التأمين في الدول العربية نحو تطبيقه، وقد خصصنا الفصل الثاني لدراسة واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية مع استخلاص دروس لتنمية قطاع التأمين التكافلي في الجزائر، حيث توصلنا من خلال دراسته إلى أن سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية يشهد نموا مستمرا، وأن نجاح هذه الصناعة في السعودية تطلب ضرورة تنمية الجانب القانوني المنظم لهذه الصناعة، بالإضافة إلى تنمية دور الرقابة الشرعية سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية، فضلاً عن ضرورة تنمية الجانب المالي لشركات التأمين التكافلي من أجل توفير السيولة اللازمة لتغطية المخاطر التي تؤمن عليها، كما وجب تنمية الجانب الفني من خلال تطوير الخدمة التأمينية التكافلية وتحقيق التأهيل المتكامل للمورد البشري والذي يجمع ما بين الجانب الفني والشرعي، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بنشر الثقافة التأمينية التكافلية.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

بالنسبة لفرضيات البحث فقد تبين لنا من خلال دراستنا للموضوع ما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على أن نشاط شركات التأمين التكافلي وأسس عملها لا يختلف عن آلية عمل شركات التأمين التجارية، إلاَّ فيما يتعلق بتفادي المعاملات الربوية عند استثمارها للفائض التأميني، هي فرضية خاطئة، حيث أن نشاط شركات التأمين التكافلي يتفق مع شركات التأمين التجاري في بعض الجوانب ويختلف عنه في العديد من الأمور المتعلقة بالشرع وأحكامه، فمن أوجه الاتفاق بينهما التزامهما بإتباع نفس الأسس الفنية التي تقوم على تقدير الخسائر، وتحديد الأقساط الشهرية بناءً على قانون الاحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة، إضافة إلى تحمل المصاريف الإدارية، ويتفقان على الالتزام بدفع التعويضات عند انتهاء مدة العقد، أما أوجه الاختلاف بينهما، فإنها تتمثل في الأسس والمبادئ التي تقوم عليها كلتا الشركتين، ورأس مال الشركة، وحساب الشركة، وطبيعة إبرام العقد، ووجود هيئة الرقابة الشرعية، وأركان عقد التأمين، فضلاً عن طرق التعويض والاستثمار، وتوزيع عوائد الاستثمار والفائض التأميني؛

- وبخصوص الفرضية الثانية التي تنص على أن من أسباب نجاح وتنمية صناعة التأمين التكافلي في السعودية تطلب النظر في التشريعات المنظمة لعمل شركات التأمين التكافلي ، وإصدار قانون ينظم هذه الصناعة في المملكة.

فهي فرضية صحيحة ، حيث تعد تجربة المملكة العربية السعودية تجربة رائدة في مجال التأمين التكافلي على المستوى العربي والعالمي ،وهذا بسبب توفيرها لترسانة من القوانين تتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية، خاصة بعد تطبيق نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية وصدور قرار التأمين الإجباري في القطاع الصحي والمركبات، لكن لم تكتفي بهذا بل اعتمدت على تدريب وتأهيل المورد البشري الذي يعد المحرك الأساسي لهذا القطاع علميا وعمليا.

- بالنسبة للفرضية الثالثة التي مفادها أن المرسوم التنفيذي رقم 21-81 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر لا يكفي وحده لتنظيم هذا القطاع ككل في الجزائر، فهي فرضية صحيحة فوجود مرسوم تنفيذي وحده لا يكفي لتنظيم قطاع هذا التأمين من جميع جوانبه وتفاصيله وحيثياته، وإدارة علاقاته التعاقدية والمالية، فلابد من وجود تغطية قانونية تنظم هذه الصناعة بإصدار قانون خاص بالتأمين التكافلي والنصوص التطبيقية له يتماشى وخصوصية هذا النوع من التأمين.

-بالنسبة للفرضية الأخيرة التي تنص أنه يمكن للجزائر أن تستفيد من تجربة المملكة العربية السعودية في التأمين التكافلي ، لأنه يعتبر أكبر سوق تأمين تكافلي نموا في العالم كله ، فهي فرضية صحيحة، فمع حداثة هذه التجربة السعودية في التأمين التكافلي والتي بدأت تقريبا بعد عام 2004م، وبعد صدور اللوائح التنفيذية والبدء في تأسيس شركات التأمين التكافلي ،الا أنه أكبر سوق تأمين تكافلي في العالم كله، وأيضا يعتبر أكبر سوق من

حيث عدد شركات التكافل وحجم رأس مالها ،ومن حيث إجمالي الاشتراكات في العالم ،وبالتالي يمكن للجزائر أن تستفيد من هذه التجربة لتنمية وتطوير قطاع التأمين التكافلي في الجزائر.

ثانياً: نتائج الدراسة

بعد دراستنا للموضوع، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:

يعتبر التأمين التكافلي بديلاً شرعياً عن التأمين التجاري، فهو يحظى بإجماعٍ من كبار العلماء والفقهاء على جوازه ومشروعيته، ممّا يُضفي عليه ثقةً شرعيةً عالية، لاسيما أنه يُرسّخ مبدأ التكافل والمشاركة بين المؤمّنين، ممّا يُعزّز روح التعاون والتضامن في المجتمع، إذ يعد أداة فعالة لإدارة المخاطر وحماية الأموال والممتلكات، ممّا يُساهم في تحقيق الاستقرار المالي للأفراد والمؤسسات؛

– التأمين التكافلي هو نظام يقوم على التعاون والتكافل بين مجموعات أو أفراد في تحمل الأضرار عن المخاطر التي يمكن أن تلحق بأي منهم، من خلال إنشاء صندوق غير هادف للربح له ذمة مالية مستقلة، تجمع فيه الأقساط وتصرف منه المستحقات في حالة الضرر، وما تبقى هو الفائض، وتتولى إدارة هذا الحساب أو الصندوق شركة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛

– رغم تنوع شركات التأمين التكافلي إلاَّ أن ما يجمعها أنها جمعيات تعاونية، تقوم على مبدأ الفصل بين حقوق المساهمين وحقوق حملة الوثائق، فضلاً عن كون نظام التأمين التكافلي قد قام بتقديم صيغ إدارة خالية من الربا كالمضاربة، الوكالة، والمزيج بينهما، ويقوم على أساس ملكية الفائض التأميني لهيئة المشتركين لا للشركة المديرة لأعمال التأمين، كما تلجأ شركات التأمين التكافلي لعملية إعادة التأمين التكافلي بغرض تحقيق التوازن في نشاطها التأميني؛

أهمية وجود التغطية القانونية والتنظيم الرسمي لصناعة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية وانعكاساته على الشركات العاملة فيه واتساع خدماتها التأمينية؛

– مع حداثة تجربة المملكة العربية السعودية في التأمين التكافلي، والذي بدأ تقريبا بعد عام 2004م، إلا أنه يعتبر أكبر سوق تأمين تكافلي في العالم؛

– من نقائص قانون التأمين السعودي أنه نص على إلزامية التأمين الصحي والتأمين على المركبات، ولكن لا بد من النظر إلى المنتجات التأمينية على أنها منتجات ذات أولوية، ليس فقط المنتجات الإلزامية؛

– هيمنة التأمين الصحي والتأمين على المركبات على قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية وهذا راجع إلى الإجبار القانوني للأفراد على هذا النوع من الخدمات، حيث يمثلان 70.01%، 22.1% على الترتيب من المجموع الإجمالي لصافي أقساط التأمين المكتتب بها في عام 2022؛

– لتحسين وضع سوق التأمين السعودية، فقد شجع بعض خبراء التأمين بالسوق على فكرة الاندماج بين شركات التأمين التعاوني العاملة بالمملكة، وهي عملية الاندماج بين شركتي تأمين، إحداهما مربحة والأخرى خاسرة،

حيث أنه من الممكن أن تسفر عملية الاندماج عن ربحية الشركة المدمجة الجديدة، وقد تؤدي عملية الاندماج هذه إلى تفاقم الخسائر أكثر مما هو عليه الوضع الحالي، حيث يشير تقرير للأمم المتحدة والذي تعرض فيه لأثر عمليات الاندماج والاستحواذ على قطاع التأمين والبنوك في أوروبا، حيث أوضح أن نسبة نجاح عمليات الدمج والاستحواذ قد بلغت 15% فقط في حين وصلت نسبة الفشل إلى نحو 60% من إجمالي الحالات على مستوى دول الاتحاد الأوروبي؛

– باعتبار مؤسسة النقد العربي السعودي الهيئة الإشرافية والرقابية على قطاع التأمين السعودية، إذ لا بد أن تكون معاييرها موحدة وملزِمة على جميع الشركات، وبالتالي إمكانيتها لفرض عقوبات على هذه الشركات في حالة مخالفة أحكامها، حيث يحق لها إجراء تفتيش على سجلات وحسابات أي شركة تأمين أو إعادة تأمين وذلك بمعرفة موظفيها أو بمعرفة مراجعين تعينهم المؤسسة(مراجع خارجي)، على أن يتم التفتيش في مقر شركات التأمين، على أن يلتزم موظفو هذه الشركات بتقديم كل السجلات والوثائق والبيانات للمراجعين والمكلفين بالتفتيش؛

– المرسوم التنفيذي الجزائري الذي يحدد شروط ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر، وحده لا يكفي لتنظيم قطاع هذا التأمين من جميع جوانبه وتفاصيله، كما أنه توجد بعض النقاط لابد من إعادة النظر والتفصيل فيها.

ثالثاً: الاقتراحات المرتبطة بالدراسة

هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال صناعة التأمين التكافلي:

– لا بد من النظر إلى المنتجات التأمينية على أنها منتجات ذات أولوية، ليس فقط المنتجات الإلزامية كتأمين المركبات ضد الطرف الثالث والتأمين الطبي؛

– لابد من وجود البرامج التدريبية المتخصصة التي تعمل على توعية الأفراد والمؤسسات بمدى أهمية صناعة التأمين؛

– على شركات التأمين عقد المؤتمرات أو اللقاءات التي توضح فيها ماهية صناعة التأمين ودورها في التنمية الاقتصادية وحماية الأفراد والمؤسسات، أو القيام ببرامج إعلامية وإعلانية بشكل مستمر تستهدف من خلالها أكبر شريحة ممكنة من المجتمع السعودي والجزائري، للعمل على نشر التوعية والثقافة التأمينية؛

– لابد من كثرة عدد شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية والجزائر لزيادة عمليات الإشهار والترويج لمنتوجاتها؛

– ضرورة تنمية حجم الاكتتاب في فروع التأمين غير الإلزامية في السعودية(الحماية والادخار، الممتلكات، الهندسي، البحري، الطيران، الطاقة، الحوادث والمسئوليات، وأخرى)، والتي تمثل 14.51% من المجموع الإجمالي لصافي أقساط التأمين المكتتب بها في عام 2022، حيث كان ينبغي على شركات التأمين العاملة في المملكة أن تبرز مهارتها التسويقية والاكتتابية والتسعيرية في هذه الأنواع الغير إلزامية؛

– الاهتمام بالموارد البشرية العاملة في قطاع التأمين التكافلي عن طريق تدريبهم وبعثهم إلى العالم الخارجي لاسيما تلك الدول التي تتميز بصناعة تأمين تكافلي قوية مثل المملكة العربية السعودية، أو بجلب العمالة الخارجية، وإقامة دورات تعليمية وندوات وملتقيات ومؤتمرات لتكوين كوادر بشرية مؤهلة في قطاع التأمين التكافلي؛

– ضرورة نشر الثقافة التأمينية للجمهور وزيادة الوعي والإدراك بأهمية التأمين التكافلي واختلافه عن التأمين التقليدي؛

– لا بد من وجود أنظمة الرقابة الشرعية على مؤسسات التأمين التكافلي، والاهتمام بالتأهيل الفني والمهني لبعض الهيئات الشرعية؛

– ينبغي على مؤسسات التأمين التكافلي أن تدعم مؤسسات إعادة التأمين التكافلي من خلال إحالة جزء من مخاطرها إليها؛

– دفع خدمات التأمين التكافلي في الجزائر من خلال خلق التكامل بينها وبين خدمات المالية الإسلامية الأخرى، وذلك باعتماد مصارف إسلامية كمحرك ووسيط للعملية الاستثمارية، يضمن مخاطرها اعتماد شركات التكافل وإعادة تكافل محلية ودولية.

رابعاً: آفاق الدراسة

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسراً يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

– علاقة التأمين التكافلي بالمصارف الإسلامية؛
– دور التأمين التكافلي في دعم الأسواق المالية الإسلامية؛
– تفعيل الجانب التسويقي كآلية لنشر الثقافة التأمينية التكافلية؛
– التأهيل المتكامل للموارد البشرية ودوره في تفعيل نشاط شركات التأمين التكافلي؛
– دراسة دور التكنولوجيا المالية في سوق التأمين التكافلي؛

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وانجازه لنفوز بأجري الاجتهاد والإصابة، وإن لم يكن ذلك فحسبنا أننا حاولنا والله من وراء القصد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: القران الكريم برواية حفص عن عاصم

ثانيا: كتب السنة النبوية

1-صحيح البخاري محمد بن اسماعيل البوخاري ،الجامع الصحيح ، دار فوق الحمامة.

ثالثا: الكتب:

1_ بريش عبد القادر وحمدي معمر، التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي الإسلامي، موسوعة مركز الاقتصاد والتمويل الاسلامي، جامعه حمد بن خليفة-قطر.

2_ حسين حامد حسان، التأمني الإسلامي، أروقة للدراسات والنشر، الأردن، الطبعة الأولى: 1437هـ - 2016م.

3_ سعد خليفة العبار، التأمين من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، ليبيا، مكتبة النور، 2018م.

4_ علي بن مُحَّد بن نور، التأمين التكافلي من خلال الوقف دراسة فقهية تطبيقية معاصرة، ط1، دار الترمذية، السعودية، 2012.

5_ علي محيي الدين القره داغي، التأمين الإسلامي- دراسة فقهية تأصيلية -مقارنة التأمين التجاري مع التطبيقات العملية، الكتاب السابع، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1431 هـ - 2010م.

رابعا: المذكرات:

1_ أوصيف سندس وتميرة كريمة، صناعة التأمين التعاوني-دراسة حالة مجموعة من الدول العربية والإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة مُحَّد بوضياف- المسيلة، الجزائر، 2021.

2_ بركم زهير، فعالية نظام التأمين التبادلي -في ضوء التجربتين الماليزية والفرنسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية "منشورة"، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2015م.

3_ عامر أسامة، أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي - دراسة مقارنة بين شركة تكافل ماليزيا بماليزيا وشركة الأولى للتأمين بالأردن خلال الفترة 2008/ 2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014م.

4_ فلاق صليحة، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي- تجارب عربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية "منشورة"، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، 2015م.

5_ معوش مُحَّد الأمين، متطلبات تنمية آليات عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية: ماليزيا، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم اقتصادية "منشورة"، جامعة فرحات عباس- سطيف1، الجزائر، 2020.

6_ هبور أمال، التأمين: دراسة مقارنة ما بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، تخصص المالية الدولية، المدرسة الدكتور الية للاقتصاد وإدارة الأعمال- جامعة وهران، الجزائر، 2013م.

خامسا: المجلات :

1_ إلياس بدوي، جوادي سميرة، واقع منظومة المؤسسات المالية الإسلامية في ظل تطور سوق التأمين التكافلي- دراسة حالة السعودية، الأردن والجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية(ABPR) ، جامعة ورقلة، المجلد 10- العدد 1، 2021.

2_ بطاهر بختة، شركات التامين التكافلي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- مع الإشارة إلى حالة شركة سلامة للتأمينات في الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 1، العدد 1، مستغانم-الجزائر، 2018.

3_ بوعزوز جهاد، تشخيص واقع، معوقات وآفاق تطوير صناعة التأمني التكافلي- مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثامن، جامعة بليدة 2- الجزائر.

4_ ريمة شيخي، التأمين التكافلي في الجزائر بين الضوابط والمعايير الشرعية لهيئة " AAOIFI" والضوابط القانونية، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد07/ العدد: 03 (2022).

5_ زكية بوصيودة ومُحَّد عدنان بن ضيف، التامين التكافلي الإسلامي سوق واعد-عرض أهم التجارب العملية الرائدة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية(JEF) ، جامعة الشلف –الجزائر، المجلد 07- العدد 02، سنة 2021م.

6_ سلوى بن الشبهب وسليم بودليو، التأمين التعاوني كنظام بديل للتأمين التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 23 -عدد 1 -جوان، 2021.

7_ عباس كريمة، التأمين التكافلي في الجزائر-دراسة على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 21-81، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة-الجزائر، المجلد 33، العدد3، 2022.

8_ عبد القادر مطاي، صيغ التأمين التكافلي ومعوقاتها- دراسة تحليلية، مجلة المعيار، قسنطينة، الجزائر، المجلد التاسع العدد الثاني 2018.

9_ كاسحي موسى، براني عبد الناصر، دهليس عادل، العلاقة التكاملية بين شركات التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعريريج- الجزائر، المجلد 9، العدد 1، جوان 2022.

10_ مُحَمَّد زاوي، مُحَمَّد كويسي، عصام بوزيد، محددات ربحية شركات التامين في الجزائر للفترة (2005-2018)، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد: 07-العدد 01، 2022.

11_ نوال العشوري، واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 04 العدد 03، الجزائر، 2021.

12_ هرموش ايمان، مقيمح صبري، واقع وافاق التامين التكافلي في الجزائر – محاكاة تجارب عالمية، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الوادي –الجزائر، المجلد 03 – العدد 02، 2019.

سادسا : الملتقيات والمؤتمرات:

1_ حامد حسن محمَّد، التَّأمين التَّعاوني الأحكام والضَّوابط الشَّرعيَّة، مداخلة مقدمة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة العشرون، سبتمبر 2012، وهران، الجزائر.

2_ حضري دليلة وبغداوي جميلة، صناعة التأمين التكافلي الاسلامي في دول مختارة بين الواقع، الآفاق والتحديات، ورقة مقدمة للملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول "، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 03-04 ديسمبر 2012م.

3_ سراج الهادي قريب الله، إشكاليات علمية في التأمين التكافلي وحلول مقترحة، مداخلة مقدمة لملتقى التامين التعاوني الثاني، يومي 6و7 أكتوبر 2010، السعودية.

4_ صباح شنايت وخيضر خنفري، التأمين التكافلي الواقع والآفاق، ورقة مقدمة للملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير- تجارب الدول-، يومي 3-4 ديسمبر 2012 جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر.

5_ صباح شنايت وخيضر خنفري، التأمين التكافلي الواقع والآفاق، ورقة مقدمة للملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول "، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

6_ عبد الحفيظ موسى ولوسمي، ورقة مقدمة لمؤتمر التأمين التعاوني في دولة البحرين عام 2013م.

سابعا: القوانين والمراسيم التنفيذية:

1-المرسوم التنفيذي رقم 81-21 المؤرخ في 23 فبراير، 2021، يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، ج.ر العدد 14، الصادرة بتاريخ 28 فبراير 2021.

2-مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، البنك المركزي السعودي.

3-نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، 2004.

4-المعيار رقم 26، المعايير الشرعية الصادرة عن المجلس الشرعي لهيئة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، نوفمبر 2017.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

قرار وزير المالية (1) 596، يتعلق باللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التامين التعاوني، مؤرخ في 20افريل 2004، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

من الموقع

: https: //portal.fa.org.sa/AboutUs/OurServices/Training/Pages/Commes.aspx

خالد صالح، قراءة القوائم المالية لشركات التأمين، تاريخ نشر المقال 17-10-2010، تاريخ التصفح 27-05-2024، 15:8،

(https: //www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/793260/).

تقارير سوق التأمين السعودي 2021-2022، مؤسسة النقد العربي السعودي (http: //www.sama.gov.sa/ar-sa)..

مدخل إلى أساسيات التأمين، مؤسسة النقد العربي السعودي، مكتبة الملك فهد الوضية الأكتاريمة المالية، الرياض، 1437هـ -2016م، ص93، أطلع عليه يوم 2023/4/14 على 20: 45.

التقرير السنوي لعام 2022، الهيئة العامة للإحصاء، .(https: //www.stats.gov.sa)

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين التامين التكافلي والتامين التجاري	20
02	توزيع العاملين في قطاع التامين التكافلي حسب الجنسية	51
03	عدد شركات التامين التكافلي في السوق السعودي ونسبة استحواذها.	59
04	حقوق الملكية (حملة الاسهم) في شركات التامين التكافلي السعودي	61
05	اجمالي اقساط التامين المكتتبة في سوق التامين السعودي (الوحدة: مليون ريال).	62
06	يوضح صافي اقساط التامين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط (الوحدة: مليون ريال) خلال الفترة الزمنية من 2008-2009 .	65
07	اجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط .	67
08	عمق سوق التامين التكافلي في المملكة العربية السعودية.	68
09	كثافة سوق التامين التكافلي في المملكة العربية السعودية.	71
10	معدل الاحتفاظ حسب نوع النشاط في شركات التامين التكافلي السعودي .	73

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد:	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتأمين التكافلي	08
المطلب الأول: نشأة وتعريف التأمين التكافلي	08
أولاً: نشأة التأمين التكافلي	08
ثانياً: تعريف التأمين التكافلي ومُسمياته	10
المطلب الثاني: مشروعية ومبادئ التأمين التكافلي	13
أولاً: مشروعية التأمين التكافلي	13
ثانياً: مبادئ التأمين التكافلي	14
المطلب الثالث: عقد التأمين التكافلي	15
أولاً: مفهوم عقد التأمين التكافلي وأركانه	15
ثانياً: مراحل إبرام عقد التأمين التكافلي	17
ثالثاً: أنواع وثائق التأمين التكافلي	18
رابعاً: مقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري	20
المبحث الثاني: مقومات ومتطلبات نجاح التأمين التكافلي	21
المطلب الأول: مقومات التأمين التكافلي	21
المطلب الثاني: تحديات التأمين التكافلي	23
أولاً – التحدي التشريعي:	23
ثانياً –التحدي المتعلق بإعادة التأمين:	23
ثالثاً–التحديات المتعلقة بثقافة التأمين:	24
رابعاً – التحديات المتعلقة بصندوق التكافل:	24
خامساً– التحديات التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية:	25

المطلب الثالث: متطلبات نجاح صناعة التأمين التكافلي	26
المبحث الثالث: شركات التأمين التكافلي	29
المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين التكافلي	29
المطلب الثاني: أشكال شركات التأمين التكافلي	30
أولاً– أشكال شركات التأمين التعاوني باعتبارها ربحية أو لا ربحية:	30
ثانياً– أشكال شركات التأمين التعاوني القائمة على أساس الوكالة بأجر أو بدون أجر	30
ثالثاً– أشكال شركات التأمين التعاوني باعتبار الجهة المؤسسة لها:	32
المطلب الثالث: إدارة العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي	33
أولاً: العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي	33
ثانيا: إدارة العلاقات المالية في شركات التأمين التكافلي	34
المطلب الرابع: إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي	35
أولاً: مفهوم الفائض التأميني	36
ثانياً: تحديد الفائض التأميني	36
ثالثاً: طرق توزيع الفائض التأميني	36
رابعاً: تغطية العجز التأميني لدى شركات التأمين التكافلي	38
خلاصة الفصل الأول:	39
الفصل الثاني:واقع سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	
تمهيد:	
المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للتأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	42
المطلب الأول: ظهور صناعة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	42
أولا: ظهور نشاط التأمين بالمملكة العربية السعودية	42
ثانيا: مراحل تطور صناعة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	42
ثالثاً: القانون المنظم للتأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	43
المطلب الثاني: الأطراف المتدخلة في قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	46
أولا: الجهات الرقابية والإشرافية على قطاع التأمين التكافلي في السعودية	46
ثانيا: شركات التأمين التكافلي في السعودية	49
المطلب الثالث: الخبرات والموارد البشرية العاملة فبي قطاع التأمين التكافلي السعودي	49
أولا: الأساليب المتبعة لتدريب المورد البشري العامل في قطاع التأمين التكافلي السعودي	49

ثانيا: توزيع العاملين في قطاع التأمين التكافلي حسب الجنسية	50
المطلب الرابع: تحديات عمل سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	53
المبحث الثاني: تطور أداء قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2008-2022	57
المطلب الأول: المنتجات التأمينية التكافلية المطبقة في المملكة العربية السعودية	57
المطلب الثاني: حجم نشاط التأمين في المملكة العربية السعودية 2008-2022	58
أولا: هيكل سوق التأمين التكافلي السعودي	58
ثانياً: إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها	62
ثالثاً: صافي أقساط التأمين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط	64
رابعاً: إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط في شركات التأمين التكافلي السعودي	66
المطلب الثالث: مؤشر عمق وكثافة التأمين في السعودية	68
أولاً: عمق سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	68
ثانياً: كثافة سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	71
المطلب الرابع: معدل الاحتفاظ والربحية في شركات التأمين في السعودية	72
أولاً: معدل الاحتفاظ في شركات التأمين التكافلي السعودي	72
ثانيا: ماهية الربحية في شركات التأمين	74
ثالثا: ربحية قطاع التأمين في السعودية	76
المبحث الثالث: دروس مستفادة للجزائر	78
المطلب الأول: التأمين التكافلي في الجزائر	78
المطلب الثاني: دروس مستفادة للجزائر	81
خلاصة الفصل الثاني:	85
الخاتمة	87
قائمة المراجع	93
قائمة الجداول	97
فهرس المحتويات	99